وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون- تيارت-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

دور تمويل البنى التحتية الأساسية في النمو الاقتصادي
-دراسة حالة الجزائر-

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتان:
- مجادي نصيرة
- حماد مريم

تحت إشراف الأستاذ:
د. حواس أمين

أعضاء لجنة المناقشة:

د. بلعجين خالدية	رئيسة
د. حواس أمين	مشرفا
د. معاشي سفيان	مناقشا
د. وكال نور الدين	مناقشا

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ .../.../2020

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

"إن السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا "

صدق الله العظيم "سورة الإسراء32"

باسم الله نستهديه ونستغفره ونتوب إليه من شرور أنفسنا

ونصلي على سيدنا وحبيبنا المصطفى وعلى اله وصحبه ومن تبعه الى يوم الدين

نحمد الله ونستعينه ونشهد به أولا وقبل كل شيء على توفيقه لنا وسدد خطانا على إنجاز هذا العمل المتواضع وله الحمد حتى يرضى وله الحمد اذا رضي وله الحمد بعد الرضى وله الحمد على كل حال

نتقدم بالشكر الجزيل وفائق التقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف

"أمين حواس"

الذي شاركنا في هذا العمل ورافقنا طوال مسار البحث وأفادنا بتوجيهاته القيمة حرصا منه على اتمامه على أكمل وجه

كما نتقدم بالشكر الخاص إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بمناقشة موضوع المذكرة

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة ومجموع النصائح القيمة خلال فترة البحث

والله ولي التوفيق

إهـــــــداء

الحمد لله الذي وفقني وسخر خطاي وانعم علي الصحة حتى نلت مبتغاي

وقطعت ولا أزال بقدرته أكمل مشواري ودربي

اهدي ثمرة جهدي إلى أغلى ما املك والدتي "حياتي" التي أضاءت

درب حياتي ودراستي

إلى والدي الذي له الفضل في وصولي إلى ما أنا عليه

إلى رياحين حياتي أختاي "نهاد"و"فاطمة الزهراء"

إلى والدتي الثانية "خالتي غاليتي"

إلى عائلة "رحمي" و "حديدي"

إلى أحب الأشخاص إلى قلبي ومن تقاسمت معهم أجمل اللحظات

ورافقوني في درب دراستي

إلى كل أصدقائي

إلى صديقة المشوار ومن قاسمتني متاعب البحث "نصيرة"

إلى كل من ساهم وساعد في تقديم النصيحة

إلى زملاء الدفعة"2015-2020" لي الشرف لمعرفتكم

إلى كل الذين ساعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

ان شاء الله التوفيق والتيسير والنجاح لهم

مريم

إهـــــــداء

أهدي عملي وثمرة جهدي إلى:

والدايا...نبع العطف والحنان

إخوتي...أهلي...وأحبني...في كل مكان

أساتذتي...في كل زمان

نصيرة

الفهـــــرس

الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال البيانية

المقدمة العامة

الفصل الأول

ماهية النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل.....**08**

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.....**09**

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....09

المطلب الثاني: خصائص وأهمية النمو الاقتصادي.....13

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.....15

المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي.....**17**

المطلب الأول: مصادر النمو الاقتصادي.....17

المطلب الثاني: تقدير وقياس النمو.....18

المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.....**22**

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي.....22

المطلب الثاني: نماذج النمو الاقتصادي.....29

خاتمة الفصل.....**39**

الفصل الثاني

تمويل البنية التحتية ودورها في النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل.....**41**

المبحث الأول: ماهية البنية التحتية الأساسية.....**42**

المطلب الأول: مفهوم البنية التحتية الأساسية.....42

المطلب الثاني: خصائص البنية التحتية و أهميتها.....45

المطلب الثالث: انواع البنية التحتية، مكوناتها والخدمات المرتبطة بها.....50

المبحث الثاني: متطلبات تمويل البنى التحتية وآلياتها.....**53**

المطلب الأول: ماهية التمويل.....53

المطلب الثاني: المتطلبات المالية للبنى التحتية.....55

المطلب الثالث: آليات تمويل البنى التحتية.....56

المبحث الثالث: أثر تمويل البنية التحتية على النمو الاقتصادي.....**62**

المطلب الأول: القنوات التقليدية للخارجيات.....62

المطلب الثاني: القنوات الحديثة للخارجيات.....64

المطلب الثالث: أثر تمويل البنية التحتية على النمو الاقتصادي وفق النماذج الاقتصادية.....68

خاتمة الفصل.....**70**

الفصل الثالث

أثر تمويل البنية التحتية على النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل.....**72**

المبحث الأول: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2017).....**75**

المطلب الأول: التجربة التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).....75

المطلب الثاني: أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي الوطني في الفترة (2001-2017).....86

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة (2001-2017).....88

المبحث الثاني: مسار تمويل مشاريع البنية التحتية الوطنية خلال الفترة (2001–2017).....**90**

المطلب الأول: تطور حجم تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر (2000-2017).....90

المطلب الثاني: أهم مشاريع البنية التحتية المنجزة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).....95

المطلب الثالث: خصائص البنى التحتية الوطنية المنجزة في الفترة (2000-2017).....101

المبحث الثالث: أثر تمويل البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2017).....**105**

المطلب الأول: دور مشاريع البنية التحتية في رفع معدلات النمو الاقتصادي الوطني.....105

المطلب الثاني: تقييم الهيئات الدولية لمشاريع البنية التحتية في الجزائر.....109

خاتمة الفصل **115**

الخاتمة العامة.....**117**

قائمة المصادر والراجع.....**122**

ملخص

قائمة الجداول والأشكال البيانية

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصاديين	13
(1-2)	البنية التحتية والخدمات المرتبطة بها	52
(1-3)	هيكل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	76
(2-3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	79
(3-3)	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2015)	82
(4-3)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2016)	84
(5-3)	معدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة (2001-2017)	86
(6-3)	تطور مخصصات تمويل البنى التحتية في الجزائر للفترة (2001-2017)	92
(7-3)	مشاريع التراموای المنجزة في الجزائر	98
(8-3)	التأخر في تجسيد مشاريع البنى التحتية في الجزائر	102
(9-3)	تطور معدلات النمو خارج المحروقات ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2001-2017)	106
(10-3)	مقارنة مجموعة من الدول حسب مؤشرات البنية التحتية	110
(11-3)	أداء الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمية	112
(12-3)	ترتيب الدول العربية من حيث بنيتها التحتية وتنافسية اقتصادها الكلي	113

قائمة الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	المخطط العام للنموذج الكلاسيكي للنمو	21
(1-2)	مساهمة البنية التحتية في النمو الاقتصادي	68
(1-3)	هيكل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	77
(2-3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	79
(3-3)	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2015)	82
(4-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	87
(5-3)	تطور مخصصات تمويل البنى التحتية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	93
(6-3)	هيكل مخصصات البنية التحتية في الجزائر	94
(7-3)	تطور معدلات النمو خارج المحروقات ومعدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	107

المقدمة العـــامة

مقدمـــة:

يعد موضوع النمو الاقتصادي من المواضيع التي تكتسي أهمية عظمى لكل بلدان العالم وخاصة البلدان النامية، حيث أحتل حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءا بالنظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى المحددة لتقدم الشعوب وأرجعت النمو الاقتصادي إلى عاملي العمل ورأس المال، وصولا إلى الأبحاث الحديثة المتعلقة بنظريات النمو الداخلي والتي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة وبينت أن تفاوت النمو الاقتصادي عبر البلدان يعود إلى السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة، بالإضافة إلى عوامل أخرى سياسية اجتماعية وحتى ثقافية.

ومن أهم هذه العوامل نجد استثمارات البنية التحتية باعتباره القاعدة الرئيسية لمساهمة كافة القطاعات الأخرى في النشاط الاقتصادي، ووجودها بكفاءة متميزة ومردود عال يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثمار الأجنبي والوطني في كافة المجالات، كما تساهم على المدى الطويل في تحسين مستوى الانتاجية، تحفيز سوق العمل، زيادة الربحية وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي اعتبرت النمو الاقتصادي هدفا استراتيجيا تسعى إلى تحقيقه، لذا اعتمدت على سياسة الانفاق العام كخيار رئيسي للرفع من مستوى الهياكل القاعدية في شتى المجالات كالنقل، الأشغال العمومية، الموارد المائية، الطاقة، الاتصالات...، ويظهر ذلك جليا في الفترة الممتدة ما بين (2001-2016) والتي تميزت بانطلاق مختلف البرامج التنموية وجهت نسبة كبيرة منها إلى تمويل مشاريع البنية التحتية الوطنية.

الاشكالية:

انطلاقا مما سبق، سوف تتم معالجة موضوع الدراسة من خلال الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير تمويل مشاريع البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال محتويات البحث:

1. هل هناك علاقة سببية بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي، وكيف هي؟

2. ما مدى مساهمة برامج سياسة الانعاش الاقتصادي في تأسيس البنية التحتية في الجزائر؟

3. هل نجحت السلطات العمومية في تحقيق الأهداف المرجوة من مشاريع البنية التحتية، وهل انعكس ذلك على رفع معدلات النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تبرز لنا الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة طردية سببية بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي.

2. ساهمت برامج سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر إلى حد كبير في الرفع من مستوى البنية التحتية من خلال توجيه نسبة معتبرة منها نحو مشاريع الهياكل القاعدية.

3. نجحت السلطات العمومية في تحقيق كافة الأهداف المرجوة من مشاريع البنية التحتية خلال الفترة (2001-2017)، وانعكس ذلك إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تبرز اهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على عامل هام وأساسي لرفع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد والمتمثل في مشاريع البنية التحتية.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعريف بالنمو الاقتصادي وإبراز أهميته كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية للبلد.
- تسليط الضوء على الطبيعة الاقتصادية للبنية التحتية وتحديد علاقتها بالنمو الاقتصادي.
- تقييم وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) خاصة ما تعلق منها بمشاريع البنى التحتية بمقارنة ما تم انفاقه من موارد مالية مع ما تم تحقيقه من نتائج على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

اسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة مبررات أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع يمكن حصرها فيما يلي:

أ. اسباب ذاتية:

- الاحساس بالقدرة على المساهمة في إثراء ومناقشة هذا الموضوع.
- طبيعة الموضوع ضمن التخصص.
- قلة الدراسات التي تناولته على الأقل بالنسبة للجزائر.
- إثراء المكتبة الجزائرية.

ب. اسباب موضوعية:

- إبراز الدور الكبير الذي تلعبه البنية التحتية في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- الوقوف على وضعية مشاريع البنية التحتية في الجزائر في ظل برامج التنمية.
- الأهمية التي يحظى بها الموضوع في الوقت الراهن.

حدود الدراسة:

تتحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين مكاني وزماني:

الجانب المكاني: يتمثل في دراستنا لمشاريع البنى التحتية في الجزائر وأثارها على النمو الاقتصادي.

الجانب الزماني: فهو محدد بالفترة (2001-2017).

منهج البحث:

ولمعالجة الموضوع سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي، التاريخي، والتحليلي، حيث نستخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري من البحث لاستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل، البنى التحتية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لتتبع مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، أما المنهج التحليلي سنستخدمه في الجانب التطبيقي من البحث لتحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بتطور تمويل مشاريع البنية التحتية والنمو الاقتصادي مستعينا بالمنهج الإحصائي.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع نجد:

1.دراسة محمود محمد داغر وعلي محمد علي، الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية في ليبيا (منهج السببية)، مقال بمجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

وقد عالجت هذه الدراسة الاشكالية التالية: هل حققت مشروعات البنية التحتية في ليبيا العائد الاقتصادي المستهدف منها؟ وهل انعكس ذلك على رفع معدلات النمو الاقتصادي؟

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز استراتيجية الانفاق العام على مشاريع البنى التحتية في ليبيا ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي مع قياس الآثار المتبادلة، وتوصلت إلى النتيجة التالية:

❖ فشل السياسة الميزانية في ليبيا في تحديد أولوية الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية، إضافة إلى الارتباط الوثيق بين استراتيجية الانفاق العام ومدى توفير الإيرادات النفطية.

2.دراسة حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة: الطريق السيار شرق-غرب، مذكرة ماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011.

وقد عالجت هذه الدراسة الاشكالية التالية: ما مدى نجاح السلطات العمومية في انجاز المشاريع الكبرى ودور هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن مختلف المشاريع التنموية الكبرى التي أعلنتها السلطات العمومية ضمن مخططاتها التنموية، كما هدفت إلى تحليل وتقييم مدى انعكاس هذه المشاريع على التنمية الاقتصادية مقارنة بحجم المبالغ المرصودة لها، وتوصلت إلى النتيجة التالية:

❖ مساهمة المشاريع الكبرى في تحسين أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، غير أنها تعتمد على موارد صندوق ضبط الايرادات الخاضع لتقلبات أسعار النفط.

3.دراسة فوزي مرابط، أثر الاستثمار العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة عنابة، 2015.

وقد عالجت هذه الدراسة الاشكالية التالية: كيف أثر الاستثمار العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الموارد المستخدمة غير متجددة؟ وهل اكتسبت القطاعات الانتاجية ديناميكية السوق؟

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 وذلك بالاعتماد على تحليل وصفي للتطورات التي عرفتها مؤشرات الاستثمار العام وكذلك بالاعتماد على مقاربة قياسية وفق سببية غرانجر لاختبار العلاقة السببية، وتوصلت إلى النتيجة التالية:

- ❖ الاستثمار العام قد أثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، إلا أنه لم يخلق الديناميكية المنتظرة في القطاعات الانتاجية المنوط بها استدامة النمو.

4. دراسة محمد مدياني، كمال محلي، الانفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مقال بمجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018.

وقد عالجت هذه الدراسة الاشكالية التالية: ما مدى تأثير الانفاق العام في البنى التحتية على النمو الاقتصادي في المديين القريب والبعيد؟

هدفت الدراسة إلى اثبات دور الانفاق العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي الجزائري باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت إلى النتيجة التالية:

- ❖ هناك علاقة بين الانفاق العام في البنية التحتية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل وحتى على المدى القصير.

هيكل البحث:

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة، والإجابة على الاشكالية المطروحة، والأسئلة الفرعية، أرتأينا تقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول وكل فصل قسمناه إلى ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة عامة وتنتهي بخاتمة عامة:

الفصل الأول: سنتناول فيه مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة نظريات النمو الكلاسيكية والحديثة وأهم نماذجه.

أما في **الفصل الثاني**: فسنتطرق إلى مفاهيم عامة حول البنية التحتية والتمويل، بالإضافة إلى إبراز آليات تأثير البنية التحتية على النمو الاقتصادي.

وفي **الفصل الثالث**: سنتناول فيه مسار النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2017)، وتطور تمويل مشاريع البنية التحتية الوطنية في نفس الفترة بالإضافة إلى ابراز أثر تمويل مشاريع البنية التحتية على

معدلات النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة (2001-2017) كما سنتناول تقييم هذه المشاريع من قبل الهيئات الدولية.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا في اعداد هذا البحث جملة من الصعوبات خصوصا ما تعلق منها بالجانب التطبيقي ويرجع ذلك إلى:

– قلة الدراسات والمقالات التي تناولت الموضوع في الجزائر.

– غياب المعلومات والاحصاءات وتناقضها من مصدر إلى أخر وكذا التأخر في صدور التقارير الوطنية والمؤشرات الاقتصادية.

الفصـــل الأول

ماهية النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي اهتم بها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون، نظرا لكونه مؤشر يعتمد عليه في قياس النشاط الاقتصادي لأي دولة ومعرفة مستوى دخل الفرد ورفاهيته، وبالتالي الحكم على رقي وتقدم الأمم والمجتمعات.

وقد اهتمت مدارس الفكر الاقتصادي بموضوع النمو ومعرفة محدداته، حيث عكفت على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي وذلك لتفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية نتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما، أما في المبحث الثاني نبرز أساسيته بتوضيح العوامل المؤثرة فيه وطرق قياسه، أما في المبحث الثالث فنتطرق إلى نظرياته وأهم نماذجه.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من بين الاهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها ويرتبط النمو بمجموعة من المحددات والعوامل الجوهرية التي نسعى إلى تحديدها من خلال هذا الفصل.

المطلب الأول :ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين في دراستهم للنمو الاقتصادي ومدى فعاليته، وذلك بهدف دراسة استقرار الاقتصاد على المدى البعيد، وحين الحديث على النمو الاقتصادي وجب الحديث على التنمية الاقتصادية حيث هناك نوع من الخلط بين المفهومين والذي يصل إلى حد الاعتقاد بأنهما موضوع واحد، إلا أن للنمو مميزات وأهداف تجعله يختلف عن التنمية.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي، وهذا باختلاف المفكرين واختلاف القاعدة الفكرية التي يبنى عليها مثل هذه المفاهيم، ومن جملة هذه التعاريف مايلي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1].

ويعرف على أنه: "الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبء الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية"[2].

كما يعرف بأنه: "الزيادة المضطردة في إمكانيات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع معبرا عنه بالزيادة المستمرة في اجمالي الناتج الوطني والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي الحقيقي[3].

[1]: عبد الرحمان يسري أحمد، "**مقدمة في الاقتصاد الدولي**"، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 395.

[2]: محمد ناجي حسن خليفة، "**النمو الاقتصادي، نظرية ومفهوم**"، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص: 10.

[3]: أسامة بشير دباغ، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص: 399.

ويعني أيضا: "توسيع قدرة الاقتصاد على الانتاج (الناتج الوطني الكامن) خلال زمن معين، ويحدث التوسع في الانتاج الكامن عندما تحدث الزيادة في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، ورأس المال أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي"[1].

وقد حظي النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين، حيث عرفه:

ريمون بار على أنه: "عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان"[2].

كما يرى **فرانسوا بيرو** بأنه: "عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن بمؤشر ايجابي في بلد ما"[3].

كما يعتبر **سام ويلسون** الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب نظريته، وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على أنه:"الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي".

ويعد النمو الاقتصادي مصطلح جديد نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها[4].

ويمكن بوجه عام أن نعرف النمو الاقتصادي على أنه: "حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص النقاط التالية:

- النمو الاقتصادي متغير كمي يقيس التغير النسبي في الناتج الوطني الحقيقي.
- حتى يتحقق النمو الاقتصادي لابد أن يفوق نمو الناتج الوطني نمو السكان وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

[1]: بكري كامل، **"التنمية الاقتصادية"**، دار النهضة، بيروت، 1986، ص ص: 14-15.

[2]: الرداوي تيسير، **"التنمية الاقتصادية"**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1985، ص: 78.

[3]: **المرجع نفسه**، ص: 79.

[4]: روب موريس، ترجمة هشام متولي، **"النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة"**، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، لبنان، 1979، ص: 09.

- أن تكون الزيادة حقيقية وليست اسمية، أي انه يحدث نمو اقتصادي إذا كان معدل نمو الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي – معدل التضخم

- النمو ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة، فزيادة الدخل نتيجة حدوث أمر مؤقت (إعانة مثلا) لا يعتبر نمو اقتصادي، ولكن زيادة الدخل يجب أن تحدث نتيجة زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي بشكل يسمح لها بالاستمرار ولفترة طويلة نسبيا لتحقيق نمو معتبر في الاقتصاد.
- يركز النمو الاقتصادي على متوسط كمية السلع والخدمات والتي تكون من نصيب الفرد، ولا يهتم بنوعيتها أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع.

ثانيا : مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت التعاريف ووجهات النظر حول مفهوم التنمية الاقتصادية ومن بين هذه التعاريف نجد:

تعرف التنمية الاقتصادية: بأنها عملية تغيير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية الأفراد في المجتمع[1].

تعرفها الأمم المتحدة على أنها:"العملية المرسومة بتقديم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا، والمعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه"[2].

كما تعرف بأنها: مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين ويؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية[3].

انطلاقا من المفاهيم السابقة يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها عملية متعددة الأبعاد والجوانب تنطوي على تغييرات اقتصادية معينة وكذلك تغييرات في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية على أن

[1]: حربي محمد موسى عريفات، "**مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي–**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 265.

[2]: اسماعيل محمد بن قانة، "**اقتصاد التنمية–نظريات نماذج، استراتيجيات**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 07.

[3]: مصطفى محمد مدحت، سمير عبد الظاهر أحمد، "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية**"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص: 44.

يسير ذلك في شكل متوازن تماما مع زيادة الدخل القومي الحقيقي وتنويعه، ونصيب الفرد منه واستمراره على مدار الزمن، بالإضافة إلى التوزيع العادل للدخل.

ومنه فإن التنمية الاقتصادية تهدف إلى:

- احداث تغيرات في هيكل الانتاج والاستغلال الأمثل لعناصر الانتاج.
- ضمان الحياة الكريمة للفرد من خلال تحقيق لهم مستوى الكفاية.
- ضمان استمرارية النمو الاقتصادي.

ثالثا: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية

تبدو العلاقة وثيقة بينهما، لأن النمو الاقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية، وإن كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية. كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية، ورغم ذلك يفرق الاقتصاديين بين النمو والتنمية وذلك في عدة جوانب منها:

- يرى بعض الاقتصاديين أن استخدام مصطلح النمو الاقتصادي يكون في الدول المتقدمة، أما مصطلح التنمية الاقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدما[1].
- يميز بين المفهومين عن طريق عنصر الارادة، فالتنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج، أما النمو الاقتصادي فيكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم.
- التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع، بينما النمو الاقتصادي فهو تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.
- التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل، لذلك فهي تتطلب تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية. في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات.
- لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.

[1]: حسين عبد الحميد، احمد رشوان، "**التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص: 125.

❖ يمكن ان يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1].

❖ يمكن أن لا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، وذلك إذا كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به[2].

ومما سبق، يمكن تلخيص أهم الفروق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): الفرق بين النمو والتنمية الاقتصاديين

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع. – يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. – لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. – لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	– عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. – تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. – تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. – تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: بناني فتيحة، "**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية–**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص: 04.

المطلب الثاني : خصائص وأهمية النمو الاقتصادي

أولا: خصائص النمو الاقتصادي

يتميز النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بمجموعة من الخصائص حسب **كوزنيش** تتمثل في مايلي[3]:

[1]: نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، عمان، الأردن، 2006، ص: 314.

[2]: جمال حلاوة، علي صالح، "**مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع**"، عمان، الأردن، 2009، ص: 32.

[3]: زيرمي نعيمة، "**اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، (2015-2016)، ص ص:131-132,

1.المعدلات المرتفعة من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني: حيث مرت الدول المتقدمة حاليا وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى يومنا هذا، بتحقيق معدلات مرتفعة من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية.

2.المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايديولوجي: عادة ما يصاحب في التغير الهيكلي لاقتصاد ما في مجتمع ما تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات، والايديولوجيات، وتعرف هذه العملية بالتحول الحضري.

3.المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج: لقد اثمرت الدراسات التي قام بها البنك الدولي وأكد على ما توصل إليه "**كوزنيش**"، أن الانتاجية لعناصر الانتاج هي المحدد الأساسي للنمو بالدول النامية.

4.المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي: يمثل التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، ويصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الانتاجية وذلك يتجلى من خلال تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية والمتعددة الجنسيات.

5.الامتداد الاقتصادي الدولي: وهو متعلق بدور الدولة المتقدمة في الساحة الدولية، والمتمثل في سيطرتها على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية وإمكانية السيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الضعيفة والفقيرة.

6.الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي: على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين العابرين نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث لازال حكرا على حوالي ربع سكان العالم.

ليس من الغريب أن نجد خصائص مشتركة للنمو الاقتصادي الحديث، وذلك لأن مصدر النمو كان الاضافات إلى رصيد العالم من العلوم النافعة، وهي مصدر متوافر في الغالب لجميع البلدان وإلى استفادة الجميع منه بالنسبة إلى الوسائل المادية لسد حاجيات الانسانية التي تشترك فيها أغلب الناس.

ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي أهمية بالغة نذكر منها مايلي[1]:

1.تحسين مستوى المعيشة: يعتبر تحسين مستويات المعيشة من الفوائد الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الانتاجي سوف تتيح للسكان الحصول على

[1]: محمد السريتي، علي عبد الوهاب، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2013، ص: 18.

مزيد من السلع والخدمات، كما يمكن للأفراد من الانفاق بشكل أكبر من أجل تملك تلك السلع والخدمات.

2.مكافحة الفقر: يساعد النمو الاقتصادي الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل التقليل من الفقر، لأن زيادة الدخول والأرباح سوف تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية وبالتالي يمكن تخصيص جزء من ميزانية الدولة من أجل خلق فرص عمل ودعم القطاعات الصحية المجانية التي تستهدف بالدرجة أولى الطبقة الفقيرة بالإضافة إلى دعم قطاعات اخرى كالتعليم وتقديم الاعانات الحكومية للفقراء.

3.تحسين مستوى الخدمات العامة: إن زيادة الحصيلة الضريبية من الممكن استخدامها من أجل توفير وتحسين الخدمات كماً ونوعاً كالخدمات الصحية والتعليمية مثلا هذا ما يؤدي إلى تحسين انتاجية العمل مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

4.مكافحة التلوث: يمكن استخدام موارد ميزانية الدولة في تنظيف البيئة.

5.زيادة العمر المتوقع: إن تقديم الرعاية الصحية وتحسين بيئة العمل تمكن السكان من العيش لمدة طويلة نوعا ما.

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي

أنواع النمو الاقتصادي :

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإننا نميز بين خمسة أنواع من النمو الاقتصادي:

أ. النمو الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى المجتمع الرأسمالي في مسارات تاريخية اجتماعية قامت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب[1].

ب. النمو المخطط: وهو النمو الذي حصل نتيجة تدخل الدولة وقيامها بعملية تخطيط شاملة للموارد البشرية ومتطلباتها، هذا النوع يستمد قوته وفاعليته من قدرة وحنكة المخططين أنفسهم، وواقعية الخطط

[1]: حمداني محي الدين، "**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل–دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص: 07.

المرسومة والمستهدفة وفاعلية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المجتمع للخطط المسطرة، يعتبر هذا النوع ذاتي الحركة إذ يستمر لفترة تزيد عن عدة عقود ليتحول من نمو اقتصادي إلى تنمية اقتصادية حقيقية[1].

ت. النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول في النمو الموسع إلى المكثف وذلك ما يعبر عن التحسن في الظروف المعيشية[2].

ث. النمو العابر أو غير مستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك ومواتية في تجارتها الخارجية، لذلك فهو غير قادر على خلق من الآثار الاقتصادية الايجابية بين مختلف قطاعات الاقتصاد ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو بلا تنمية[3].

ج. النمو الاقتصادي الشامل: يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة مقاسا بالناتج المحلي الحقيقي وهذا يعني أن الدولة تحقق نموا شاملا وواسعا، حتى وإن لم يصاحبه ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي[4].

---

[1]: **"مرجع سابق"**، ص: 08.

[2]: أشواق بن قدور،"**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 65.

[3]: حمداني محي الدين ، **"مرجع سابق"**، ص: 09.

[4]: جاب الله مصطفى، **"قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي–حالة الجزائر–"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر–3–، الجزائر، 2014–2015، ص: 148.

المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي

إن ارتباط النمو الاقتصادي بالدخل الفردي والذي بدوره مرتبط بمستوى معيشة الأفراد، جعل الاقتصاديين يحاولون التعرف على مصادر وطرق قياس النمو الاقتصادي، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مصادر النمو الاقتصادي

مصادر النمو الاقتصادي كثيرة ومتنوعة، ويصعب دراستها وتحليلها جميعا، إلا أنه اتفق على وضع مصادر النمو الاقتصادي على الشكل التالي[1]:

1. **رأس المال:** ينتج تراكم رأس المال عندما تدخر الأمة ومن ثم تستثمر جزءا من دخلها الحالي، بقصد زيادة الإنتاج والدخل في المستقبل، كذلك يمكن أن ينتج تراكم رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي، والمساعدات الخارجية، هذا ويقسم رأس المال إلى قسمين رئيسيين هما:
   - رأس المال المادي (Physical capital).
   - رأس المال البشري (Human capital).

ومن أشكال رأس المال المادي، المصانع الجديدة، الآلات والمعدات والأدوات، أما رأس المال البشري، فمن أشكاله، استثمار العنصر البشري والتعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي، والتدريب في العمل والتعليم أثناء العمل، وكذلك الاستثمار في الصحة.

ولكن حتى يؤدي رأس المال بشقيه (المادي والبشري) دوره في النمو الاقتصادي يجب أن يسبقه استثمارات في البنى التحتية للأمة تسارع في تسريع العملية الانتاجية، وهذه الاستثمارات تشمل: إنشاء الطرق وسكك الحديد ونظام اتصالات جديدة، كذلك إقامة السدود وحفر القنوات وإيصال الكهرباء إلى جميع المناطق التنموية.

2. **عنصر العمل:** يعتبر عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج وبالتالي في زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، ويعتبر نمو السكان الأساس بالنسبة لزيادة عنصر العمل وزيادة القوى العاملة بشكل عام،

[1]: كامل رشيد علي التل، "**أثر التعليم على النمو الاقتصادي–حالة الأردن**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 1991، ص: 44.

فزيادة الحجم الكلي للسكان تعني الزيادة الكلية لحجم السوق المحلي وبالتالي زيادة في حجم القوى العاملة.

ويجب التركيز في هذا المجال ليس فقط على حجم القوى العاملة، وإنما أيضا على نوعية العمل، حيث يعتبر تحسن نوعية عنصر العمل من العناصر الهامة في زيادة إنتاجيته، ويمكن تحسين نوعية عنصر العمل عن طريق التعليم والتدريب أثناء العمل، وتحسين المستوى الصحي للعاملين...إلخ.

3. **التقدم التكنولوجي**: أشارت العديد من الدراسات معظم الزيادة الحاصلة في دخل حصة الفرد الحقيقية من الدخل الوطني في الدول الصناعية تعزى إلى التقدم التكنولوجي، والقليل يعزي إلى التراكم الرأسمالي، هذا ويأخذ التقدم التكنولوجي عدة أشكال وأنواع ولكن معظمها يندرج تحت الأنواع الرئيسية التالية:

أ. **التقدم التكنولوجي المحايد**: وهذا النوع من التقدم التكنولوجي يزيد من إنتاجية عنصر العمل ورأس المال بنفس النسبة، لذلك تبقى نسبة رأس المال إلى عنصر العمل ثابتة بعد حدوثه مثلما كانت قبله.

ب. **التقدم التكنولوجي الذي يوفر استخدام عنصر العمل**: حيث يؤدي إلى تقليل المستخدم من عناصر الإنتاج، ولكن بانخفاض أكبر لعنصر العمل[1].

ت. **التقدم التكنولوجي المدخر لرأس المال**: أما التقدم التكنولوجي المدخر لرأس المال فيحدث عند زيادة إنتاجية عنصر العمل مقارنة بإنتاجية رأس المال، لذلك يبدل عنصر العمل برأس المال ونتيجة لذلك ترتفع نسبة العمل إلى رأس المال.

أما بالنسبة لعنصر الأرض فهو أحد مصادر النمو الاقتصادي، إلا أن هذا العنصر لا يعطي الاهتمام الكبير بالنسبة للدول المتقدمة، حيث أن الأرض مستغلة بالشكل الأمثل، بعكس الدول النامية التي لا تزال نسبة كبيرة من أراضيها التي يمكن أن تستغل بشكل أفضل غير مستغلة[2].

المطلب الثاني: تقدير وقياس النمو

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتضح من خلاله العلاقة بين المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين

[1]: محمد سيد عابد، "**التجارة الدولية**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص: 192-196.

[2]: كامل رشيد علي التل، "**مرجع سابق**"، ص: 46.

العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات وكذا كيفية بناء المؤشرات والأسس المعتمدة في ذلك.

إن تقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد بحكم أن النمو هو عبارة عن التغير النسبي في حجم الناتج الوطني، وبالتالي تبرز ثلاثة طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الانفاق وهي:

1. **طريقة المنتج النهائي**: ويتم بهذه الطريقة قياس الناتج الداخلي عند منبعه أي عند أي عند مرحلة خلقه أثناء العملية الإنتاجية، حيث يتم إضافة قيم كل السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (عام).

وحسب هذه الطريقة لابد أن نميز بين نوعين من المنتجات وهما[1]:

أ. **المنتجات (المستلزمات) الوسيطية**: هي مجموعة السلع والخدمات التي دخلت في إنتاج غيرها من السلع، ومثال هذه المستلزمات (المواد الأولية، ونصف مصنعة، وطاقة محركة...إلخ).

ب. **المنتجات (السلع) النهائية**: تمثل السلع والخدمات التي لم تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى، بل إن المنتجات الوسيطة هي نفسها التي دخلت في إنتاجها خلال العملية الإنتاجية مثال ذلك (ملابس، سيارات، أحذية).

وبالتالي يصبح:

الناتج الداخلي الخام = قيمة الإنتاج في المجتمع – قيمة المستلزمات الوسيطة.

ومن أجل تجنب مشكلة الازدواج الحسابي عند تقدير الناتج الداخلي، أي حساب المنتج أكثر من مرة خلال عملية الحساب يمكن استخدام ما يسمى بطريقة القيمة المضافة، والتي تقدر كمايلي:

القيمة المضافة لمنتج ما = قيمة المنتج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطة.

وتبعا لهذه الطريقة يكون :

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع.

[1]: حسام داوود وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة 03، 2005، ص ص: 52-56.

2.طريقة الدخول المكتسبة (عوائد عناصر الإنتاج): إن إنتاج أي سلعة أو خدمة ما لابد من توافر عناصر أساسية لها وهي (عمل، أرض، رأسمال، المنظم) ومن خلال مزجها بنسب معينة نحصل على الناتج المطلوب، ولكن هذه العناصر التي ساهمت في هذه العملية الإنتاجية لها أصحاب أو مالكي هذه العناصر، فلابد أن يحصل كل عنصر من هذه العناصر على عائد (ثمن) مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية ويكون على أشكال مختلفة (أجور، ريع، فوائد، أرباح)[1].

وعندما نقوم بجمع هذه العوائد نحصل على الناتج الداخلي الخام بالشكل التالي:

الناتج الداخلي الخام = أجور + ريع + فوائد + أرباح.

3.طريقة الإنفاق: تعتبر هذه الطريقة أحد الطرق الأساسية لتقدير الناتج الداخلي في المجتمع، وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل الداخلي أو الوطني من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة زمنية محددة من الزمن غالبا ما تكون سنة.

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي.

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن (سنة).

ووفقا لهذا المنهج يتم حساب النفقات على أساس مستخدمها النهائي، حيث ينقسم الإنفاق الداخلي (محلي) (GDE) إلى أربعة عناصر أساسية للإنفاق تمثل الاستخدامات النهائية لتلك السلع والخدمات والتي تتمثل فيما يلي: الإنفاق الاستهلاكي (C)، الإنفاق الحكومي(G)، الإنفاق الاستثماري (I)، صافي المعاملات الخارجية (X-M)[2].

كما يلي في الصيغة التالية: $GDL=C+I+G+(X-M)$

ومما سبق نجد أن تقدير النمو الاقتصادي من خلال الناتج الداخلي الخام يواجه صعوبات عديدة تحد من دلالة هذا المؤشر على حقيقة الأداء الاقتصادي، ومن أبرزها[3]:

[1]: "**مرجع سابق**"، ص ص: 57-58.

[2]: "**المرجع نفسه**"، ص ص: 60-63.

[3]: محمد صالح تركي قريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، دار إثراء، الأردن، 2010، ص ص: 73-74.

- إن الناتج الداخلي الخام يتضمن إنفاقا سلبيا مثل الإنفاق على تخليص الماء الملوث من التلوث أو بناء السجون.
- إن الناتج الداخلي الخام لا يأخذ بعين الاعتبار الوفورات الخارجية الإيجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة.
- إن الناتج الداخلي الخام لا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق، لأنه يدخل تقديرات لتلك النشاطات فقط.
- الناتج الداخلي الخام لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة أصلا والتي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة.
- إن الناتج الداخلي الخام لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة، مثل السيارات أو المنازل المستعملة.

المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

حاز النمو الاقتصادي على اهتمام كبير من طرف الاقتصاديين كونه أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي، لذلك ظهرت العديد من النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي

تطرقت العديد من المدارس الفكرية للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

أولا: النظرية الكلاسيكية:

يتضمن التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي آراء كل من Adem smith, David ricardo, و Malthus و Marx وغيرهم من الاقتصاديين الكلاسيك الذين رغم اختلاف آرائهم بخصوص النمو الاقتصادي إلا أنهم اتفقوا في نقاط عديدة يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- اتفاق الكلاسيك على الانتاج دالة لعدة عوامل (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي)، كما أن التغير في قيمة الإنتاج تحصل بتغير احد هذه العوامل أو كلها، كما اعتبر الكلاسيك بأن الموارد الطبيعية ثابتة وان بقية العوامل متغيرة، وعليه فإن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار)، وإن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وان التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وبذلك فالأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي.
- حسب اعتقاد الكلاسيك فهناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث ان زيادة التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وهذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.
- كما يعتقد الكلاسيك بأن الأرباح تنخفض، حيث يقولون أن الأرباح لا تتزايد بشكل مستمر بل تنخفض عند اشتداد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، وحسب آدم سميث فالسبب يعود إلى زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.
- عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل الوطني.

[1]: فليح حسين خلف، **"التنمية والتخطيط الاقتصادي"**، دار الكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006، ص: 122.

➢الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو التي لها أهمية كبيرة تساعد على النمو الاقتصادي، وهذه البيئة تتمثل في قوانين اجتماعية وإدارية مستقرة، ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة.

وبناءا على آراء الاقتصاديين الكلاسيكيين يمكن وضع التصور العام للنظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (1-1): المخطط العام للنموذج الكلاسيكي للنمو

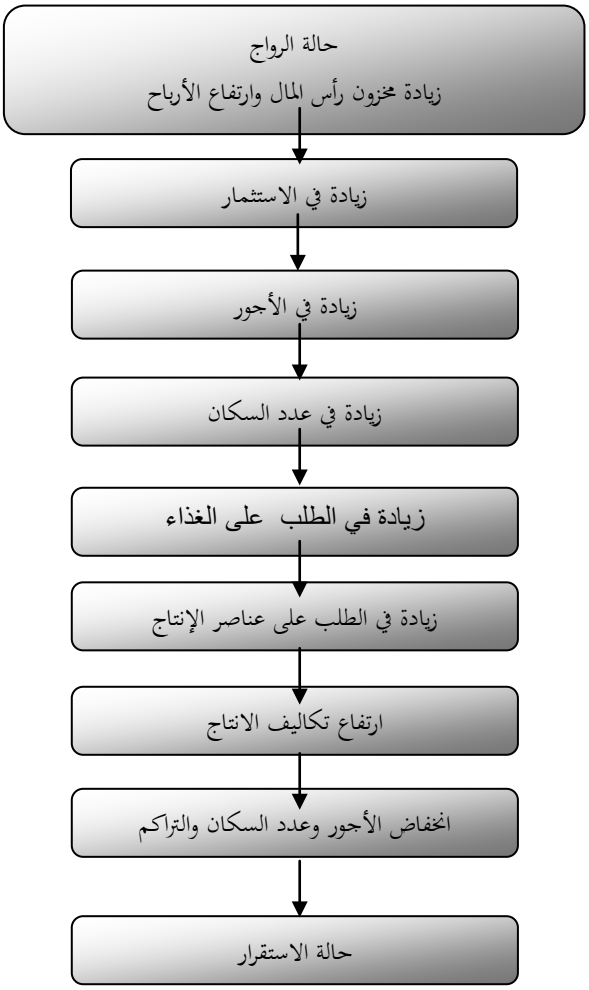

المصدر: مصطفى محمد مدحت، سمير عبد الظاهر أحمد، "**مرجع سابق**"، ص: 74.

من خلال هذا المخطط، يتبين لنا أن النمو الاقتصادي حسب النظرية الكلاسيكية يتمثل في، انتقال المجتمعات من حالة عدم الاستقرار إلى حالة الاستقرار، حيث تبدأ حالة الاستقرار نتيجة ارتفاع مخزون رأس المال والأرباح، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور ومنه مستوى معيشة السكان، وانخفاض نسبة الوفيات وتزايد عدد السكان، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الغذاء، مما يؤدي بالمنتجين إلى زيادة استخدام عناصر الإنتاج (العمل-الأرض-رأس المال)، فترتفع التكاليف المتمثلة في الأجور وريع الأرض والأسعار، هذا ما ترتب عليه انخفاض الارباح وتؤدي في النهاية إلى انخفاض الأجور مما يعني الدخول في حالة الاستقرار.

كخلاصة من المدرسة الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي، نجد أنهم اعتبروا التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وان توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أبدوا سياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية: واجهت النظرية الكلاسيكية انتقادات عديدة من خلال تحليلها للنمو الاقتصادي ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- ❖ الأرباح مصدر للادخار: اعتبر الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار، ولكن التجارب أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة وادخار القطاع العام.
- ❖ اعتماد قوانين غير واقعية: لقد كانت نظرة الكلاسيك للاقتصاد نظرة تشاؤمية، والتي ترى بأن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود، والتي استندت إلى تناقص العوائد للأرض وكذلك على نظرية "مالتوس" في السكان، ولقد قللوا من أهمية إمكانيات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.
- ❖ يرى الكلاسيك بأن الادخار يوجه إلى الاستثمار، وبالتالي الادخار يساوي الاستثمار، ولكن كما قال "شوم بيتر" بأن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال التمويل المصرفي للاستثمار.
- ❖ إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام: حيث يؤكد بعض الاقتصاديين بأن النظرية الكلاسيكية فشلت في إدراك أهمية القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية حيث تقل المؤسسات الخاصة، مما يفرض على الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي.

[1]: مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-"**، دار وائل للنشر، مصر، 2007، ص: 64.

❖ عدم إدراك أهمية التقدم التكنولوجي: افترضت النظرية الكلاسيكية بأن المعرفة معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور اهمية التأثير الذي تتركه المعرفة والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

❖ تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح: أظهرت التجارب العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل ارتفعت بشكل مستمر دون أن يحصل انخفاض في معدلات الأرباح لدى المؤسسات.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية.

نشأت هذه النظرية في الثلث الأخير من القرن 19، حيث ركز رواد النظرية النيوكلاسيكية أمثال: "Jevons" و "M'enges" و " walras" و "Alfred marshall" على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو والتنمية ومن هنا جاءت تسمية هذا الاتجاه بالنيوكلاسيكي إشارة إلى الأفكار الكلاسيكية المعتمدة على جانب العرض في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي.

وتقوم هذه النظرية على الأفكار التالية[1]:

– يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل على معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بمعدل أعلى بنسبة رأس المال إلى الناتج K/V، أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) لإنتاجية رأس المال V/K بفرضية تناقص عوائد رأس المال.

– إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان.

– هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين K/V و V/K بسبب تفضيلات الادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (بالنسبة لدالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية.

واجهت النظرية النيوكلاسيكية كغيرها من النظريات مجموعة من الانتقادات من أهمها[2]:

[1]: "**مرجع سابق**"، ص68.

[2]: ميشيل تودارو، ترجمة وتعريب محمود حسن حسين، محمود حامد حمود، "**التنمية الاقتصادية**"، دار المريخ للنشر، جدة، 2006 ،ص: 77.

- ❖ التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- ❖ القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.
- ❖ الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.
- ❖ افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

ثالثا: النظرية الكينزية

استمرت النظرية الكلاسيكية لعدة عقود، حيث كانت هذه النظرية مفسرة لمختلف الظواهر الاقتصادية آنذاك، إلى أن ظهرت أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وعجزت النظرية النيوكلاسيكية على تفسير ومعالجة هذه الأزمة مما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية.

حيث اهتم كينز في تحليله بالاستقرار الاقتصادي، وعملية تحليل الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الانتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج ولكن ليس بالضرورة أن يتساوى الادخار مع الاستثمار[1].

وتقوم النظرية الكينزية على الفرضيات التالية:

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.
- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة.
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.
- الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس.

على اثر الفرضيات السابقة قام كينز ببناء النظرية الكينزية، حيث اعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض، وحلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي

[1]: بناني فتيحة، ، "**مرجع سابق**"، ص ص: 17-18.

استعادة عملية النمو لسيرورتها، وعليه فإن الأمر يتطلب –حسب كينز- تحديد محددات الطلب الكلي (الوطني)، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة.

اقترح كينز حل لهذه المشكلة، وذلك من خلال تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي لتحريك الطلب الكلي، حيث أن الإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي (لأنه يرفع دخل المستهلكين)، كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام).

ولقد وضع كينز شرط لهذا الإنفاق بحث يجب أن يخصص إما للاستهلاك العام (زيادة أجور العمال، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين...)، أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة (بناء الطرقات والموانئ، المستشفيات، المدارس...)، وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد، وبذلك تتحرك عملية الاستثمارات والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية من جديد.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية.

بالرغم من الإسهام الكبير الذي جاءت به هذه النظرية في تحليل ومعالجة النشاط الاقتصادي إلا أنها تلقت عدة انتقادات من بينها[1]:

- ❖ التركيز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي ولم تتعرض لحقيقة أن الاستثمار يتمخض في زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني.
- ❖ لقد كان الاهتمام الأساسي في التحليل منصبا على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل ورأس المال القائم ولم يعطي اهتماما لمسألة خلق الطاقة الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار.
- ❖ لم تتعرض النظرية الكينزية لتحليل مشاكل الدول النامية بل انصب اهتمامها على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.
- ❖ كما أن التحليل الكينزي لم يلمس تماما الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، ولم يقدم نموذج منتظم للتنمية الاقتصادية، وترك مهمة ذلك لمن أطلق عليهم اللاحقون أمثال:" Harrod roumer, John robinson" وغيرهم[2].

[1]: محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي ليثي، **"التنمية الاقتصادية"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص: 104.

[2]: عبد الحكيم سعيج، **"الناتج الوطني والنمو الاقتصادي-دراسة قياسية حالة الجزائر-(1974-1999)"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 36.

رابعا: نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي)

إن ضعف أداء النظريات النيوكلاسيكية في تحديد مصادر النمو طويلة الأجل خاصة مع منتصف الثمانينات أدى إلى عدم الرضا عنها، حيث أكدت أن هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي حالة غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي، فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، وبالتالي فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو المستمر لمختلف الاقتصاديات في العالم[1]، هذا ما أدى إلى بروز نظريات النمو الذاتي (نظريات النمو الحديثة) التي تفترض أن النمو الاقتصادي مستمر ويتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها، كما أعطت تفسيرات أكثر إقناعا للنمو الاقتصادي طويل الأجل، كما أنه من أهم أسباب ظهور هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن أسباب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني.

وتقوم نظرية النمو الذاتي على مجموعة من الفرضيات التي قدمها أمثال:" Romer, lucas و Barro" والتي تتمثل في[2]:

- زيادة العائد الحدي في حجم عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الانتاجية وهو يعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.
- يرتكز النمو الاقتصادي على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري من جهة "*Lucas*"، والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة من جهة "*Romer*"، ورأس المال العام حسب "*Barro*".
- إن السوق الحرة تقود إلى مستوى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم، أي الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والبحث والتطوير، وبالتالي قد تحسن الحكومة كفاءة تخصص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال (الذي يعتبر أساس التقدم التقني) ومن خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية.
- السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للتمويل حيث يعتبر **رومر** البيروقراطيين الأكفاء والحكم الصالح أساس النمو الاقتصادي طويل الأجل.

[1]: ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص: 42.

[2]: ربيع نصر، "**رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**" جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004، ص: 08.

- وبناءا على ما سبق ذكره يمكن حصر العوامل الأساسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي حسب هذه النظرية في ثلاثة عوامل وهي: رأس المال البشري (لوكس)، رأس المال التقني أو البحث والتطوير وتراكم المعرفة (رومر)، ورأس المال العام (بارو).

الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلي.

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات أهمها ما يلي:

– من أهم عيوب النظرية الداخلية أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للتطبيق العملي في البلدان النامية، كونها تفتقر للبنية التحتية الملائمة، التي تعتبر من أهم عوامل الجذب لتراكم رأس المال البشري[1].

– أهملت النظرية الداخلية الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الاجل لمعدلات النمو الاقتصادي، حيث نجد أن الدراسات التجريبية التي تفاوتت أظهرت تأييد محدود لهذه النظرية على التنبؤ[2].

– إهمال النظرية الداخلية للعوامل المؤثرة والمتمثلة في عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة مما أدى إلى إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة[3].

المطلب الثاني: نماذج النمو الاقتصادي

إن الأهمية الكبيرة التي اكتسبها مفهوم النمو الاقتصادي، قد ضاعفت من اهتمام العديد من المفكرين وذلك بتقديمهم مجموعة كبيرة من النماذج وكل نموذج يهدف إلى تفعيل حركة النمو الاقتصادي، وسنحاول في هذا المطلب التطرق لنموذج واحد مفسر لكل نظرية اقتصادية.

[1]: عبد الله رمضان توفيق، "**المفهوم الشامل لرأس المال والنمو الاقتصادي**"، مطبوعة جامعية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2012، ص: 160.

[2]: مدحت القريشي، "**مرجع سابق**"، ص: 81.

[3]: ميشيل تودارو، "**مرجع سابق**"، ص: 156.

أولا: التصور الرياضي للنموذج الكلاسيكي في النمو الاقتصادي

يمكن صياغة عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي على شكل مجموعة من الدوال والعلاقات الرياضية تضم المتغيرات المتضمنة في النموذج، حيث الناتج الإجمالي Y يعتمد على مخزون رأس المال K، حجم العمل L، مستوى التطور التكنولوجي T ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة N، هذا يعني أن Y دالة لكل من N,T,L,K على النحو التالي: $Y=f(K,L,T,N)....(1)$

ومستوى التطور التكنولوجي T، دالة في الاستثمار I: $T=f(I)\ ...(2)$

والاستثمار دالة في الربح R: $I=f(R)....(3)$

والربح R دالة لكل من نمو السكان (قوة العمل) L، ومستوى التطور التكنولوجي T:

$R=f(L,T)....(4)$

كما أن حجم قوة العمل L، دالة للأجور W: $L=f(W)....(5)$

الأجور W، دالة لحجم الاستثمار الصافي I: $W=f(I)....(6)$

وأخيرا فإن إجمالي الدخل يساوي إجمالي الربح بالإضافة إلى إجمالي الأجور : $Y=R+W....(7)$

وبالتالي نكون قد حصلنا على سبعة معادلات في سبعة مجاهيل، وبتفاضل دالة الإنتاج (I)، نحصل على معدل نمو الدخل القومي عبر الزمن (t) :

$$\frac{\partial Y}{\partial t} = \frac{\partial F}{\partial K} * \frac{\partial K}{\partial t} + \frac{\partial F}{\partial L} * \frac{\partial L}{\partial t} + \frac{\partial F}{\partial T} * \frac{\partial T}{\partial t} + \frac{\partial F}{\partial N} * \frac{\partial N}{\partial t}.$$

حيث الكميات : $\frac{\partial F}{\partial N}$ ، $\frac{\partial F}{\partial T}$ ، $\frac{\partial F}{\partial L}$ ، $\frac{\partial F}{\partial K}$ تمثل النواتج الحدية لكل من عوامل الانتاج: K,L,T,Nعلى الترتيب.

والمقادير : $\frac{\partial N}{\partial t}$ ، $\frac{\partial T}{\partial t}$ ، $\frac{\partial L}{\partial t}$ ، $\frac{\partial K}{\partial t}$ تمثل مقدار التغير في مساحة الأرض، التقدم التكنولوجي، قوة العمل ورأس المال عبر الزمن على التوالي[1].

[1]: مدحت القريشي، **"مرجع سابق"**، ص75.

ثانيا: نموذج هارود دومار

إن أهم نموذج للنمو الاقتصادي الذي يتبع النظرية الكينزية هو نموذج "هارود–دومار" الذي يعتبر توسعة لتحليلات التوازن الكينزي حيث يستند على تجربة البلدان المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر لهذه البلدان.

فرضيات النموذج: يقوم النموذج على الفرضيات التالية[1]:

- كمية رأس المال k المستثمر في الوحدة الانتاجية.
- معدل النمو على الناتج($\frac{\Delta}{Y}$) يعتمد على:

1. الميل الحدي للادخار ($\frac{\Delta S}{\Delta Y}$)
2. المعامل ($\frac{K}{Y}$) رأس المال على الناتج.

أ. النموذج

بافتراض (S هي معدل الادخار): $\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = S$

وفي حالة توازن سوق السلع والخدمات، أي (S=I)، وبذلك فإن ($i=\frac{I}{K}$) حيث أن i يمثل معدل الاستثمار، وأن الاستثمار هو التغير في مخزون رأس المال ($I=\Delta K$)، فإن:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k = \frac{I}{\Delta Y} \Rightarrow$$

$$\Delta Y = \frac{I}{k} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\frac{I}{Y}}{k}$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج، يمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي: $g=\frac{s}{k}$

حيث أن: g: معدل نمو الناتج، s: معدل الادخار، k: المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

الانتقادات الموجهة للنموذج:

رغم ما توصل إليه هذا النموذج إلا أنه تعرض لعديد من الانتقادات أهمها[2]:

[1]: "**مرجع سابق**"، ص:76.

[2]: "**المرجع نفسه**"، ص: 77.

❖ فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ونسبة رأس المال على الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير متطلبات النمو المستقر.

❖ فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير المقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما.

❖ النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

❖ فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال (k/y) والمعامل الحدي لرأس المال $(\Delta k/\Delta y)$ غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

ثالثا: النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي

إن نموذج "سولو-سوان" تمت صياغته على عكس نموذج النمو ل: "هارود-دومار"، حيث أرجع "سولو" التوازن في النمو على المدى الطويل إلى إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال)، وقد قام بنشر بحثه "مساهمات في نظرية النمو" عام 1956 والذي حاول فيه بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل.

فرضيات النموذج: يقوم النموذج على الافتراضات التالية[1]:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ينتج منتج واحد مركب.
- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة.
- هناك تشغيل كامل للعمالة ورأس المال.
- سريان مفعول قانون "تناقص الغلة" وقانون "تناقص المعدل الحدي للإحلال".
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي ثبات عوائد السعة.
- مرونة في الأسعار والأجور، وعوائد عناصر الإنتاج تقدر بالإنتاجية الحدية لهما.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل ورأس المال.

أ. النموذج:

من الافتراضات السابقة، ومع افتراض ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل نمو العمل يصبح لدينا[2]:

[1]: مصطفى محمد مدحت، سمير عبد الظاهر أحمد، "**مرجع سابق**"، ص ص: 189-190.

[2]: "**المرجع نفسه**"، ص ص: 190-192.

إن كان مخزون رأس المال في الفترة r يرمز له ب: K_t حيث أن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى من نوع "كوب–دوغلاس"، فإن معدل الاستثمار الصافي: $\dot{K}=\frac{dK}{dt} = sY = s\,f(K_t,L_t)$

وبما أن معدل النمو في السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل ثابت فتصبح قيمة الاستثمار الصافي:

بحل المعادلة يمكن تحديد مخزون رأس المال، أي معدل الاستثمار الصافي، وبمعلومية كل من العمل ورأس المال نحصل على حجم الإنتاج عبر الزمن، والاشتقاق الجزئي لمعادلة الإنتاج من تحصل على الأجور بالنسبة للعمل والأرباح بالنسبة لرأس المال.

$$Y=f(K_t,L_t)\Rightarrow\begin{cases}\frac{\partial Y}{\partial Kt}=P\\ \frac{\partial Y}{\partial L_t}=W\end{cases}$$

يتحدد النمط الممكن للنمو لدى "**سولو**" بإدخال نسبة رأس المال للعمل $r=\frac{Ki}{L_0e^{nt}} \Rightarrow k_t = rL_0e^{nt}$

بمفاضلة المعادلة الأخيرة بالنسبة للزمن حيث أن ($\dot{\boldsymbol{r}}=\frac{\boldsymbol{dr}}{\boldsymbol{dt}}$)، نجد: $\dot{K}_t=\dot{\boldsymbol{r}}L_0e^{nt}+nrL_0e^{nt}$

$\dot{\boldsymbol{r}}L_0e^{nt}+ nrL_0e^{nt}= Y = f(K_t, L_0e^{nt}) \Rightarrow$

إذن : $\dot{\boldsymbol{r}}L_0e^{nt}+ nrL_0e^{nt} = s\,f(rL_0e^{nt}, L_0e^{nt}) \Rightarrow$

$L_0e^{nt}(\dot{r}+ nr) = s\,f(rL_0e^{nt}, L_0e^{nt})$

بقسمة طرفي المعادلة الأخيرة على L_0e^{nt} ، نجد: $\dot{r} + nr= s\,f(r,1)$

حيث أن $f(r,1)$: تمثل الناتج الاجمالي عند قيم متزايدة لمخزون لرأس المال معبر عنها بـ: r وعند عمالة مقدرة بوحدة واحدة من العمل.

الانتقادات الموجهة للنموذج النيوكلاسيكي:

من أهم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج:

1. إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على نسبة الاحلال بين عناصر الانتاج.
2. إهمال مدى تأثير التغير التكنولوجي وإبقاءه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة.
3. افتراض الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة امر بعيد عن الواقع.

رابعا: نماذج النمو الداخلي

من أهم النماذج المفسرة لنظرية النمو الذاتي نجد نموذج "**رومر**"، نموذج "**روبرت لوكاس**" ونموذج "**بارو**" الذي سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني.

أ. نموذج رومر "Romer" ورأس المال المادي سنة 1986:

يعتبر النموذج البسيط المقترح من طرف رومر في مقاله المنشور سنة 1986، نقطة البداية لنظرية النمو الداخلي، حيث تمكن من إعطاء نفس جديدة للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق التمرن، والتي تعني أن المعارف ومكاسب الإنتاجية تأتي عن طريق الاستثمار والإنتاج بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي ستتعلم في نفس الوقت الانتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الايجابي للخبرة والتجربة على الانتاجية يعرف ب: التعلم بالتطبيق أو التعلم بالممارسة، بالإضافة إلى تلك الفرضية الثانية المتمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد[1].

ويعتمد نموذج "رومر" على عنصرين مترابطين هما[2]:

- مخزون رأس المال المادي.
- مخزون المعرفة المتولد عنه.

وعليه فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت.

ويتميز نموذج "رومر" بمجموعة من خصائص يتمثل أهمها[3]:

أ. الوفورات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية والتي تتحقق عبر آليتين تتمثل الأولى فيها يؤدي إليه الاستثمار من زيادة الإنتاج وتتعلق الثانية برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه.

ب. الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل.

ت. تعرض الاقتصاد للأزمات في مسار نتيجة تأثر مخزون رأس المال (المعرفة) والذي يكون انعكاسه طويل الأجل.

ث. وجود ثلاث حالات رئيسية للنمو وهي[1]:

---

[1]: أشواق بن قدور، "**مرجع سابق**"، ص: 95.

[2]: ايمان محمد سليم، "**تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية**"، مؤتمر قسم الاقتصاد 4-6 ماي 1998، جامعة القاهرة، ، مصر، 2000، ص: 66.

[3]: إسماعيل محمد بن قانة، "**مرجع سابق**"، ص: 138.

1. حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية تعادل واحد صحيح.
2. حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية أكبر من الواحد صحيح.
3. حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية أقل من الواحد صحيح.

أما عن عرض نموذج "رومر" فيمكننا وضعه على النحو التالي:

وضع "رومر" مجموعة من الفرضيات في نموذجه، أهمها[2]:

—وجود اقتصاد به عدد متساوي من المؤسسات المتماثلة.

—وجود اقتصاد به عدد متساوي من المستهلكين المتماثلين.

✓دالة الانتاج كل مؤسسة تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i=f(R_i,X,A)$$

بحيث:

Y_i: إنتاج كل مؤسسة i من سلع الاستهلاك.

R_i: يمثل رصد المعرفة أو رأس مال المؤسسة من الأبحاث والتحديد.

X: تمثل عمود يضم عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال المادي والعمل وغيرهما.

A: تمثل الرصيد الكلي للمعرفة.

– المستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد له أثر خارجي موجب على إنتاج كل مؤسسة رغم أن اختيار A خارجي بالنسبة للمؤسسة.

– دالة الانتاج f متجانسة من الدرجة الأولى في كل من R_i و X وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة A.

– دالة الانتاج F لها خاصية تزايد الانتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية أي بمعنى أنه بالنسبة لعوامل الإنتاج X الثابتة فإن دالة الإنتاج لكل مؤسسة هي دالة محدبة في A.

ومجمل القول أن نموذج "رومر" هو نموذج نمو توازني يعتمد على التغير في الفن الإنتاجي الذي يحدث من داخل النموذج، حيث يحقق النمو طويل الأجل بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية ذات النظرة المستقبلية لتعظيم الربح[1].

---

[1]: Lindon, Froderie, "**Théorie de la croissance"**, quelques développement récents2 Partie, La redécouverte des rendement croissants de L'OFCE, N° 37, 1991, pp 216-217.

[2]: اسماعيل محمد بن قانة، "**مرجع سابق**"، ص: 139.

ب. نموذج لوكاس" Lucas" ورأس المال البشري سنة 1988:

يتمثل رأس المال البشري في مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل، المقومة اقتصاديا والمندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فعاليتهم الانتاجية، وهي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات وإنما كذلك إلى حالة الصحة والنظافة والغذاء[2].

من هذا المنطلق بين "Lucas" أن الاختلاف في معدلات النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس البشري بين هذه الدول، وأن المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في ديناميكية هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، كما ربط مستوى الاقتصاد بفعالية مخزون رأس البشري.

ويعتمد هذا النموذج على الفرضيات التالية[3]:

- الاقتصاد مكون من قطاعين، أحدهما مكرس في إنتاج السلع، والآخر هو قطاع تكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة، وعددهم يساوي N.

وقدم لوكس نموذج يفسر فيه الانتاج عن طريق توليفة لثلاثة عوامل هي: العمل، رأس المال البشري ورأس المال المادي معتمدا على دالة الانتاج التالية[4]:

$$Y_t = AK_t^{\alpha}(u, HC_t, L_t)^{1-\alpha}.HC_{a,t}^{y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

بحيث:

Y_t: هو الانتاج.

K: هو مخزون رأس المال المادي.

---

[1]: "**مرجع سابق**"، ص: 139.

[2]: بن قبلية زين الدين، "**أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص: 95.

[3]: البشير عبد الكريم، دحمان بوعلي، "**تطورات نظريات النمو الاقتصادي**"، منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة الشلف، 2014، ص: 16.

[4]: بلقلة ابراهيم، "**آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**"، مذكرة مقدمة لنيل ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2008-2009، ص ص: 78-80.

U: جزء من وقت الفرد الذي يخصص للعمل.

HC_t: رأس المال البشري.

$HC\ a$: متوسط رصيد رأس المال البشري في الاقتصاد، ويعكس هذا وفورات خارجية في حالة إذا كانت $Y=0$.

L: عنصر العمل.

A: مستوى التكنولوجيا المتاحة (رصيد المعرفة)، ويفترض ثبات هذا المستوى.

وتتحدد عملية تراكم رأس المال طبقا للمعادلة التالية:

$$\Delta HC_T=x(1-u).....(2)$$

بحيث:

X: انتاجية التعليم.

ΔHC_T**:** معدل النمو في رأس المال البشري، والذي يعتمد بشكل خطي على الزمن، المخصص للتعليم ورأس المال البشري الذي يتم الحصول عليه.

فإذا تزايد الوقت المنفق بواسطة الافراد من أجل الحصول على الرأس المال البشري، فسوف يتحقق معدل نمو مرتفع ودائم للاقتصاد وطبقا للمعادلة السابقة، فإن الانتاجية الحدية لرأس المال تساوي، $x(1-u)$ أي أن معدل العائد على رأس المال البشري يتوقف على الزمن المخصص للتعليم.

والقاعدة الأساسية المستخلصة من هذا النموذج هو أن زيادة مستوى الكفاءة للقوة العاملة هو من العوامل الرئيسية المحددة للنمو وأن تراكم رأس المال البشري يسمح باستمرار النمو في الأجل الطويل.

خاتمة الفصل:

– من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة مفهوم النمو الاقتصادي الذي يعتبر مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية والوضعية الاقتصادية للبلد، كما أنه المحرك الرئيسي للتنمية إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية أو اجتماعية من دون تحقيق معدلات نمو عالية ومستمرة ولقد تناولت العديد من النظريات الاقتصادية موضوع النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة في مستواه، حيث اعتبرت النظرية الكلاسيكية التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو وأن الأرباح هي مصدر الادخار، أما النظرية الكينزية فعالجت موضوع النمو الاقتصادي من خلال نموذج "هارود دومار" معتبرة أنه لتحقيق زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة في الادخار وبالتالي زيادة في الاستثمار وأن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي.

كما رأت النظرية النيوكلاسيكية متمثلة في نموذج "Solow" أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يعتمد على التقدم التقني أي الزيادة في الانتاجية إلا أنها لم تعطي تفسيرا واضحا فيما يخص كيفية وطريقة تحقيق التقدم التقني كما أهملت دور رأس المال في التأثير على النمو الاقتصادي.

بعد ذلك حاول الكثير من الاقتصاديين ايجاد منشأ داخلي للنمو مما أدى إلى ظهور نظرية النمو الداخلي التي ركزت على التكنولوجيا وتراكم المعرفة والبحث والتطوير ورأس المال البشري ورأس المال العام واعتبرتها أهم مصادر النمو واستمراريته في الأجل الطويل، مؤكدة على الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو الاقتصادي.

الفصـــل الثاني

تمويل البنية التحتية ودورها في النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

تعتبر مشاريع البنية التحتية من مقومات الدولة الحديثة و إحدى مظاهر تطورها، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية اقتصادية أو اجتماعية دون وجود بنية تحتية متقدمة.

وقد ركزت الدراسات على إعطاء الأولوية لتمويل مشاريع البنية التحتية، لاعتبار أن ارتفاع رصيد البلد في هذا النوع من المشاريع يسمح بتعزيز: قدرته التنافسية، زيادة فرص النشاط الاقتصادي فيه، التوسع في الإنتاج وتطويره و تنويعه، زيادة المنافسة التجارية المحلية والإقليمية... وغيرها بما يزيد ويعزز النمو الاقتصادي في البلد.

على هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عموميات عن البنية التحتية.

المبحث الثاني: المتطلبات المالية للبنية التحتية و آلياتها.

المبحث الثالث: أثر تمويل البنية التحتية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية البنية التحتية الأساسية

تؤدي البنية التحتية دورا أساسيا في تعزيز نوعية حياة المواطنين، كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملا حيويا للتحول الاقتصادي والاجتماعي، كما تشغل جودة البنية التحتية حيزا مهما لما لها من تأثير في تطوير الكتلة العمرانية، والاجتماعية والاقتصادية والبيئية القائمة والارتقاء بها.

المطلب الأول: مفهوم البنية التحتية الأساسية

تطور مفهوم البنية التحتية حيث أجمع الاقتصاديين على أنها أمر بالغ الأهمية، وعنصر أساسي لتمكين البيئة الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية.

أ. تاريخ مصطلح البنية التحتية :"infrastructure":

حسب قاموس علم أصول الكلام على الانترنت، تم استخدام مصطلح البنية التحتية منذ سنة 1927 وكان يعني "المنشآت التي تشكل أساس أي عمليات أو أنظمة".

أما حسب قاموس أكسفورد الانجليزي ترجع أصول هذه الكلمة إلى استخداماتها الأولى والتي كانت تخص الجانب العسكري، وهي مصطلح مأخوذ من اللغة الفرنسية وهو مكون من كلمتين: الكلمة الأولى "infra" وتعني تحت، اما الكلمة الثانية "structure"، والتي كانت تعني المواد الأصلية الطبيعية الموجودة تحت الأرضية أو السكك الحديدية التي يتم انشاؤها.

وقد انتشر الاستخدام العسكري لهذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية بعد تكوين حلف الناتو في الأربعينات من القرن العشرين ثم تم تبنيها من خلال المخططين العمرانيين بمعنى الحضارة المعاصرة سنة 1970.[1]

كما شهد مفهوم البنية التحتية مراحل عديدة الى ان وصل إلى المفهوم الحالي تتمثل في[2]:

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة وكانت في فرنسا في القرن التاسع عشر ، حيث ارتبط مصطلح البنية التحتية بالمنشآت العسكرية "Installations Military"، وقد استمر هذا المفهوم إلى النصف الأول من القرن العشرين.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد النصف الأول من القرن العشرين إلى أواخره، فيها تطور مفهوم البنية التحتية إلى معنى الأشغال العامة، مثل الطرق والشوارع، الجسور، النقل الجماعي، المطارات والخطوط الجوية،

[1]: Douglas Harper Historian, Online Etymology Dictionary, consulter le: 05/02/2020.
[2]: Wiki infrastructure 16-10-2012, disponible sur :En wikitionary, d'accès: 21/08/2012.

إمدادات المياه، الموارد المائية وإدارة المياه، معالجة النفايات الصلبة والتخلص منها، توليد الطاقة الكهربائية ونقلها، الاتصالات وإدارة النفايات الخطيرة.

المرحلة الثالثة: في السنوات الموالية للقرن العشرين توسع مفهوم البنية التحتية ليشمل الإطار الداخلي لأي نظام تقني أو منظمة تجارية.

ب. تعريف البنية التحتية الأساسية:

اختلفت الرؤى والتعريفات بشأن البنية التحتية* بحسب طبيعته والغرض منها، والهدف الذي تساهم في تحقيقه، فإما أن تكون ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو تجمع بين اثنين معا، حيث تم تعريفها:

- حسب معجم أكسفورد على أنها "المواد الأساسية والهياكل التنظيمية مثل المباني والطرق والتجهيزات الكهربائية اللازمة لتشغيل مشروع أو مجتمع"[1].
- ووفقا لتقرير البنك الدولي عرفت بأنها: "رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجالات الطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي و قطاع الأعمال"[2].
- وعرفت بأنها: "المرافق العامة المتمثلة في إقامة محطات توليد القوى الكهربائية، كالاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد ومحطات معالجة المياه وتوصيلها عبر الأنابيب، الصرف الصحي والغاز بتوصيلاته، ومشاريع الأشغال العامة التي تشمل تشييد وبناء الطرق والجسور والسدود والقنوات ومشاريع النقل العامة التي تتضمن تشييد وبناء المطارات الموانئ والسكك الحديدية ونحوها، إضافة إلى مشاريع خدمات التعليم والصحة والأمن والدفاع".
- كما ارتبط مفهوم البنية التحتية إلى حد كبير بالثورة الصناعية التي حدثت في اوروبا في القرون الماضية هذا ما دعا ثلة من الاقتصاديين و الباحثين الي ربط مفهومها بالصناعة، وفي هذا السياق عرفها Barber على أنها "مجموعة من الخدمات المساعدة المطلوبة للصناعة أو ما يمكن تسميته بالبنية الصناعية أو بالتعبير التفصيلي البنية الهيكلية اللازمة للصناعة" وذلك كترجمة حرفية للاسم "Infrastructure Industrie" نفسه[3].

*: للبنية التحتية مصطلحات اخرى اهمها : البنية الاساسية، البنية الارتكازية، الهياكل القاعدية.

[1]: Dictionnaire d'Oxford ,disponible sur: www .askoxford.com consulté le: 05/02/2020.

[2]: رشدي صالح عبد الفتاح صالح، **"التمويل المصرفي للمشروعات"** ، مطبعة العشرى، مصر، 2006، ص: 10.

[3]: فاروق عبد الحليم محمد شقوير، **"كفاءة الانفاق العام على الاستثمارات الهيكلية دراسة تحليلية لاستثمارات البنية الاساسية في مجال النقل في جمهورية مصر العربية مع اشارة خاصة للفترة: 1952-1965"**، اطروحة دكتوراه، القاهرة، مصر، 1971، ص: 02.

● أما علماء التنمية الاقتصادية فقد اطلقوا على البنية التحتية عدة اوصاف أبرزها رأس "المال الاجتماعي" حيث عرفها كوتنر على أنها[1]: كل ما يتضمنه النشاط الذي يندرج ضمن انشطة رأس المال الاجتماعي الثابت وهي :

❖ أن تتضمن صناعات تنتج خدمات ضرورية، وتعتبر شرطا مسبقا لحفز النمو الصناعي.

❖ تتميز الخدمات المنتجة بأنها بطيئة التحرك والانتقال، لذلك فإن الطاقات التي تنتج من هذه الخدمات يجب أن تنتج داخل الدولة ذاتها.

❖ تتميز الطاقات المنتجة لهذه الخدمات ببعض الخصائص مثل وفورات النطاق واستغراقها فترات طويلة في التجهيز وأنها معمرة بصورة غير عادية.

و يعرف المفهوم الواسع للبنية التحتية بأنه: "مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها و تشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات، وتقديم خدمات النقل العامة، وتتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكاتها، ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتها، وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها، بالإضافة إلى الخدمات الصحية و الإسكان و التعليم"[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريف شامل للبنية التحتية على أنها: "تعبر عن مجمل المرافق العامة الضرورية والخدمات الأساسية التي تتطلبها حياة السكان من جهة، وعمليات الإنتاج الاقتصادي من جهة أخرى في منطقة معينة، وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتضم شبكة الطرق، النقل والموانئ والمعابر والمطارات، شبكات المياه والصرف الصحي، شبكة الكهرباء وشبكة الاتصالات و الغاز...

كما يبرز لنا أن البنية التحتية ترتكز على النقاط التالية:

– تنظيم مكاني في منطقة معينة.

– تتضمن جملة من المنشآت والمرافق العامة و الشبكات.

– تهدف إلى خدمة مصالح السكان وتلبية احتياجاتهم من جهة، وعملية الإنتاج الاقتصادي من جهة أخرى.

---

[1]: **"المرجع نفسه"**، ص: 03.

[2]: محمد صلاح، **"السياسات العمومية الحديثة لبناء وتحديث البنية التحتية –مشروعات البناء و التشغيل و نقل الملكية B O T نموذجا"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، جامعة المسيلة، 2014، ص: 134.

المطلب الثاني :خصائص البنية التحتية و أهميتها

لقد شهدت السنوات الاخيرة زيادة أهمية البنية التحتية في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك بالتركيز على خصائصها ودورها في التخفيف من الأزمة المالية العالمية من خلال خطط التحفيز في البلدان المتقدمة من جهة، وتأثيرها على النمو وتخفيض معدلات الفقر في البلدان النامية من جهة أخرى.

1. **خصائص البنية التحتية** : تتميز البنية التحتية بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

- البنية التحتية ذات نفع عام: أي غير حصرية وتعود على كافة أفراد المجتمع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما انها لا تعود على قطاع اقتصادي دون غيره وإنما تشمل معظم قطاعات الاقتصاد، ومن حق كل مواطن أن ينتفع بها بغض النظر عن مدى مساهمته فيها، لهذا يخفق السوق في توفيرها ويتوجب على الدولة ان تتدخل في تأسيسها وتوفير خدماتها[1].
- مشروعات البنية التحتية يمكن أن يدر بعضها دخلا ماليا للدولة، ولكن بعضها الآخر قد يفقد هذه الخاصية، كما أن بعض هذه المشروعات قد تحرص الدولة على الاحتفاظ بملكيتها لاعتبارات سياسية واجتماعية.
- كبر حجم استثمارات مشروعات البنية التحتية، وبالتالي كبر حجم التمويل المطلوب لها، وكذلك كبر حجم مستهلكي خدمات هذه المشروعات وتنوع مستويات دخولهم[2].
- الثبات: وهي من أهم الخصائص التي يستند إليها في تقدير الدور الإنتاجي لرأس المال العام مقارنة برأس المال الخاص الذي يتميز بعدم الثبات والحركية أينما كان هناك ربح، بعكس البنى التحتية العامة التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة[3].
- عدم قابليتها للتجزئة: تتميز مشاريع البنية التحتية بعدم قابليتها للتجزئة وبالتالي لا يمكن ترك اشباعها لجهاز السوق، لذا يصبح من الضروري قيام السلطات العامة بإشباع هذه الحاجات، وهذه الخاصية ناتجة عن عدم القدرة على تجزئة عناصر الإنتاج، فالاستثمار في هذا القطاع إما أن يتم أو لا يتم [4].

---

[1]: شرفي حنان، "**دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية وآفاق إصدارها بالجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاسلامية، جامعة قسنطينة، 2018-2019، ص: 11.

[2]: الأزهر عزة، سارة ميمي، محمد أمين ميرة، "**البنى التحتية مفاهيم وأساسيات**"، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 02، جامعة الوادي، 2018، ص: 235.

[3]: خضر حسان، "**خصخصة البنى التحتية**"، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد18 ، الكويت، 2003، ص: 11.

[4]: عبد الله بن يوسف، "**البنى الارتكازية وتمويلها في الاقتصاد الاسلامي**"، دار الكتاب الثقافي، على الموقع: **http://Books.google.dz** تاريخ الاطلاع: 10/02/2020.

➢ارتفاع الكثافة الرأسمالية: يتم قياس الكثافة الرأسمالية أو معامل كثافة رأس المال، عن طريق قسمة النفقات الثابتة إلى إجمالي تكاليف الإنتاج، فصناعة المنتجات العامة تتطلب كميات كبيرة من رؤوس الأموال النقدية لتنفيذها، ويتحقق العائد منها على فترات زمنية طويلة نسبيا، الأمر الذي يجعل درجة المخاطرة المحيطة بها مرتفعة نسبيا، ومن المعروف أنه كلما ارتفعت كثافة رأس المال المستثمر قل معدل دوران رأس المال، وبالتالي طول فترة الاسترداد وهي الفترة اللازمة لاسترداد القيمة الرأسمالية للأصول الثابتة من الإيراد السنوي الصافي[1].

➢ إرتفاع تكاليف إنجازها: يتطلب الاستثمار في البنى التحتية في غالب الأمر مبالغ ضخمة وميزانيات كبيرة، فضلا عن كون طبيعة مخرجاته ترجع بالقيمة المضافة للدولة بشكل أساسي، لذلك ففي الغالب تقوم الدولة بتسطير هذه البرامج وتتكفل بالإنفاق والتسيير والصيانة دون القطاع الخاص، لأن هذا الأخير لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع إما لارتفاع التكاليف أوانخفاض العائد في بعضها[2].

➢البنية التحتية أداة للتغيير الهيكلي: وهذا يعود لدورها في عمليات الإنتاج، فهي تقدم خدمات في شكل سلع وسيطة تقوم عليها مختلف الصناعات الأخرى، فمثلا توفر شبكة جيدة من الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات من شأنه تسهيل عمليات نقل المواد الأولية بين مراكز الإنتاج، ونقل السلع النهائية بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك، فالبنية التحتية لقطاع النقل في هذه الحالة ساهمت بتدنية التكاليف وبالتالي الزيادة في الأرباح وهذا ما سوف يزيد من تنافسية السلع والخدمات[3].

➢ عدم قدرة الاقتصاديات على توفير التمويل اللازم لإنجازها: تتميز مشروعات البنية التحتية بكبر حجم استثماراتها، لذلك فإن اهم المشاكل التي تواجهها هي توفير التمويل بالقدر الكافي واللازم، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة لانجازها خاصة في الاقتصاديات النامية بسبب عدم قدرتها على تعبئة المدخرات الكافية وهذا ما يشير إليه اقتصاديا "بالحلقة المفرغة" التي يصعب على الدول النامية الخروج منه[4].

➢ الطلب على البنية التحتية غير مرن: أي أن الطلب المتعلق ببعض خدمات مشاريع البنى التحتية سهل التنبؤ به وذلك لضعف تغير مرونته لأن التدفقات الناتجة عنها هي تدفقات ثابتة ومستقرة بالنسبة للدولة

[1]: المرسي السيد حجازي، **"اقتصاديات المشروعات العامة–النظرية و التطبيق–"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 54.

[2]: بن زاوي محمد الشريف، سلاطني هاجر، **"دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الانفاق الاستثماري العام على البنية التحتية"**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 03، جامعة ام البواقي، 2015، ص: 76.

[3]: محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **"التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق–نظريات واستراتيجيات التمويل"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 167.

[4]: **"المرجع نفسه"**، ص: 168.

فمثلا الطلب على مياه الشرب والكهرباء والغاز إلى حد ما يمكن التنبؤ به، كما يمكن أن يكون غامض نوع ما في حالات أخرى مثل ظهور استخدامات جديدة في قطاع الاتصالات مثلا[1].

➢ظاهرة الاحتكار الطبيعي: يعرف المحتكر على أنه المنتج الوحيد للسلعة أو الخدمة والتي لا يوجد لها بدائل، و الاحتكار الطبيعي فهو نوع من أنواع الاحتكار أوجدته ظروف الصناعة لا التشريعات الحكومية، وما يزيد من هذه الظاهرة في مشروعات البنية التحتية هي التجديدات الفنية التي تتم في هذه المشروعات تتسم بارتفاع الكثافة الرأسمالية وعدم القابلية للتجزئة[2].

➢طول مدتي الإنشاء والاستغلال: كون هذه المشاريع كبيرة وضخمة فهي تستغرق فترة زمنية طويلة لإنجازها، كما أن هذه المشروعات تتسم بطول فترة الاستغلال أي فترة التشغيل والإنتاج، ولهذا السبب فإن معدل الربحية في هذه المشروعات يكون منخفضا ومدة استرداد رأس المال تكون طويلة وهذا ما لا يشجع القطاع الخاص الاستثمار في مثل هذه المشاريع، ويستدعي تدخل الحكومات في الاستثمار فيها وتوفير خدماتها.

خصائص أخرى تصف البنية التحتية على أنها [3]:

✓الاستثمار في البنى التحتية لا رجعة فيه، لأنه لا يمكن نقلها أو استخدامها لأغراض أخرى، مثال: التحويل من السكك الحديدية إلى بناء سد أو طريق.

✓ تتطلب خدمات البنية التحتية صيانة وعمليات تشغيل عالية ودقيقة، إذ لا يمكن تركها تتدنى لارتباط حياة السكان بها.

✓ إيراداتها غالبا ما تحصل بالعملة المحلية (ما عدا الموانئ و المطارات).

✓ يلعب القطاع العام الدور المهيمن (التمويل، التنظيم).

✓حساسة للفساد والتغيرات السياسية.

✓وجود تباين كبير في الحصول على البنية التحتية.

[1]: قميتي عفاف، "**الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية وأثره في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر: 2000–2014**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الاغواط، 2014-2015، ص: 81.

[2]: سعيد عبد العزيز عثمان، "**قراءات في اقتصاديات خدمات المشروعات العامة –دراسات نظرية، تطبيقية–**"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص: 66-67.

[3]: The Netherlands Scientific Council for Government Policy, infrastructures: time to invest, Amsterdam University Press, Amsterdam, Netherlands, 2008, p p :73-74.

مهما تنوعت خصائص البنية التحتية يجمعها دور أساسي واحد وهو تنمية الاقتصاد وتطويره وإشباع حاجات السكان وتحقيق الرفاه لهم، ونقص جودة هذه المشاريع يعد مؤشرا من مؤشرات التخلف، إذ لا يمكن أن نتصور حدوث تنمية في اي مجتمع دون وجود بنية أساسية متقدمة فيه.

2.أهمية البنية التحتية:

قام العديد من الباحثون بتحليل وإبراز أهمية البنية التحتية في جوانب مختلفة: القدرة التنافسية الإقليمية، النمو الاقتصادي، المخرجات، إنتاجية العمل والرعاية الاجتماعية، وهو ما يدل على وجود إجماع كلي على أهمية ودور البنية التحتية ويمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

- يسهم الاستثمار في البنية التحتية بشكل كبير في تحقيق ورفع الكفاءة الاقتصادية من خلال الحد من تكاليف النقل وتلف الإنتاج على سبيل المثال، مما يساهم في تعزيز الإنتاجية وتحقيق عوائد اقتصادية إضافية، إضافة للقدرة على فتح أسواق جديدة.
- تُسهم البنية التحتية الجيدة في تحسين الوضع التنافسي والقدرات التنافسية للدول المختلفة، حيث تعتبر أحد محددات التنافسية باعتبارها ركيزة قيام نشاطات اقتصادية فعالة، والمساهمة في تغطية كلفة التبادلات التجارية، بالإضافة الى توفير الدعم الكامل للأسواق الاقتصادية على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية...
- إن الاستثمار السريع في البنية التحتية يحقق معدلات عالية في الإنتاجية والربحية الاقتصادية والاجتماعية، وتتطلب العلاقة المستدامة بين البنية التحتية والنمو زيادة معدل الانفاق على البنية التحتية إذ يوصي البنك الدولي بضرورة أن تخصص الدول الأقل نموا ما نسبته 06% من ناتجها المحلي لتطوير البنية التحتية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- لمشاريع البنى التحتية مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية وذلك في كافة المجتمعات فلا يمكن حدوث تنمية اقتصادية أو اجتماعية في أي مجتمع دون وجود بنية تحتية متقدمة فيه، ووفقا لمقررات الأمم المتحدة سنة 1992 نجد أن أي زيادة قدرها 01% في الانفاق على البنية التحتية يصاحبها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنفس النسبة تقريبا[2].
- إن توفر عناصر ذات جودة عالية من مرافق البنية التحتية يمكن أن يكون محفزا لزيادة النشاط الاقتصادي، وسيؤدي لحدوث تنمية متوازنة في مناطق تتسم بانخفاض مستوى التنمية فيها.

[1]: عبد الفتاح احمد نصر الله، زكي ابو المعطي ابو زيادة، **"نحو رؤيا شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين"**، المؤتمر 02، كلية العلوم الاقتصادية، غزة، فلسطين، 2018، ص ص: 07-08.

[2]: رشدي صالح عبد الفتاح صالح، **"مرجع سابق"**، ص: 12.

- تعد البنية التحتية مهمة جدا في الاقتصاد، فحسب دراسة للمعهد الماكينزي العالمي حول الإنفاق الذكي، قدر أن العالم يحتاج 57 تريليون دولار على البنية التحتية التي تعد عصب أي اقتصاد من الآن وحتى 2030 لتحقيق معدلات النمو المتوقعة، ويزيد هذا الرقم 60% عن مبلغ 36 تريليون دولار الذي أنفق في الثمانية عشر عاما الماضية[1].
- **يعد** بناء وتشييد مشاريع البنية التحتية أمر ضروري لمصلحة الاقتصاد القومي، لأن قيام مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في أي دولة يعتمد على مدى توفر البنية التحتية الملائمة.
- تعتبر البنية التحتية ضرورة ملحة لجذب الاستثمار الأجنبي ومن ثم رفع القدرة التنافسية للبلد واكتساب مهارات جديدة، إذ أن تدهور قطاع البنية التحتية في أغلب البلدان النامية يقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي إليها رغم امتلاكها قاعدة ثروات طبيعية واسعة[2].
- مشروعات البنية التحتية ذات أهمية اجتماعية كبيرة، حيث أنها تقدم للجمهور خدمات اساسية وضرورية مثل: خدمات الكهرباء الطرق المطارات... وغيرها من الخدمات.

انشاء هذه المشاريع وتوفير خدماتها بنوعية جيدة وبتكلفة منخفضة وبصورة مرضية يجنب الدولة حدوث الاضطرابات السياسية[3].

ولقد اعتمدت 89 دولة اعلان الألفية في قمة الامم المتحدة سنة 2000 من أجل الخروج بثمانية اهداف "الأهداف الانمائية للألفية"، لتحقق على مدى فترة 25 عام من 1990 الى 2015، تلزم المجتمع الدولي برؤية موسعة للحد من الفقر، تحقيق النمو وإعادة دور التنمية البشرية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومن أجل ذلك تستهدف على وجه التحديد البنية التحتية الاقتصادية أساسا، إذ أن هذا النوع من الاستثمارات يدعم تقريبا جميع هذه أهداف[4].

---

[1]: بن زاوي محمد لشريف، سلاطني هاجر، "**مرجع سابق**"، ص: 04.

[2]: سمية بلغنو، "**دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة الشلف، 2018، ص: 45.

[3]: حسن بن أحمد الحسني، "**دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء ثم التشغيل ثم الاعادةBOT**"، أبحاث مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2005، ص: 10.

[4]: The Global Urban Economic Dialogue Series, Infrastructure for economic development and poverty reduction in Africa, United Nations Human Settlements Programmed, Nairobi, Kenya, 2011, p: 06.

المطلب الثالث: انواع البنية التحتية، مكوناتها والخدمات المرتبطة بها

تعددت تقسيمات البنى التحتية وقد عرفت عملية التصنيف اختلافات في المضمون والتسمية حسب نوعها طبيعتها و الغرض منها والهدف الذي تساهم في تحقيقه.

1. أنواع البنية التحتية : تنقسم البنية التحتية إلى:

أ. حسب نوع البنية التحتية : و تنقسم إلى[1]:

- **البنية التحتية الصلبة:** وهي تشمل المنشآت والتجهيزات الأساسية، المباني والطرقات والتجهيزات الكهربائية والمرافق الصحية، المطارات، الموانئ، السكك الحديدية، وسائل الاتصال والإنترنيت والفاكس والبريد، نظام الصرف الصحي، إمدادات المياه الصالحة للشرب...
- **البنية التحتية المرنة:** وهي تشمل الخدمات والأنظمة الأساسية وتكنولوجيا المعلومات، برامج التنمية، التدريب والتوعية والتعليم الأساسي والصحة، الشبكات السياسية والاجتماعية، القوانين والأنظمة التي تنظم المال والاستثمار، بل والقوانين الخاصة بالعقوبات، لأن كل ذلك يدخل ضمن شبكة أساسية لتحقيق البنية التحتية، وبالتالي تشجيع الاستثمار للوصول إلى التنمية.

ب. حسب طبيعة البنية التحتية: حيث قسمها البنك الدولي وفق تقريره سنة 1994 وذلك حسب تأثيرها في التنمية الاقتصادية الى[2] :

- **بنية تحتية اقتصادية:** لها تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية وتهدف إلى دعم النشاطات الاقتصادية وتضم: الهياكل الهندسية والمعدات والمرافق العامة طويلة الأجل مثل: الشبكات الكهربائية والغاز المنقول بالأنابيب والاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات المياه والصرف الصحي وتجميع النفايات الصلبة والتخلص منها، والأشغال العامة مثل: السدود وأشغال القنوات اللازمة لأغراض الري والطرق، وقطاعات النقل الأخرى مثل: السكك الحديدية والنقل في المدن والموانئ و المجاري المائية و المطارات...
- **بنية التحتية اجتماعية:** لها تأثير غير مباشر على التنمية الاقتصادية وتهدف إلى الرفع من الرفاهية الاجتماعية ومن ثم التأثير في الإنتاجية الاقتصادية، و تتمثل في: المدارس، الهياكل الأمنية، المستشفيات، المنشآت الرياضية، مرافق التسلية و المساحات الخضراء، منشآت ردم النفايات...

[1]: فاروق عبد الحليم محمد شقوير، "**مرجع سابق**"، ص: 06.

[2]: رشدي صالح عبد الفتاح صالح، "**مرجع سابق**"، ص: 12.

ت. حسب القطاع: يصنف المشرع الجزائري الاستثمارات الخاصة بالبنية التحتية حسب قطاعها إلى[1]:

- **البنى التحتية الإدارية:** يشمل هذا النوع الاستثمار في البنى التحتية غير المنقولة كتلك التي تكون في الأعمال والدراسات التي تخص بعض المنظمات الوطنية والمحلية ذات الصفة المدنية ومباني الإدارات المركزية، الدفاع الوطني، العدالة، الحماية المدنية.
- **البنى التحتية التعليمية:** نجد في هذا النوع كل الاستثمارات العمومية الخاصة بالتعليم والتكوين والتي تهتم بالمباني والتجهيزات لقطاع التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي التربية والتكوين المهني...
- **البنى التحتية الاجتماعية والثقافية:** يمثل هذا النوع من البنى إطارا عاما بإمكانه الإسهام بطريقة غير مباشرة في النشاط الاقتصادي، بالرغم انه بعيد عن المجال الاقتصادي البحت، و هي تضم الاستثمار في الدراسات العامة للصحة العمومية، المستشفيات، الاستثمارات الموجهة إلى النشاطات الشبابية والرياضية...
- **البنى التحتية الاقتصادية:** إن البنى التحتية الاقتصادية هي قلب المنشآت القاعدية، إذ تفترض النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي بأن هذا النوع من المرافق يرتبط مباشرة بمستوى النمو المسجل في اقتصاد بلد ما.

ث. من ناحية التمويل: تصنف البنى التحتية إلى ثلاث أنواع[2]:

- **بنى تحتية وطنية:** حيث تسهل التجارة داخل البلد وتزيد من الناتج المحلي.
- **بنى تحتية خاصة:** منجزة بواسطة القطاع الخاص.
- **بنى تحتية مشتركة:** بين القطاع العام والقطاع الخاص.

حيث تساهمان هاتين الأخيرتين بالدرجة الأولى في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية في الدول.

2.مكونات البنية التحتية والخدمات المرتبطة بها:

إن فهم دور البنية التحتية يكون من خلال الخدمات التي يتم توفيرها باستخدام أصول البنية التحتية المادية. وقد ميز الاقتصاديون بين مكونات البنية التحتية والخدمات التي توفرها، وذلك من أجل عدم الخلط بينهما، ومن بين خدمات البنية التحتية: الصحة، التعليم الطاقة، النقل، الاتصالات السلكية واللاسلكية،

[1]: قميتي عفاف، **"مرجع سابق"**، ص: 79.

[2]: عبد القادر بابا، فطيمة نسمن، **"أثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990–2014)"**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 06، جامعة بشار، 2016، ص ص: 220-221.

توفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والتخلص الآمن للنفايات، والتي تعتبر من الأمور الأساسية لجميع أنشطة الأسر والإنتاج الاقتصادي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): البنية التحتية والخدمات المرتبطة بها

الخدمة	البنية التحتية المرتبطة بها
النقل	الطرق، الجسور، الانفاق، خطوط السكك الحديدية ، الموانئ.....
امدادات المياه	السدود، الخزانات، الانابيب، محطات معالجة المياه....
صرف المياه	المجاري، المصبات، محطات معالجة المياه المستعملة
الري	السدود و القنوات
التخلص من النفايات	تفريغ، اجهزة الحرق، وحدات السماد
تدفئة المناطق	محطات، الشبكات
الاتصالات	شبكات الهاتف، الانترنيت
الكهرباء	محطات الطاقة ، خطوط النقل و التوزيع

Source: Prud' homme Remy, **"infrastructure and development"**, prepared for the Annual Bank Conference on (Development Economics), Washington, 2004, p: 4

يتضح من خلال استعراض مختلف هذه المفاهيم أن البنية التحتية في مجملها توفر الخدمات والتسهيلات لكافة أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وأن وجودها يعد شرطا لنجاح المشاريع الاقتصادية ورفع مستوى إنتاجها، إذ أنها تساهم في تحقيق وفورات اقتصادية تنتفع بها المشروعات القائمة مما يسمح بتحفيز الاقتصاد على إنشاء المزيد من هذه المشروعات.

المبحث الثاني: متطلبات تمويل البنى التحتية وآلياتها

يعتبر تمويل البنى التحتية من أهم شروط دعم حركية النمو الاقتصادي للدولة لتسيير أجهزتها من خلال توفير منشآت وخدمات بنيوية تحتية متكاملة، قصد جلب الاستثمارات المحلية والاجنبية، والإسهام في الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية مرموقة وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة لشتى القطاعات وتنميتها.

المطلب الأول:

ماهية التمويل

يعد التمويل عصب الحياة الاقتصادية التي يمدها بالتدفقات النقدية والمالية، حيث كلما كان التمويل متوفرا وكافيا، كلما كانت نسبة نجاح المشروعات الاقتصادية أكبر.

1. مفهوم التمويل: للتمويل تعاريف عديدة ومختلفة، فهو يعرف:

- لغة على أنه : "الإمداد بالأموال في اوقات الحاجة إليها "[1].
- أما اصطلاحا فيعرف على أنه: "مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل"[2].
- كما يعرف التمويل "بأنه النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية، وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، وقد حاول العديد من الباحثين إبراز أهمية التمويل، فهم يجمعون على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام "[3].

وهو يقوم على علاقة تعاقدية بين طرفين، أحدهما يملك فائضا في رصيده من الأموال والآخر يعاني عجزا، وعليه فجوهر العملية التمويلية هو تحويل المال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز من أجل تلبية حاجة استهلاكية أو استثمارية وفق صيغة معينة[4].

من خلال التعاريف التالية السابقة يمكن استخلاص: أن التمويل عامة والتمويل العمومي خاصة يتمثل في توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ

---

[1]: طارق الحاج، "**مبادئ التمويل**"، دار الصفاء، عمان، الاردن، 2002، ص: 21.

[2]: محمد عبد الحميد محمد فرحان، "**التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة–دراسة لأهم مصادرالتمويل–**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السعودية، 2003، ص: 30.

[3]: أحمد بوراس، "**تمويل المنشآت الاقتصادية**"، دار العلوم، عنابة، 2008، ص: 24.

[4]: شوقي بورقبة، "**التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**"، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، 2013، ص: 11.

النقدية ويشترط أن يكون بالقيمة المطلوبة وفي الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة في الوقت المناسب.

ولكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية للأفراد، وتتطلب هذه السياسة وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية، وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

ومن هنا نستطيع القول أن للتمويل دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع[1].

2. أهمية التمويل[2]:

للتمويل أهمية كبيرة يمكن حصرها فيما يلي:

- إن السيولة لا يمكن المحافظة عليها من طرف الشركة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية إلا عن طريق قرار التمويل.
- إن الاستخدام الأمثل للتمويل الخارجي يؤدي إلى تخفيض الضغط على ميزان مدفوعات الدولة المدينة والذي يرجع إلى خدمة ديونها الخارجية ومن أهم عوامل كفاءة استخدام التمويل الخارجي، الربحية، الملائمة، المرونة والسيولة، ويساهم التمويل في ربط التمويل الدولي مع الهيئات والمؤسسات المالية.
- يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل تجديد أو تحسين رأس المال الثابت للمؤسسة كالبنايات أو استبدال المعدات والآلات، ويعتبر أيضا كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة لتواجه به احتياجاتها الجارية والخروج من حالة العجز المالي.
- يضمن التمويل السير الحسن للمؤسسة فهو يعمل على تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها ويوفر احتياجات التشغيل ويزيد من الدخل بانجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة، لهذا يعتبر قراره من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة.

[1]: أحمد زيطوط، **"تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص: 92-93.

[2]: عبد الله بلعيدي، **"التمويل برأس المال المخاطر (دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة)"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص: 10.

بالإضافة إلى النقاط التالية :

- ❖ يساعد على إنجاز مشروعات معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- ❖ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدم للخروج من حالة العجز.
- ❖ يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل الدولي.
- ❖ المحافظة على السيولة، أي توفير الأموال السائلة لمواجهة الالتزامات المترتبة.

ونظرا لأهمية التمويل، فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب الاعتناء بها، ذلك لأنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع المستهدف، واستخدامها استخداما أمثلا لما يتناسب وتحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الثاني: المتطلبات المالية للبنى التحتية[1]

من خلال التعاريف الواردة في المبحث الأول يتضح أن البنى التحتية تمس مختلف مجالات المرافق العامة من إقامة محطات توليد القوى الكهربائية، الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، محطات معالجة المياه وتوصيلاتها عبر الأنابيب، الصرف الصحي، الغاز وتوصيلاته مشاريع الأشغال العامة التي تشمل تشييد وبناء الطرق، الجسور ومشاريع النقل العام التي تتضمن تشييد وبناء المطارات والموانئ والسكك الحديدية...

إضافة إلى مشاريع خدمات التعليم والصحة والأمن والدفاع، و كل هذه المشاريع يمثل تمويلها عبئا ماليا على نفقات الدول، وخاصة الدول النامية نظرا لمتطلبات البنى التحتية المادية والبشرية، فالأولى تشمل مصاريف اقتناء المواد الأساسية لإنجاز المشاريع، أما الثانية فتشمل أجور العمال الساهرين على دراسة وانجاز هذه المشاريع.

ولقد اعتادت الحكومة أو القطاع العام في الماضي على إقامة، بناء وتشغيل وحتى صيانة هذه المشاريع وتمويلها من خزينتها على قدر استطاعتها أو تمويلها عن طريق الاقتراض، بموجب أن ملكية البنى التحتية تعود لها.

ومن هنا يمكن أن نلمس نشاط الدولة في الحياة الواقعية والمتمثل في الإنفاق العام الذي يضم مجموع ما تنفقه بمختلف هيئاتها من أموال بقصد إشباع حاجات عامة، وفقا لما يرسمه القانون المنظم لهذه الهيئات وفي الحدود التي يرسمها، و يمكن تصنيف نفقات البنى التحتية ضمن النفقات الاقتصادية التي يقصد بها

[1]: لطفي زعباط، "**المكونات الأساسية لميزانية الدولة وأسباب عجز الميزانية–حالة الجزائر–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص: 37.

النفقات الموجهة لتحقيق الأغراض الاقتصادية بصورة أساسية و يسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية أي النفقات المتعلقة بالثروة الوطنية، حيث يكون الهدف من ورائها زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة، وتشمل هذه النفقات على كل ما ينفق على مشاريع الصناعة، الكهرباء الري الصرف...إضافة إلى كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشاريع العامة، وهذا ما يبرر الكم الهائل من الأموال المنفقة لانجاز هذا النوع من المشاريع والذي يعكس حقيقة أهمية وضخامة البنى التحتية.

المطلب الثالث: آليات تمويل البنى التحتية

قيام مرافق البنية التحتية يتطلب الإحاطة بالعديد من الآليات الضرورية لتمويلها، وهي عديدة ومتنوعة منها التمويل التقليدي و التمويل الحديث لهذه المشروعات.

أولا: التمويل التقليدي لمشروعات البنية التحتية

يقصد بالتمويل التقليدي للبنى التحتية التمويل العمومي الذي يتمثل في الإنفاق العام، وهذا لأن أصل تمويل هذه المشروعات يكون من مسؤولية الدولة وذلك باعتمادها على مجموعة من المصادر، تتمثل في:

1.الايرادات العامة :

هي مبالغ مالية تحصل عليها الدولة إما من مواردها الطبيعية أو من خلال ما تبيعه من ممتلكات وعقارات أو من خلال الضرائب، وتتمثل في:

أ. الضرائب: "هي فريضة مالية يدفعها الفرد بصورة إجبارية ونهائية إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، والتعبير عن التضامن الاجتماعي والمواطنة دون أن يتوقع الحصول على منفعة خاصة به مقابل دفع الضريبة "[1].

ب. الرسوم: "مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة او غيرها من الهيئات العامة جبرا، مقابل انتفاعه بخدمة تقدمها له تحقق في آن واحد نفعا خاصا لمن ينتفع بها، بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من جراء أدائها "[2].

ت. الغرامات: "هي مبالغ نقدية تجنيها الدولة و هيئاتها العامة من الافراد المخالفين للقوانين والتشريعات المسنة في ذلك البلد "[1].

---

[1]: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، محمد عبد اللطيف الخشالي، **"المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"**، دار المناهج، عمان، الاردن، 2017، ص: 92.

[2]: منصور يونس، **"مبادئ المالية العامة "**، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، ص: 71.

ث. رسوم التراخيص: "وهي مبالغ نقدية تأخذها الحكومة من الأفراد مقابل ما تسمح لهم بالاستفادة من القيام بنشاط معين، فالترخيص يتضمن السماح بمزايا أو الاستفادة من القيام بنشاط ما، يعتبر من جانب معين خدمة لذلك المستفيد"[2].

ج. الإتاوة: تعرف بأنها: " اقتطاع مالي تفرضه الدولة على بعض أفراد المجتمع الذين يستفيدون من بعض النشاطات و المشروعات العامة "[3].

ح. الإيرادات الاقتصادية : يمكن اختصار الإيرادات الاقتصادية في مصطلح "الدومين": الذي يقصد به "جميع أملاك الدولة العقارية والمنقولة الصناعية أو التجارية التي تملكها الدولة والتي تدر إيرادا ماليا يمول الخزينة "[4].

وينقسم إلى[5]:

❖ **الدومين العام:** هو الأموال التي تملكها الدولة وتخضع إلى أحكام القانون العام وتؤدي للنفع العام،كالطرق، الجسور، الحدائق العامة، الموانئ، والدولة لا تتقاضى ثمنا من الأفراد مقابل استعمالهم لهذه الأموال مع ذلك فقد تفرض الدولة في حالات معينة رسوما على انتفاع بهذه الأملاك، ومثل ذلك الرسوم التي تفرض على زيارة الحدائق والمتاحف العامة، وغالبا ما يكون السبب في اقتضاء هذه الرسوم هو الرغبة في تنظيم استعمال الأفراد لهذه الأموال أو الرغبة في تغطية نفقات إنشائها، ومع ذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام.

❖ **الدومين الخاص:** يشمل ممتلكات الدولة التي تسعى لتحقيق مردود مالي اقتصادي مثل حقول النفط والغاز، مناجم الذهب، المشاريع الصناعية أو الموانئ التجارية... وهذا النوع هو الذي يعتمد عليه في تمويل الخزينة العامة، أي يمكن اعتبار دخل الدومين الخاص موردا مستمرا ومتجددا للإيرادات العامة، وينقسم الدومين الخاص إلى الدومين العقاري، الدومين المالي، الدومين الصناعي والتجاري.

2.القروض العامة:

تعرف على أنها: "مبالغ نقدية تقترضها الحكومة من الجهات الأخرى، أفراد، بنوك، مؤسسات مالية، هيئات محلية أو دولية، وتتعهد بسداد المبلغ الذي يتم اقتراضه وفق الشروط التي يتضمنها العقد"[6].

---

[1]: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، محمد عبد اللطيف الخشالي، "**مرجع سابق**"، ص: 87.

[2]: محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، "**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة، عمان، 2007، ص: 97.

[3]: "**المرجع نفسه**"، ص: 98.

[4]: محرزي محمد عباس، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 119.

[5]: سوزي عدلي ناشد، "**أساسيات المالية العامة**"، دار المناهج، بيروت، لبنان، 2009، ص: 94.

[6]: فليح حسن خلف، "**المالية العامة**"، عالم الكتب الحديث، عمان، الاردن، 2008، ص: 24.

وبالتالي تعد القروض العامة موردا مهما لتمويل الموازنة العامة تلجأ اليه الدولة خاصة في حالة عجزها عن تمويل مشاريعها الحكومية، و تنقسم القروض العامة إلى[1]:

❖ **القروض العامة الداخلية**: هي بدورها تشمل قرض حقيقي وقرض ظاهري:

✓ **القرض الحقيقي**: هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها، وتتمتع الدولة بحرية كاملة بهذا النوع من القروض لأنها تستطيع وضع الشروط التي تجدها مناسبة، كما تحاول إغراء المقرضين بالمزايا العديدة التي يقدمها القرض لهم وبذلك يسلم الأفراد جزء من قوتهم الشرائية الحالية إلى الحكومة مقابل عائد لهم في فترات مستقبلية، ويكون هذا الأخير على شكل فوائد تلتزم الدولة بدفعها.

✓ **القرض الظاهري**: يتمثل في: اقتراض الدولة من البنك المركزي، وهو أن يدفع البنك المركزي مبالغ نقدية من الأرصدة المجمدة لديه للحكومة مقابل سندات دين تصدرها الحكومة، وهذا يكون على شكل فتح حساب دائن للحكومة بمبلغ القرض، ومقابل ذلك تمنح الحكومة للبنك المركزي حق إصدار أوراق نقدية جديدة لا تستند إلى تغطية خاصة سوى سند دين على الدولة .

❖ **القروض العامة الخارجية**: وهي تشمل القروض العامة التي تتحصل عليها الحكومة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج وكذا من قبل الهيئات الدولية مثل البنك العالمي، وعادة ما تلجا الدولة لهذا النوع من الاقتراض عندما لا تكفي المدخرات المحلية لتمويل المشروعات التي تسعى الدولة لاقامتها بهدف تحقيق أهداف التنمية.

3.الإصدار النقدي :

يعرف الإصدار النقدي الجديد بالتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز، و يتمثل في طباعة النقود الورقية من طرف البنك المركزي وإصدارها في الأسواق. وتلجأ اليه الدولة عندما تواجه زيادة في نفقاتها العامة التي لا تستطيع أن تحصل عليها من إيراداتها العامة أو من القروض، ويستخدم هذا النوع من التمويل في سد النقص الحاصل في نفقاتها مثل تمويل مشاريع البنية التحتية، إلا أنه سلاح ذو حدين إذ يساعد الدولة على فك ضائقتها المالية من جهة، ويولد أثارا تضخمية على الاقتصاد خاصة في الدول النامية[2].

[1]: محمود حسين الوادي ،زكريا احمد عزام، "**مرجع سابق**"، ص: 107.

[2]: أحمد جبر السالم، أحمد جاسم محمد، "**الاستثمار في البنية التحتية**"، دار الأيام، الأردن، 2017، ص: 32.

ثانيا :التمويل الحديث للبنية التحتية :

يتجسد مصطلح التمويل الحديث لمشروعات البنية التحتية في الإبتعاد نوع ما عن الأسلوب التقليدي، والتي كانت تتحمل فيه الدولة المسؤولية الكاملة لإنجاز وإقامة هذه المشروعات من خلال رصد مبالغ مالية ضخمة تدفع مسبقا، وبالتالي السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في تمويل هذه المشروعات .

1.تعريف خصخصة مشاريع البنية التحتية: يمكن تعريفها على أنها[1]: "نقل لملكية مشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص".

كما تعرف على أنها: "عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص جزئيا أو كليا. و القطاع الخاص يمكن أن يكون إما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات أجنبية".

وبالتالي: فهي فلسفة اقتصادية حديثة ذات استراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام الى القطاع الخاص، وذلك وفق القوانين والأنظمة التي تصفها الدولة و تنظم من خلالها هذا القطاع، ولا تعتبر الخوصصة غاية بحد ذاتها إنما هي وسيلة أو أداة لتفعيل برنامج اصلاح اقتصادي في دولة ما.

2.أشكال الخوصصة: هناك طرق عديدة لمشاركة القطاع الخاص، وتتمثل في:

أ. الخوصصة الجزئية لإنشاء مشاريع البنية التحتية: نقصد بها تنازل الدولة عن جزء من ملكيتها في مشاريع البنية التحتية للقطاع الخاص، بهدف توفير التمويل اللازم لإنشائها أو تحسين أدائها .

وتشمل الخوصصة الجزئية مجموعة من الأساليب تتمثل في[2]:

❖ **عقد الخدمة:** يعتبر من أنواع الاتفاقيات الملزمة بين الطرفين، ويتم بين هيئة حكومية وشركة أو أكثر من القطاع الخاص، ليقوم هذا الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل متفق عليه، ولمدة محددة تتراوح من ستة أشهر إلى سنتين.

❖ **عقد الإدارة:** تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة مشروع محدد، بحيث تتحول حقوق تشغيل المشروع إلى الشركة الخاصة دون حقوق الملكية نظير مقابل لخدماتها، وتبقى المؤسسة الحكومية مسؤولية على نفقات التشغيل والاستثمار، كما تتراوح مدته من ثلاثة الى خمسة سنوات.

---

[1]: شهاب أحمد شيحان، "**اشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي (دراسة تحليلية تطبيقية)**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 02، العراق، 2008، ص: 04.

[2]: شرفي حنان، "**مرجع سابق**"، ص: 40.

❖ **عقود التأجير**: هو عقد تمنح من خلاله الدولة الشركة الخاصة حق استخدام اصول حكومية، والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها تتراوح من ستة الى عشرة سنوات مقابل دفع الايجار.

❖ **عقود الانتفاع طويل الاجل**: تستخدم هذه العقود لشراء مشروعات البنية التحتية الضخمة كالطرق والمستودعات التجارية...و يطلب من الشركة الخاصة تمويل و بناء و تشغيل المرفق لفترة تتراوح بين 20 إلى 30 سنة، ثم ينتقل بعدها هذا المرفق الى القطاع العام.

❖ **عقود الامتياز**: هو عقد تمنح بموجبه الدولة للقطاع الخاص احد اصولها فتنتقل حقوق التشغيل والتطوير إليه، وقد يتضمن هذا العقد كل مواصفات عقد الايجار بالاضافة الى النفقات الراسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق الشركة الخاصة، حيث تحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل و خدمة الديون. وترجع الأصول إلى الحكومة حسب عقد الامتياز بعد انتهاء مدة العقد.

ب. الخوصصة الكلية لمشاريع البنية التحتية:

يقصد بها: "بيع كلي للمشاريع العامة، ويتم تحويلها إلى الملكية و الإدارات الخاصة إضافة إلى بيع الدولة حقها كليا بمعنى لا يحق لها التدخل فيها لا ماليا و لا إداريا "[1].

وبالتالي: يشكل أسلوب الخصخصة الكلية أداة لتمويل مشاريع جديدة في البنية التحتية أو تطويرها حيث يتحمل القطاع الخاص مخاطر التمويل و الإدارة و التشغيل و الصيانة...، كما أن أصول المشروع لا تعود للدولة بعد ذلك.

ويشمل هذا الأسلوب مجموعة من الأشكال تتمثل أهمها في[2]:

➢ **البيع المباشر**: تاخذ اشكال مختلفة من خلال طلب عروض او مزاد علني لمستثمر وطني أو اجنبي، وتتميز هذه الطريقة بالشفافية كون آلياتها واضحة وتقديم العروض مفتوح لكل المستثمرين، كما تتميز بعدم وجود وسطاء بين الدولة و الشتري الذي يعرض أعلى سعر.

➢ **بيع الأسهم في الأسواق المالية**: من خلال هذه الطريقة تعرض الشركة أو الحكومة اصول المشروع للبيع للجمهور، بهدف توسيع قاعدة الملكية لتشمل اكبر عدد من المواطنين، وما يميز هذه الطريقة أن

[1]: انساعد رضوان، قمري حليمة، "**خوصصة مجال البنى التحتية –تجارب وممارسات دولية–**"، الملتقى الدولي الثالث عشر: استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، جامعة الشلف، 2017، ص: 06.

[2]: خضر حسان، "**مرجع سابق** "، ص: 13.

الدولة تضع قيود على كمية الأسهم التي يمكن لكل مستثمر شراؤها ومن عيوبها انها تعتمد بشكل كبير على حجم السوق بالنسبة لعملية طرح الاسهم.

➢ **البيع للعاملين والإدارة:** يمكن أن تأخذ هذه الطريقة أشكال مختلفة ولكن يصح إدراجها تحت عنوان واحد هو "الخصخصة الداخلية"، حيث ينتج عنها تملك إدارة الشركة والعاملين فيها للشركة.

➢ **نظام القسائم (الكوبونات):** تعتمد هذه الطريقة على توزيع كوبونات أو قسائم مجانا أو مقابل مبلغ معين للمواطنين الذين يمكنهم استبدالها في الشركات التي يتم خصخصتها أو بيعها في السوق، وهي مبنية على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين.

➢ **التصفية:** يمكن أن تلجأ الدولة إلى خيار تصفية شركة عامة وبيع أصولها بدلا عن بيعها كمشروع قابل للاستمرار وعادة ما يتم ذلك عندما يفوق مجموعة الإيرادات المتوقعة من بيع مختلف الأصول الإيرادات المتوقعة من بيع الشركة كوحدة واحدة.

يتضح من خلال استعراض المفاهيم السابقة يشكل التمويل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة او مواجهة ظروف مالية طارئة كالعجز في الموازنة، وهو ضرورة لتحقيق أقصى حد من الرفاهية، كما أنه القاعدة الأساسية لأي سياسة تنموية منها مشاريع البنية التحتية والتي تحتاج إلى مبالغ ضخمة لإنجازها.

المبحث الثالث: أثر تمويل البنية التحتية على النمو الاقتصادي

توضح الدراسات أن العلاقة بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي تعد معقدة نظرا لأنها لا تؤثر على الانتاج والاستهلاك بشكل مباشر فقط وإنما تخلق الكثير من الخارجيات التي تؤدي إلى رفع إنتاجية الاقتصاد و زيادة قدرته على النمو إما بشكل مباشر باعتبارها عنصر من عناصر الانتاج أو بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على إنتاجية الاقتصاد وطبيعة علاقته مع الاستثمار الخاص.

المطلب الأول: القنوات التقليدية للخارجيات

هناك قنوات تقليدية يمكن من خلالها للبنية التحتية ان تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي تتمثل في التأثير على عوامل الإنتاج، الأثر التكاملي أو المزاحم على الاستثمار الخاص و مساهمته في نشر النمو.

1.الأثر على إنتاجية عوامل الإنتاج: تؤدي زيادة رأس المال العام في البنية التحتية إلى زيادة عناصر الإنتاج الاخرى مثل: العمل، رأس المال الخاص... وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة، ويتوقف حجم ذلك الأثر على حجم الرصيد المبدئي لرأس المال العام، ففي الدول المتقدمة من المحتمل ان تكون الآثار على الإنتاجية محدودة بسبب التشغيل الكامل وعلى العكس في الدول منخفضة الدخل والتي يكون فيها حجم الرصيد المبدئي للبنية التحتية محدود، ومن ثم فإن أي زيادة في رأس المال العام للبنية التحتية تؤدي إلى رفع إنتاجية مدخلات عملية الإنتاج وبالتالي انخفاض التكلفة الحدية و تحفيز النمو.

وعلى العكس من ذلك ففي دراسة للبنك الأفريقي للتنمية خلصت أن تكاليف النقل تمثل **16**% أما تكاليف الكهرباء تمثل **36**% من التكاليف غير المباشرة التي تتحملها المؤسسات في الدول الأفريقية الشبه صحراوية وذلك نتيجة لرداءة البنية التحتية فيها[1].

2.الأثر التكاملي على الاستثمار الخاص: يمكن للبنية التحتية ان تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على تكوين رأس المال الخاص، -فكما أشرنا سابقا- تؤدي الزيادة في رأس المال العام إلى الرفع من الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج وبالتالي ترفع معدل العائد الاستثماري مما يؤدي الى زيادة الطلب على راس المال المادي من قبل القطاع الخاص.

[1]: إسراء عادل الحسيني، **"هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية"**، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص: 20.

فعلى سبيل المثال يكون معدل العائد على بناء مصنع أكبر بكثير في حالة ما اذا قامت الدولة بالفعل بتوفير خدمات البنية التحتية من مياه، طاقة، طرق، و اتصالات في المنطقة التي يقع فيها المصنع.

في هذه الحالة نقول ان رأس المال العام يلعب دور المكمل او الجاذب لرأس المال الخاص من خلال تحفيز تكوينه ورفع إنتاجيته وزيادة معدل العائد عليه[1].

كما اوضحت الدراسات ان ضعف البنية التحتية يؤثر سلبا على تكوين رأس المال الخاص في الدول النامية، من بينها نجد دراسة: Svenson & Reinikka سنة 2002 في أوغندا، حيث أظهرت نتائج مسح لـ243: شركة تصنيع بنفس البلد تعاني من عدم وجود مصادر كافية للكهرباء ان زيادة نسبة واحدة في عدد الأيام من دون كهرباء بإمكانه أن يخفض 0.45% من الاستثمار الخاص[2].

3.الأثر المزاحم للاستثمار الخاص: يمكن أن تؤدي كذلك الزيادة في رصيد رأس المال العام في البنية التحتية إلى آثار عكسية على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، من خلال مزاحمته للاستثمار الخاص، و المزاحمة Crowding out –نظرية اقتصادية– تقول بأن الارتفاع في إنفاق القطاع العام يؤدي إلى انخفاض في القطاع الخاص او حتى إلغائه في بعض الأحيان بمعنى احلال نشاط اقتصادي عام محل نشاط اقتصادي خاص، فزيادة الاستثمار في مشروعات البنية التحتية تتطلب قدرا من الموارد الاقتصادية الحقيقية من خامات و معدات و عمالة وموارد مالية مما يؤدي إلى التقليل من الموارد المتاحة للقطاع الخاص فيقل إنتاجه بالتبعية في الأجل القصير، لكن إذا استمر اثرها لفترة طويلة سيؤدي ذلك الى تأثير سلبي طويل الاجل على النمو بسب التراجع في تكوين رأس المال الخاص[3].

وتأخذ آثار المزاحمة اشكالا عديدة: فمثلا اذا قامت الدولة بتمويل الزيادة في البنية التحتية من خلال زيادة الضرائب، سينخفض بذلك معدل العائد المتوقع على راس المال الخاص مما يقلل من الميل إلى الاستثمار، كما يمكن ان يكون التأثير أكثر ضررا اذا تم تمويل تلك الزيادة من خلال الاقتراض من الاسواق المالية المحلية مما يؤدي حرمان القطاع الخاص و العائلي من الحصول على القروض كما يؤدي الى زيادة التضخم مستقبلا[4].

---

[1]: Agénor, Pierre-Richard,and Blanca Moreno-Dodson, **"Public Infrastructureand Growth: New Channels and Policy Implications"** , World Bank Policy Research Working Paper N: 4064, 2006, p: 08.

[2]: Ritva Reinikka & Jakob Svensson ,«**Coping with poor public capital** », Journal of Development Economics 69, 2002, pp: 51–55.

[3]: إسراء عادل الحسيني، **"مرجع سابق"**، ص: 21.

[4]: Agenor ,Pierre-Richard, and Blanca Moreno-Dodson, **Op.Cit**, p:10.

4.نشر النمو: من آثار البنية التحتية كذلك الخارجيات المكانية والمقصود بها أن أي منطقة يمكنها الاستفادة من البنية التحتية للمناطق المجاورة لها وبالتالي يسمح بالنفاذ الى أسواق جديدة واكتساب التكنولوجيا بأقل تكلفة.

وقد تم نمذجة الانتشار المكاني من قبل Chua سنة 1993 والذي لم يتناول البنية التحتية في حد ذاتها و إنما خلص الي ان الدخل التوازني لبلد ما يتبع تكو

ين رأس المال المادي والبشري للبلد المجاور له و قدم مثال بسيط على ذلك وضح فيه وضعية بلد غير ساحلي يعتمد على البنية التحتية لجيرانه لينفذ إلى البحر[1].

وبالتالي يمكن القول لتعزيز النمو على المستوى المحلي أو الاقليمي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الانتشار المكاني للنمو الذي تحققه البنية التحتية من خلال الخارجيات المكانية بمعنى ان استثمارات البنية التحتية التي يقوم بها بلد ما تنعكس على النمو الاقتصادي للدول المجاورة له ومن ثم تنعكس عليه تلقائيا.

المطلب الثاني: القنوات الحديثة للخارجيات

قدمت الدراسات الحديثة العديد من القنوات –غير التي تم تحديدها مسبقا– والتي من خلالها تؤثر البنية التحتية على النمو الاقتصادي و تتمثل في: التأثير غير المباشر على إنتاجية العمل، التأثير على تكاليف التعديل التأثير على استدامة رأس المال الخاص بالإضافة إلى التأثير على التعليم والصحة.

1.التأثير على إنتاجية العمل: بغض النظر عن الخارجيات المتعلقة بالناتج الحدي لعوامل الإنتاج (كما أشرنا سابقا)، يمكن أن يكون للبنية التحتية تأثير إضافي غير مباشر على إنتاجية العمل.

وقد تم اقتراح هذه الفكرة لأول من قبل Ferreire سنة 1999 ثم تم تحليلها من قبل Agénor وNeanidis سنة 2006 وترتكز فكرتهم على أن توفير المتطلبات الضرورية للعمال من أفضل الطرق ووسائل النقل المريحة والسهلة تساعد العمال على التنقل الى وظائفهم بسهولة اكبر وفي وقت أقل مما ينعكس ايجابا على مستوى التركيز في العمل، كما أن توفر الخدمات المساعدة على العمل من كهرباء واتصالات و... تمكن العمال من القيام بمهام اكثر وبسرعة أكبر مما تمكنهم من القيام بمهام اضافية بعيدا

[1]: CHUA, H.B, **"Regional Spillover and Economic Growth"**, Centre Discussion Paper N°:700, Economic Growth Center, Yale University, 1993, p:20.

عن المكتب كفحص رسائل البريد الالكتروني الخاصة بالعمل في المنزل مثلا، وبالتالي تحقيق إنتاجية عمل أعلى تساعد على تعزيز النمو الاقتصادي[1].

2.التأثير على تكاليف التعديل: قد يكون للبنية التحتية تأثير كذلك على النمو من خلال التأثير على تكاليف التعديل (التكيف)، وتعتبر هذه التكاليف من العراقيل التي تمنع الشركات من رفع رأسمالها الخاص بشكل كامل وفوري، وبما أن هناك علاقة ايجابية بين البنية التحتية والاستثمارات الخاصة قد يؤدي ذلك إلى التقليل من هذه التكاليف.

وأول من قام بإبراز هذه العلاقة Turnovsky سنة 1996 ثم تلتها العديد من الدراسات التي قامت بتحليل هذا الارتباط كما اوضحت طبيعة هذه التكاليف والآليات التي تؤثر بها البنية التحتية عليها منها دراسة Aizenman وAgénor سنة 2006.

كما تم تأكيد ان ضعف البنية التحتية لاسيما في الدول ذات الدخل المنخفض قد تكون أهم الأسباب لهذه التكاليف فعلى سبيل المثال التوسع في شبكات الطرق لا تعمل فقط على خفض تكاليف الوحدة الواحدة –كما ناقشنا سابقا– (من خلال تقليل الازدحام و تسهيل التنقل...) وإنما تعمل على تقليل النفقات المرتبطة بتشييد مصنع جديد مثلا او نقل المعدات لإعادة تركيبها في مكان آخر...[2].

وهذا التأثير يكون اكثر اهمية بالنسبة للشركات الصغيرة خاصة في الدول النامية وهو ما نجده في دراسة Reinikka وSvensson سنة 2006، والتي بينت ان ما نسبته 20% فقط من الشركات الصغيرة كانت قادرة على شراء مولدات كهربائية للتخفيف من حدة النقص في إمدادات الكهرباء التي توفرها الحكومة[3].

وبالتالي يمكن القول ان الاستثمار في البنية التحتية لا يؤثر على تكاليف الإنتاج فقط وإنما تؤثر على تكاليف التكيف المتعلقة بالاستثمار الخاص مما يؤدي إلى رفع معدل العائد المتوقع وبالتالي تحفيز تكوين رأس المال الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي.

3.التأثير على متانة رأس المال الخاص: للبنية التحتية كذلك أثر إيجابي على النمو الاقتصادي باستدامة رأس المال الخاص بمعنى إذا انفقت الحكومة بشكل كاف لجعل البنية التحتية في حالة جيدة، فإن

---

[1]: Ferreira, P.C, "**Inflationary Financing of Public Investment and Economic Growth**", Journal of Economic Dynamics and Control, N°: 23, pp. 539-563.
[2]: Agenor, Pierre-Richard, and Blanca Moreno-Dodson ,**Op.Cit**, p:13.
[3]: Reinikka Rivita, Jakob Svensson, **Op.Cit** , pp: 56-58.

القطاع الخاص سيحتاج الى انفاق اقل للحفاظ على تجهيزاته. كما يؤدي غياب نفقات الصيانة للبنية التحتية إلى مشاكل متكررة في استثمارات رأس المال الخاص لاسيما في البلدان النامية، فوفقا للبنك الدولي سنة[1] 1994 تم تسجيل خسائر فيها تعادل ربع استثماراتها السنوية في البنية التحتية بسبب عدم الكفاءة التقنية للطرق والسكك الحديدية والطاقة والمياه.

وفي نفس السياق قدم Agénor دراسة سنة 2005 بين من خلالها ان الانفاق على صيانة البنية التحتية لا يرفع فقط استدامة رأس المال العام فقط ولكن تزيد أيضا من فعالية وديديمومة رأس المال المادي الخاص، وتتمثل الفكرة الاساسية لهذا النموذج على أن التوسيع وصيانة الطرق مثلا يزيد من عمر وسائل النقل للقطاع الخاص، بمعنى زيادة الانفاق على صيانة البنى التحتية ترفع من موثوقية مصادر الطاقة الموجهة للعامة وبالتالي تسجيل مستوى أقل من الاعطاب للآلات والتجهيزات المستخدمة من قبل المؤسسات الخاصة ويمكنها إعادة توجيه ذلك الانفاق الى استثمارات أخرى[2].

4.التأثير على الصحة والتغذية: تشير العديد من الدراسات ان للبنية التحتية دور كبير في تحسين الحالة الصحية لأفراد المجتمع خاصة في البلدان النامية فالحصول على ضروريات الحياة من: مياه صالحة للشرب والصرف الصحي وكهرباء يساعد على تحسين الصحة خاصة بين الأطفال.

حيث أبرزت نتائج هذه الأبحاث التي أجريت على بعض البلدان الأفريقية تسجيل معدل وفيات اكبر للأطفال دون سن الخامسة في الأحياء التي تنعدم فيها ضروريات الحياة (المياه، الصرف الصحي...) مقارنة بالأحياء الحضرية الاخرى، والحصول على الطاقة الكهربائية في المنازل عوض الفحم والخشب يحسن كذلك من النتائج الصحية. وتساهم أيضا شبكات النقل في سهولة الحصول على الرعاية الصحية لاسيما في المناطق الريفية[3].

كما يؤدي التأثير الايجابي للبنية التحتية على التحصيل الصحي الى تحسين إنتاجية العمال و بالتالي تحفيز النمو الاقتصادي حيث وجد Bloom & Canning & Sevilla سنة 2005 من خلال إجراء دراسة على مجموعة من الدول النامية والصناعية ان زيادة نسبة واحدة في معدلات البقاء على قيد الحياة

[1]: World Bank Report 1994.
[2]: Agénor Pierre-Richard, and Blanca Moreno-Dodson ,**Op.Cit**, pp:20-21
[3]: African Union, **"Transport and the Millennium Development Goals"**, Addis Ababa,Web Site : www.siteresources.worldbank.org Consulté le 14/03/2020.

ترفع إنتاجية العمل ب 2,8%، وزيادة عام واحد في متوسط العمر المتوقع للسكان يساهم في زيادة معدل النمو ب 4% على المدى الطويل[1].

5.التأثير على التعليم: يمكن تحقيق خارجيات ايجابية من التعليم على النمو الاقتصادي، فقد بينت العديد من الدراسات وجود علاقة بين وفرة البنية التحتية و التحصيل العلمي، وفي سياق ذلك توصل Kref & Brenneman سنة 2002 إلى الأثر الايجابي لمختلف خدمات البنية التحتية (نقل، كهرباء، اتصالات...) على مؤشرات التعليم، فمثلا وجود نظام نقل افضل خاصة في المناطق الريفية وتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والطاقة...في المدارس يساعد على رفع نسبة الحضور وزيادة قدرة الاطفال على التعلم من خلال تعزيز صحتهم مما يؤدي إلى تحسين مستوى التعليم.

وفي دراسة أجريت على الفلبين وبعد بناء الطرق في بعض المناطق الريفية ارتفعت نسبة الإلتحاق بالمدارس الى 10% وانخفضت معدلات التسرب الى 55% وتحسن مستوى التعليم مقارنة بما كان عليه[2].

مما سبق يمكن القول ان البنى التحتية هي سلع وسيطية تسهل عمليات التبادل وتحسن من انتاجية المدخلات الأخرى، ومن ثم فإن طبيعتها الإنتاجية تمر عبر الخارجيات التي تنشا بين المؤسسات، المناطق والنشاطات الاقتصادية، ودراسة الطبيعة الانتاجية لها تسمح بتقييم افضل للقنوات التي تنشا منها الخارجيات و التي ينتقل من خلالها التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية و منها النمو.

1: Agénor, Pierre-Richard, and Blanca Moreno-Dodson ,**Op.Cit**, p: 43.

2: Agénor, Pierre and Neanidis, **"The Allocation of Public Expenditure and Economic Growth"**, Centre for Growth and Business Cycle Research, Working Paper, N° 69, University of Manchester, 2006, p**:** 10.

الشكل رقم (2-1): مساهمة البنية التحتية في النمو الاقتصادي

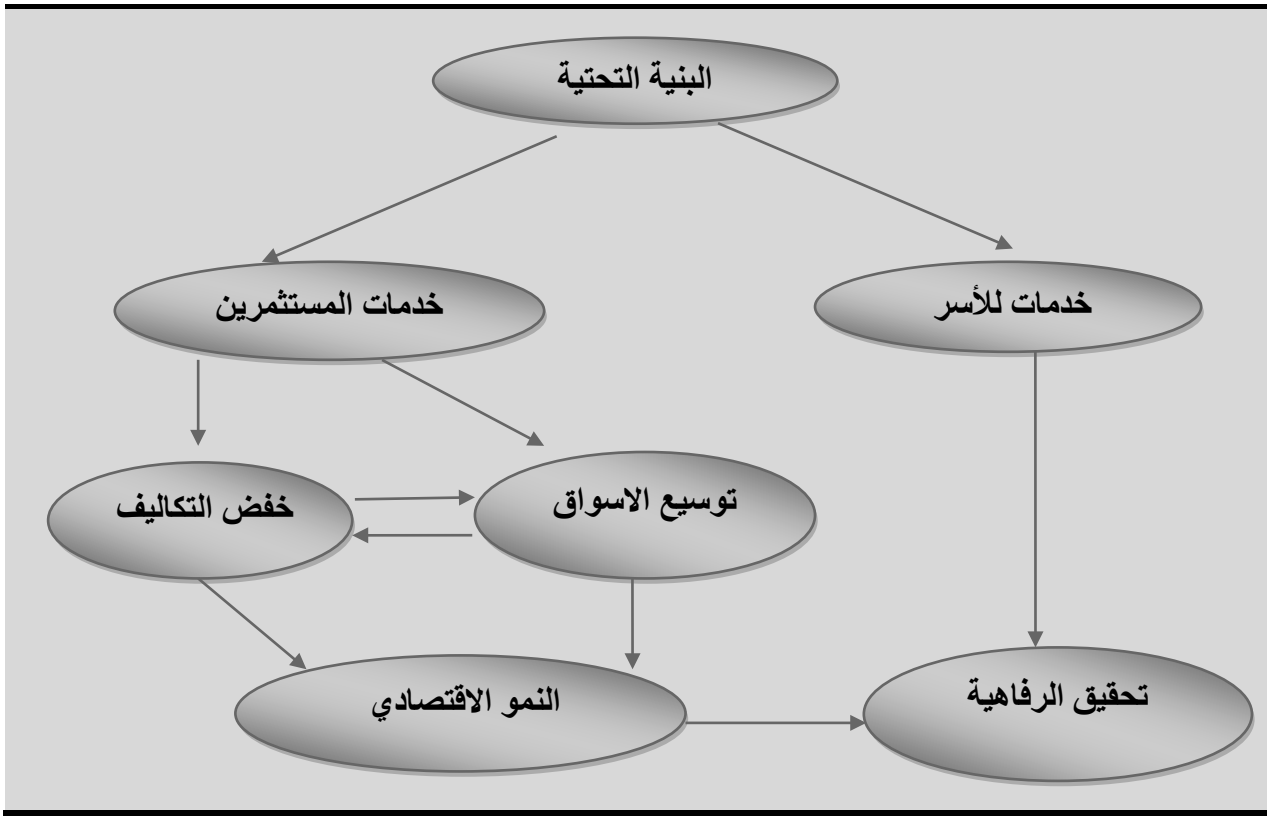

المصدر: فراس حيدر، **"تطور البنى التحتية في سوريا خلال 25 عام الماضية و توجهاتها المستقبلية (الواقع- الاستثمارات)"**، ورقة عمل، رقم 27، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2007، ص: 04.

المطلب الثالث: أثر تمويل البنية التحتية على النمو الاقتصادي وفق النماذج الاقتصادية

تعتبر فكرة وجود علاقة موجبة بين البنية التحتية و النمو الاقتصادي فكرة مدعمة من جانب كل النظريات الاقتصادية و المشاهدات العملية، فإذا كانت النماذج النيو كلاسيكية تعاملت مع البنية التحتية باعتبارها احد المدخلات في دالة الإنتاج وأثرها على النمو سيكون مؤقت فإن نظريات النمو الحديثة ترى بأن تراكم أصول البنية التحتية يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو طويل الاجل بشكل دائم من خلال العمل على زيادة العوائد على عناصر الإنتاج الاخرى.

ويمكن توضيح أثر البنية التحتية على النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على مايلي:

1. نموذج "Barro Robert" تراكم رأس المال العام" :

وضع بارو نموذجه في النمو الذاتي سنة 1990 الذي تناول فيه دراسة أثر البنية التحتية على النمو الاقتصادي، فرأس المال العام و الممثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة (البنى التحتية) يمكنها ان يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على رأس المال الخاص كونه يهيئ له بنية تحتية مناسبة تساعده في زيادة إنتاجية رأس ماله و بالتالي للاقتصاد ككل.

وقد بين "Barro" ان النشاطات الحكومية هي مصدر النمو الداخلي، حيث يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص لتستعمله من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا للخواص؛ كما يفترض أن مشتريات الحكومة G تتمثل في سلع تتميز بـ:عدم المزاحمة كما لا يمكن الاستغناء عنها، أي أنه باستخدام هذه السلع من قبل مؤسسة ما لا ينقص من الكميات المتوفرة بالنسبة للمؤسسات الأخرى بالإضافة إلى أن كل مؤسسة يمكنها استخدام مجموع هذه السلع[1].

كما أكد أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة، ويفترض أن دالة الإنتاج لمؤسسة ما تأخذ الشكل التالي[2]:

$$Y = AL^{1-\alpha} KG^{1-\alpha}$$

مع: $0 < \alpha < 1$

L, K, Y تمثل على التوالي : الإنتاج، رأس المال الخاص، اليد العاملة لمؤسسة ما.

G: تمثل نفقات الدولة على البنية التحتية.

A: تمثل مستوى التقدم التكنولوجي.

$1-\alpha$: مرونة الإنتاج بالنسبة للهياكل القاعدية.

حيث أن عائد رأس المال الخاص، متناقص ،اما العائد المشترك لرأس المال والنفقات العمومية فهو ثابت، مع افتراض ثبات العمالة.

وبناء على ذلك توصل**"Barro"** الى النتائج التالية[1]:

[1]: روبرت بارو، ترجمة نادر إدريس التل، "**محددات النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية عبر البلدان**"، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 09-10.

[2]: Jean Arrous, "**les theories de la croissance**", Edition du seuil Paris 1999, P: 19.

➢وجود علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصيلة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج بسبب وجود وفورات ايجابية للنفقات العامة .

➢بما أن الإنتاج يعتمد على تراكم رأس المال العام والخاص مع ثبات الإيرادات فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا.

➢لمعدل الضريبة تأثير ايجابي و تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث:

– عندما يرتفع لحد معين يؤدي إلى زيادة الايرادات العامة ومن ثم زيادة رأس المال العام الذي يؤدي بدوره الى زيادة رأس المال الخاص وبالتالي تعزيز النمو.

– ومن جهة اخرى عند ارتفاعه إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص تؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو. لذا لابد من معرفة المستوى الامثل لمعدل الضريبة.

رغم الأهمية التي حظي بها هذا النموذج إلا أنه تم توجيه انتقادين هما[2]:

❖ **الانتقاد الأول**: ويتصل بالطابع الخارجي للنفقات العمومية، فالإنفاق قد يكون من الداخل من خلال القطاع الخاص نفسه الذي يساهم احيانا في انجاز البنى التحتية.

❖ **الانتقاد الثاني**: ويتصل بالطابع الداخلي للنفقات العمومية، فالغالب من إيرادات رأس المال أن تكون مختلطة بين عام وخاص، مما يصعب فصل ودراسة كل قطاع لحاله لمعرفة أثره على النمو الاقتصادي.

لكن رغم هذه الانتقادات هناك الكثير من الدراسات التي ذهبت إلى ما توصلت اليه نظرية "Barro" في النمو الداخلي، حيث اكدت جزء كبيرمن صحة نموذجه وما يرمي إليه.

2. دراسة "David Aschauer":

من أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار في البنية التحتية والنمو الاقتصادي دراسة "David Aschauer" سنة 1989 والتي تناول من خلالها فرضية ان راس المال العام المستثمر في البنية التحتية قد ساهم في الرفع من إنتاجية راس المال الخاص . حيث قام بدراسة العلاقة بين البنية التحتية وإنتاجية العمل في الاقتصاد الأمريكي، معتمدا في ذلك على دالة [3]:

---

[1]: إسماعيل محمد بن قانة، "**مرجع سابق**"، ص: 155.

[2]: "**المرجع نفسه**"، ص ص : 155– 156 .

[3]: Aschauer David Alan, "**Is public expenditure productive?**", Journal of monetary economics, N°: 23, North Holland, 1989, pp: 197-198.

"Coob-Douglas" والتي تضمنت العوامل التالية :رأس المال الخاص ،رأس المال العام غير متضمن النفقات العسكرية، العمل خلال الفترة، فتبين له ان هبوط المعدل السنوي للإنتاجية من 2% إلى **0.8%** في الفترة من: (1971-1985) ،كما شهدت السنوات من: 1980 إلى 1985 أسوأ معدل سنوي لنمو الإنتاجية والذي قدر ب 0.7%مرجعا السبب في ذلك إلى ضعف خدمات البنية التحتية الذي بدأ منذ سنة 1950.

وفي سياق ذلك قام "David Aschauer" بإجراء مقارنة بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الياباني خلال الفترة (1973-1985) فوجد أن صافي الاستثمار العام في مشروعات البنية التحتية من الناتج المحلي الإجمالي قد قدر بـ: 0.3% في الاقتصاد الأمريكي اما في الاقتصاد الياباني فقد قدر بـ: 5.1%، في حين قدر المعدل السنوي لنمو إنتاجية العمل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ: 0.6% في الإقتصاد الأمريكي و3.1% في الاقتصاد الياباني، مما جعله يؤكد ان التراجع في رصيد البنية التحتية كان العامل الرئيسي المسؤول عن ضعف أداء الاقتصاد الأمريكي في الثمانينات.

كما توصل من خلال دراسته هذه إلا أن: مرونة مخرجات القطاع العام في حدود 0.39%، وهي ضعف مرونة مخرجات القطاع الخاص، وقد أثبت أن كل من رأس المال الخاص والعام يساهمان في النمو الاقتصادي، خاصة رأس المال العام لأن معدل العائد الذي يحققه أكبر من معدل النمو الاقتصادي، وبناء على هذا فإن نقص الإنفاق على البنى التحتية من قبل القطاع العام سيؤدي إلى انخفاض الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

وكخلاصة لدراسة دافيد أشاور يمكن القول: أن ضعف رصيد مشروعات البنية التحتية سوف يخفض من إنتاجية العمل وبالتالي الإنتاجية الكلية للاقتصاد الوطني، مما يوضح أهمية مشروعات البنية التحتية في التنمية الاقتصادية[1].

[1]: محمود محمد داغر، علي محمد علي، "**الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)**"، العدد 51، بحوث اقتصادية عربية، بيروت، لبنان، 2010، ص: 118.

خاتمة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- أن البنية التحتية في مجملها تتمثل في كل ما هو متعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على انجاز أهدافها.
- اعتادت الحكومات في تمويل مشاريع البنية التحتية على الخزينة العمومية والتي تستمد ايراداتها من مجموعة من المصادر الداخلية والخارجية وفي حالة عجزها عن توفير الموارد المالية اللازمة تلجأ إلى التمويل الحديث.
- أن علاقة البنية التحتية بالنمو الاقتصادي يمكن تصورها من خلال معرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة على محددات النمو، والتي تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال القنوات المشار إليها سابقا.
- ونظرا إلى التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية فانه يمكن القول أن النمو الاقتصادي كذلك له آثار قوية على البنية التحتية، وتتجسد هذه الآثار المتبادلة في أن الإنفاق على البنية التحتية يحفز الطلب الكلي على السلع والخدمات وإذا كان الجهاز الإنتاجي يتمتع بمرونة كافية فإن العرض الكلي سيستجيب لتلبية هذا الطلب وهو ما يحفز النمو على الزيادة، وهذا النمو المتزايد يستدعي بالضرورة زيادة الطلب على خدمات البنية التحتية، وبصفة عامة إن علاقة البنية التحتية بالنمو الاقتصادي هي علاقة تبادلية، بمعنى زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح أيضا حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى مشروعات البنية التحتية، والى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة عن طريق الموارد الإضافية الناتجة عن النمو الاقتصادي.

الفصـــل الثالث

أثر تمويل البنية التحتية على النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

بعد أن استعرضنا في الفصلين السابقين مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بتمويل مشاريع البنية التحتية والنمو الاقتصادي، سنحاول في هذا الفصل-الأخير-تحديد العلاقة بينهما في واقع الاقتصاد الجزائري.

حيث انتهجت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة انفاق توسعية الأولى من نوعها في تاريخ البلاد خاصة من حيث الموارد المالية المخصصة لتطبيقها مستفيدة بذلك من عائدات النفط في تلك الفترة وقد حازت مشاريع البنية التحتية على نسبة كبيرة منها تهدف في مجملها إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس قسمنا فصلنا هذا إلى ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول: مسار النمو الجزائري خلال الفترة (2001-2017)، ونتطرق في المبحث الثاني إلى: مسار تمويل مشاريع البنية التحتية الوطنية خلال نفس الفترة، أما في المبحث الثالث: سنحاول تحديد أثر تمويل البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).

المبحث الأول: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

عملت الجزائر منذ سنة 2001 على تدارك التأخر الحادث في النمو الموروث من الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد، حيث اعتمدت سياسة انعاش اقتصادي ارتكزت على النظرية الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل فإن زيادة الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل مما ينتج عنه رفع معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التجربة التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

- بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر منذ عام 1999، قررت الحكومة إطلاق برامج اقتصادية لاستغلال الإيرادات النفطية وإنعاش الاقتصاد الوطني ودعم النمو الاقتصادي الذي كان يعاني من الركود، من خلال بعث برامج اقتصادية إنفاقية والمتمثلة في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 2004)، والبرنامج التكميلي الثاني لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، وبرنامج توطيد النمو (2015-2019) حسب مايلي:

1. **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**: هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسطة الأجل، يعتبر نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزئر بعد تطبيقها لسياسة التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات. امتد على اربع سنوات ووجه اساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية والفلاحية وتقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى، وذلك من خلال تطبيق إصلاحات في القطاع الاقتصادي العام، وإصلاح قوانين الاستثمار وكذا التشريعات الضريبية والجمركية[1]، ويستهدف هذا البرنامج إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف أهمها[2]:

[1]: عبد الصمد سعودي، حبشي أسماء، **"أثر القطاع الصناعي ضمن برامج الاستثمارات العمومية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر (2001-2016)"**، الملتقى الدولي "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، جامعة البليدة، 2018، ص: 07.

[2]: فوزية خلوط، **"برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"**، مقال بمجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة بسكرة، 2013، ص: 98.

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل من خلال دعم القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية منها.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- بالإضافة إلى أهداف أخرى تتحقق على المدى المتوسط والطويل كتكوين رأس مال بشري كفء، وتوفير بنية تحتية ملائمة لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يدعم النمو الاقتصادي ويضمن استدامته.

ولتحقيق هذه الأهداف رصد لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار د.ج، موزعة على طول 04 سنوات كمايلي:

الجدول (3–1): هيكل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	/	/	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر: نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية، لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000–2010)**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة الشلف، 2013، ص: 46.

ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل الموالي:

الشكل رقم(3-1): هيكل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

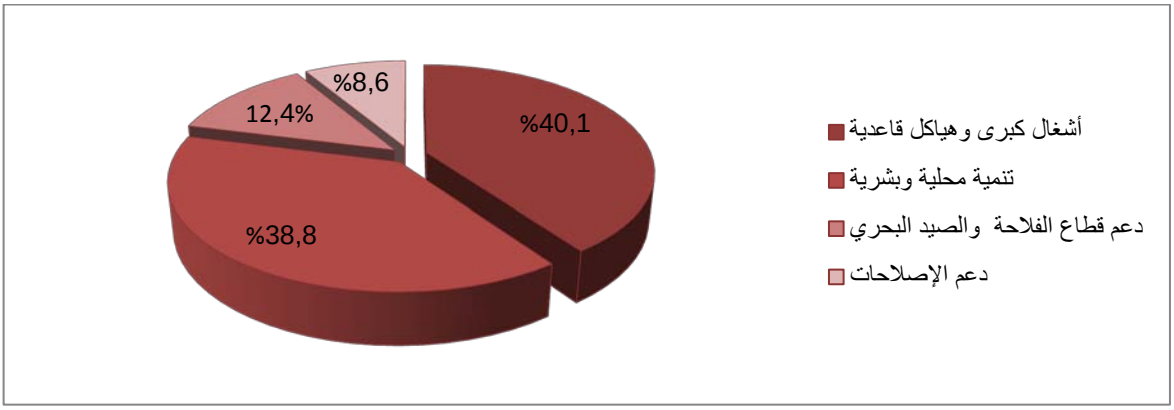

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-1)

بتحليل معطيات الجدول نلاحظ أن:

* قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد استفاد بأكبر نسبة من البرنامج والمقدرة بـــ:40,1% أي ما يعادل 210,5 مليار د.ج من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، لتدارك التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثير كل من الأزمة الاقتصادية والأمنية خلال سنوات التسعينات وما نتج عنها من دمار العديد من الهياكل القاعدية بالإضافة إلى سياسة التقشف المتبعة خلال تلك الفترة حيث توقفت جل المشاريع الاستثمارية العمومية في مجال الأشغال الكبرى للبنى التحتية، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الانتاجية الوطنية العامة والخاصة، كما يساهم في توفير مناخ استثماري أحسن.

* كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38,8% من المبلغ الكلي للبرنامج، نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تحقيق التوازن الجهوي وتحسين الاطار المعيشي للمواطن والاهتمام برأس المال البشري.

* أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فقد استفاد من نسبة 12,4% من القيمة الكلية للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن القطاع قد استفاد سنة 2000 من برنامج خاص "البرنامج الوطني للتنمية الريفية "PNDA وهو برنامج مستقل تماما عن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

* في حين خصصت النسبة الباقية من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج والمقدرة بـــ8,6% لدعم الاصلاحات وذلك لتمويل الاجراءات والسياسات المرافقة لهذا البرنامج والتي تسمح للمؤسسات الانتاجية الوطنية بالعمل وفقا لمعايير الفعالية.

كما نلاحظ أن أكثر من 75% من المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأولى والثانية من فترة تنفيذ البرنامج وهذا ما يؤكد حرص الدولة على تنفيذه في أقصر مدة ممكنة لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي أو إنشاء مناصب العمل.

2.البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): استكمالا لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي، وتواصل تحسن الوضعية المالية للجزائر، أقرت الدولة برنامج آخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو والهدف منه هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر للوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة من خلال الناتج والإنتاجية[1] وقد خصص مبلغ ضخم يعادل 08 أضعاف البرنامج الأول وبلغ في شكله الأصلي 4202,7 مليار د.ج.

ويهدف هذا البرنامج بالأساس إلى[2]:

- تحسين مستوى معيشة الأفراد، وذلك من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية، التعليمية والأمنية.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم النمو الاقتصادي.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، وهو هدف تصب فيه الأهداف السابقة.

[1]: عبد المجيد قدي، "**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص: 52.

[2]: ناجية صالحي، فتيحة مخناش، "**واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر وآفاق النمو الاقتصادي (2001-2014)**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 02، جامعة الوادي، 2012، ص ص: 171-172.

ويشمل البرنامج في مضمونه خمسة محاور رئيسية كمايلي:

الجدول رقم (3-2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار د.ج)	النسبة(%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	08
تطوير الخدمات العمومية	203,9	04,8
تطور تكنولوجيا الاتصال	50	01,1
المجموع	4202,7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، 2005، ص: 02 على الموقع www.premiersinistre.gov.dz

ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل الموالي:

الشكل رقم (3-2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

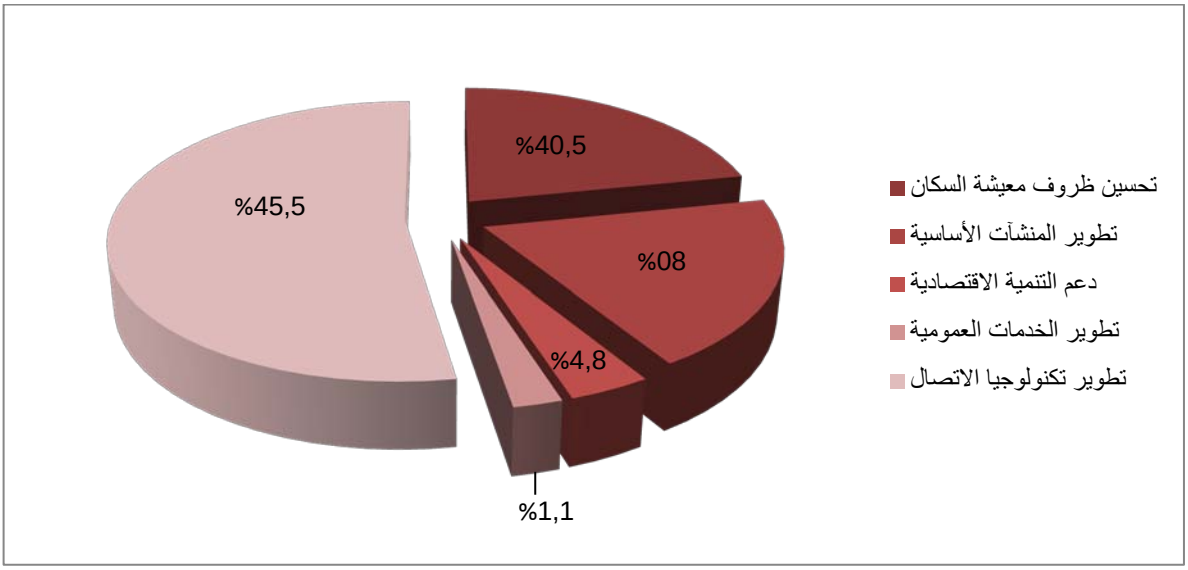

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-2)

ما نلاحظه من خلال الجدول، أن هذا البرنامج سار بنفس اتجاه البرنامج السابق لاستكمال المشاريع التي اعتمدت فيه لدعم النمو حيث:

– يحتل قطاع تحسين ظروف معيشة السكان الصدارة في البرنامج بنسبة 45,5%، ويعتبر تكملة لمحور التنمية المحلية والبشرية الذي نفذ ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، باعتباره عنصر مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل.

– يليه قطاع تطوير المنشآت التحتية الأساسية بحصة معتبرة مثلت حوالي 40,5% من إجمالي قيمة البرنامج موجهة لتنفيذ مشاريع جديدة تخص شبكات الطرق والسكك الحديدية وقطاع الأشغال العمومية بشكل عام، إذ لا يمكن تصور تحقيق معدلات نمو عالية وتنمية شاملة من دون هياكل قاعدية.

– ثم يأتي محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة قدرها 08% من قيمة البرنامج الإجمالية، حيث خصص أغلبها لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، أما قطاعات الصناعة والصيد البحري والسياحة فقد خصصت لها مبالغ ضئيلة.

– أما محور تطوير الخدمة العمومية وتحديثها فقد خصص له ما يقارب 4,9% من القيمة الكلية للبرنامج بهدف ترقية وتحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات في مختلف القطاعات وتدارك النقص الذي شهده هذا القطاع خلال سنوات التسعينات.

– في حين تم تخصيص النسبة الباقية والمقدرة بـ: 1,1% لمحور تطوير تكنولوجيا الاتصال بهدف اكتساب تقنيات جديدة وتدارك العجز الحاصل في هذا القطاع.

– وقد أضيف إلى هذا البرنامج برامج تكميلية منها[1]:

* البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب المقدر بـ: 377 مليار دينار.
* البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا المقدر بـ: 693 مليار دينار.
* البرنامج التكميلي للقضاء على السكن غير الملائم والمقدر بـ: 800 مليار دينار.

كنتيجة نلاحظ بأن هذا البرنامج ركز على مجالين أساسيين وهما: الاهتمام برأس المال البشري من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان، وكذا تطوير البنى التحتية باعتبارها الركيزة الأساسية لأي نشاط اقتصادي، كما أن محتواه لا يختلف عن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، حيث كلاهما أعطى الأولوية إلى

[1]: صالح صالحي، **"تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن(2001–2014)"**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، جامعة سطيف، 2013، ص: 17.

قطاع المنشآت الأساسية وكذا الاهتمام برأس المال البشري، وهذين القطاعين مهمين في دعم النمو الاقتصادي طويل الأجل (المستديم).

3. **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**: هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة وهو يدخل في اطار ديناميكية إعادة الاعمار الوطني المباشر فيها بداية من سنة 2001، حيث بعد النتائج الايجابية التي حققها كل من برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، أقرت الحكومة برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) بغية تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس جميع القطاعات.

ويستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع لهذه الفترة حوالي: 21214 د.ج من النفقات، وهو يشمل شقين اثنين هما[1]:

- ❖ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ: 9700 مليار د.ج.
- ❖ اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار د.ج، مع التركيز على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات.

ويتميز هذا البرنامج بحجمه الاستثنائي الغير مسبوق، وحرص الحكومة على تنميته على الصعيد الاقتصادي من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[2]:

- تدعيم النمو الاقتصادي.
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية.
- دعم التنمية البشرية وذلك لتزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة.
- تعميق تنوع الاقتصاد وتنافسية.
- تحضير اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي بشكل أمثل.

[1]: بيان اجتماع مجلس الوزراء "**برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**"، الصادر في 2010.

[2]: مبارك بوعشة، "**الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية-مقارنة نقدية-**"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، 2013، ص: 16.

- النهوض بالاقتصاد المعرفي، من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوير البحث.

وقد تم توزيع اعتمادات هذا البرنامج على 06 محاور رئيسية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

القطاعات	المبالغ المالية مليار د.ج	النسب %
التنمية البشرية.	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية.	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية.	1666	8.16
التنمية الاقتصادية.	1566	7.7
الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل).	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال.	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل الموالي:

الشكل(3-3): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

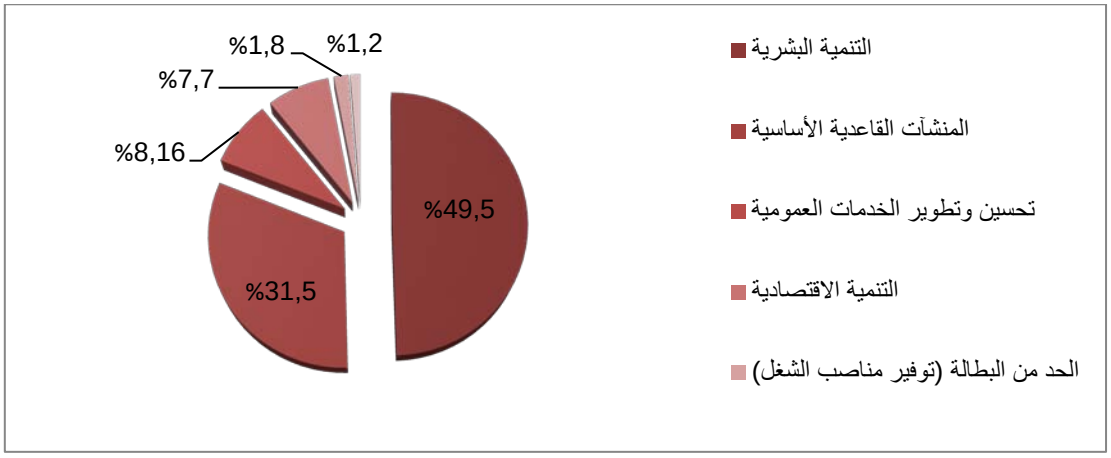

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-3)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هذا البرنامج أولى أهمية كبيرة لقطاع التنمية البشرية، إذ أضحى الاستثمار في العنصر البشري من أولويات السلطات العمومية، حيث خصص له حوالي نصف القيمة الاجمالية للبرنامج والتي قدرت بـ49,5%، وذلك استكمالا لما حققته الجزائر في مجال التنمية البشرية في البرنامجين السابقين، كما أعطى أهمية كذلك لقطاع المنشآت الأساسية حيث قدرت نسبة الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع بـ31,5%، وذلك لتحسين البنية التحتية حتى تكون مواتية لتشجيع الاستثمارات باعتبارها الركيزة الرئيسية للتنمية وإحداث نمو اقتصادي مستديم.

أما بقية مخصصات البرنامج قد وزعت بنسب متفاوتة وضئيلة بين كل من: تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية، الحد من البطالة، والبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال على التوالي.

وكنتيجة نجد أنه: في هذا البرنامج بذلت جهود كبيرة في سبيل إرساء قواعد دعم النمو من خلال دفع وتطوير المنشآت الأساسية وكذا دعم كل ما يخص التنمية البشرية اللذان يعتبران الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية أو اجتماعية، حيث يمثل ما حظي به هذين القطاعين أكثر من 80% من قيمة البرنامج.

4.**برنامج توطيد النمو (2015-2019)**: بتحسن المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار، وأرصدة صندوق ضبط الايرادات مقدرة بـ: 5600 مليار د.ج وديون خارجية منعدمة تقريبا، وتسجيل 04% كمتوسط معدل نمو اقتصادي على طول الفترة (2010-2014)[1]، عزمت الحكومة على مواصلة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة ببرمجتها برنامج توطيد النمو (2015-2019)، والذي رصد له مبلغ مالي قدره: 21000 مليار د.ج، أولت فيه للبنى التحتية اهتماما بالغا بتخصيصها مبلغ 4300 مليار د.ج[2] لتوسيع وانجاز الاستثمارات العمومية.

حيث جاء هذا البرنامج كسابقيه من أجل تعزيز التنمية في الجزائر واستكمال برامج الاصلاح الاقتصادي، إضافة إلى التركيز على التنمية البشرية، خاصة بعد الأحداث السياسية التي مر بها الوطن العربي بعد سنة

[1]: عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)**"، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 02، جامعة ميلة، 2018، ص: 206.

[2]: عبد الصمد سعودي، خبشي أسماء، "**مرجع سابق**"، ص: 11.

2010، والتي تعتبر دافعا آخر مهم ينطوي في هدف تحسين ظروف معيشة المواطن، وتتمحور أهداف هذا البرنامج كالآتي[1]:

- مواصلة جهود الحكومة في تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية.
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره: 07% مع حلول سنة 2019.
- إيلاء اهتمام كبير للتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهود مكافحة البطالة.
- الاهتمام أكثر بتكوين نوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الاطارات واليد العاملة المؤهلة.

وقد بدأ تنفيذه من بداية 2015، حيث تم فتح حساب رقم: 143-302 تحت عنوان: صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان "برنامج توطيد النمو (2015-2019)".

وقد قسم هذا البرنامج إلى تسع قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-4): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2016)

	2015	2016	المجموع (مليار د.ج)	النسبة المئوية (%)
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5

[1]: زكرياء مسعودي، "**تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة الوادي، 2017، ص: 221.

عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: هدى بن محمد، "**عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جامعة قسنطينة، 2020، ص: 52.

من خلال الجدول يتبين لنا: بتقسيم مخصصات برنامج توطيد النمو لسنتي (2015-2016): قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية أخذ أكبر حصة بنسبة 38.4% وذلك بسبب توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع المبرمجة سابقا يليها محور "مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى" بنسبة تقدر بـ: 29.5% وذلك لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية، ليأتي بعدها محور عمليات برأس المال بنسبة 11.8 والمتمثل في: مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد...، في حين تم تخصيص نسب ضعيفة لكل من: الفلاحة والري بـ: 6.8%، ثم التربية والتكوين بـ: 5,1%، ثم باقي القطاعات مجتمعة بحصة تقدر بـ: 8.4%.

كما نلاحظ انخفاض حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 بنسبة 54% مقارنة بتلك المبالغ المخصصة سنة 2015، وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد واتباع ما يسمى بسياسة التقشف من قبل السلطات العمومية.

إلا أن انهيار أسعار النفط في سنة 2015 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض ايرادات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي باشرت السلطات إلى تبني إجراءات لترشيد النفقات العامة، لذا تم قفل حساب هذا البرنامج في: 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب آخر باسم برنامج الاستثمارات العمومية، خصص له مبلغ 300 مليار د.ج[1]، وهو ما يوضح سبب انخفاض مشاريع البنى التحتية خلال الفترة المتبقية من البرنامج كما أثر على الأهداف المرجوة منه خاصة منها ما هو متعلق بالنمو الاقتصادي.

[1]: زكريا مسعودي، "**مرجع سابق**"، ص: 222.

المطلب الثاني: أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي الوطني في الفترة (2001-2017)

تبنت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة إنفاقية توسعية ممثلة في المخططات التنموية الضخمة التي أقرتها خلال الفترة (2001-2019)، ولمعرفة انعكاسات هذه البرامج العمومية على النمو الاقتصادي سنتطرق إلى تحليل النتائج التي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم(3-5): معدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة (2001-2017):

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي (%)	2,1	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2	1,6
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل النمو الاقتصادي (%)	3,6	2,8	3,3	2,7	3,8	3,7	3,3	1,4	

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع:

http://data.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متوسط معدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة (2001-2004) كان في حدود 4,8%، حيث حقق أعلى قيمة له سنة 2003 بمعدل 7.2%، ثم انخفض متوسط هذا المعدل إلى حوالي 2,9% خلال الفترة (2005-2009) مسجلا أدنى قيمة سنة 2009 بمعدل 1,6%، ليرتفع مرة أخرى إلى حوالي 3,17% خلال الفترة (2010-2014)، ليبدأ في الانخفاض تدريجيا من سنة لأخرى من 3,7% سنة 2015 إلى 2,2% سنة 2017، لكن رغم هذا التذبذب إلا أن متوسط معدل النمو خلال الفترة (2001-2017) كان في حدود 3,55% وهو تقريبا ضعف متوسط معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي خلال العشريتين (1980-1999) والذي بلغ 2,1%[1].

[1]: Rapport: **"La situation économique et financière a fin 2001"**, Ministre de finance, p : 13.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم(3-4): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

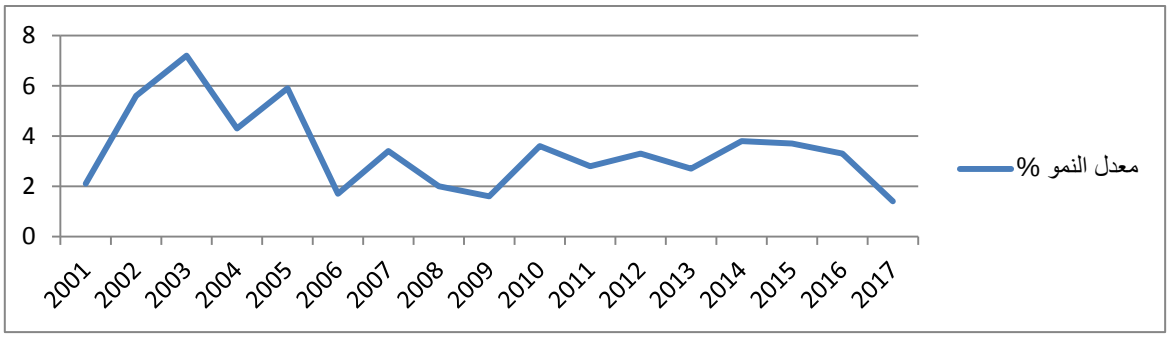

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-5)

وبتحليل هذه المعطيات يتضح لنا أن معدل النمو الاقتصادي قد سجل ارتفاعا ملموسا خلال الفترة (2001-2004) مقارنة بفترة التسعينات، جراء مجموعة المشاريع التي تم اطلاقها في إطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، وتواصل النمو الايجابي لكن بوتيرة أقل في السنوات (2005-2009) بالرغم من زيادة حجم الانفاق الاستثماري من خلال سلسلة المشاريع التي تضمنها كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والبرنامجين التكميليين المتعلقين بالتنمية في الجنوب والهضاب العليا في الفترة (2006-2009)، حيث سجل أدنى قيمة له بمعدل 1,6% سنة 2006 وذلك بسبب تباطؤ النمو في قطاع المحروقات جراء أعمال الصيانة في هذه السنة[1]، لينتعش معدل النمو من جديد سنة 2007 التي عرفت مشاريع كبرى في قطاع السكن، الفلاحة، السدود، الطرق،...إلخ غير أن تداعيات الأزمة العالمية سنة 2008 وما نتج عنها من تراجع الطلب العالمي على النفط أثر على معدلات النمو لينخفض إلى 2% ثم إلى 1,6% سنتي 2008 و2009 على التوالي.

ومع عودة الاستقرار للاقتصاد العالمي انتعشت السوق النفطية مجددا وارتفعت تقديرات معدل النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2010-2014) إلا أنها كانت متواضعة ومتأرجحة بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بأسعار النفط في الأسواق الدولية، بالرغم من انطلاق مشاريع البرنامج الخماسي وتجسيدها على أرض الواقع والذي يعتبر أكبر برنامج تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال. ليعاود الانخفاض

[1]: موجز إعلامي عن الجزائر، صادر عن البنك الدولي في سبتمبر 2010، ص: 01.

تدريجيا من سنة لأخرى ابتداءا من 2015 بسبب انهيار أسعار المحروقات وتجميد البرامج التنموية والاستثمارية في مخطط توطيد النمو (2015-2019).

عموما تمكنت الجزائر من خلال برامجها التنموية في فترات معينة من تحسين مؤشراتها وتوازناتها الاقتصادية وتحقيق عدة مكتسبات وطنية هامة في العديد من المجالات، إلا أن هذه البرامج الاستثمارية واجهت عدة تحديات أهمها الاعتماد المفرط على ايرادات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة لأخرى مما يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المرجوة، إعادة التقييم المستمر للمشاريع الاستثمارية وزيادة تكلفتها، وتمديد فترات انجازها.

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة (2001-2017)

على الرغم من أن الجزائر استطاعت تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة من خلال اتباعها لسياسة الانعاش الاقتصادي إلا أن هذا النمو يتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل في[1]:

1.النمو الاقتصادي في الجزائر مكلف: إذ لزيادة نسبة واحدة في الناتج الداخلي الخام يجب ضخ الكثير من المال، بمعنى يكون هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية التي تمولها الدولة بواسطة إيرادات المحروقات، فمثلا استخدمت الجزائر خلال سنتي "2004" و "2005" حوالي 15% من الناتج الداخلي الخام لتحقق نمو اقتصادي قدره 05% أي أقل بثلاث مرات.

2.النمو الاقتصادي في الجزائر عابر: فهو مرتبط بأسعار البترول، حيث كلما كانت أسعاره مرتفعة، تكون الدولة قادرة على تمويل هذا النمو، وعندها تنخفض أسعار النفط أو يتم التوقف على إنتاجه فإن النمو سيتوقف، فحسب دراسة قام بها البنك الدولي شملت 144 دولة، خلصت إلى أن أسباب تراجع معدلات النمو في الجزائر يعود إلى شدة حساسية الاقتصاد الوطني للتقلبات الخارجية.

3.تمدد النمو: بمعنى أنه ناتج عن إنفاق مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة، لها نفس الإنتاجية وبنفس التجهيزات، وبالتالي فهي مشاريع ليست منتجة للعمل ورأس المال.

[1]: ناجي بن حسين، "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007، ص: 82.

4.مستوى نمو غير كافي: حيث أثبتت الدراسات أنه للحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب ألا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 06% عندما يزداد عدد السكان 01%، غير أنه على الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الأخيرة فإن النمو في الجزائر مازال غير كافي من أجل:

- تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان.
- تغطية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح عن أنماط استهلاك البلدان المتطورة[1].

5.ضعف نمو الإنتاجية: يتحدد مستوى النمو ونوعيته بإنتاجية العمل ورأس المال، لكن في الجزائر العلاقة بين الإنتاج والإنتاجية بقيمة ضعيفة منذ الاستقلال، وحسب إحصائيات البنك العالمي فإن تطور الإنتاجية للعوامل كان سالبا 4,3-% عن كل عوامل الإنتاج خلال الفترة الممتدة (1995-1999)، غير أن تحسين الإنتاجية مازال في الوقت الراهن يواجه العديد من الصعوبات بسبب: تأهيل الموارد البشرية والتسيير، عبء القطاع الموازي، والثقافة الاقتصادية[2].

وبالتالي من خلال هذه الخصائص يتوجب على الجزائر الاعتماد على الاستثمار المنتج وفي القطاعات الخالقة للقيمة وليس في القطاعات الريعية من أجل تحقيق نمو حقيقي ومستقر لا يتأثر مباشرة بتقلبات الظروف الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها.

[1]: **بحث حول النمو الاقتصادي**، منتدى المدية، القسم الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، على الموقع:
Google.123.st/t542-topic2010Mars

[2]: **"المرجع نفسه"**.

المبحث الثاني: مسار تمويل مشاريع البنية التحتية الوطنية خلال الفترة (2001-2017)

تميزت الفترة الممتدة ما بين (2001-2017) في الجزائر بارتفاع مخصصات تمويل الاستثمار العام من خلال البرامج الاستثمارية المتعاقبة، حيث توضح المصادر أن نسبة معتبرة من هذه المخصصات مست الهياكل القاعدية خاصة منها: الطرقات، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، الطاقة، وتقنيات الاتصال، السكن...

المطلب الأول: تطور حجم تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر (2000-2017)

إن جوهر الاستثمارات التي قامت بها الدولة بعد سنة 2000 هو الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، لما لها من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ارتفعت مخصصات تمويلها عبر مختلف البرامج التنموية خلال هذه المرحلة، وكان حجم مشاريع البنى التحتية في ظل كل برنامج كمايلي[1]:

1. في ظل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

رصدت السلطات العمومية لإنجاز وتطوير وإعادة تأهيل البنى التحتية ما قيمته 210,5 مليار د.ج أي بنسبة 40,1% من القيمة الاجمالية للبرنامج، حيث خصصت المبالغ للقطاعات التالية[2]:

– البنى التحتية التعليمية: قدرت قيمتها بـ67,78 مليار د.ج، موزعة على قطاعات التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي.

– البنى التحتية الإدارية: خصص لها 33,5 مليار د.ج.

– البنى التحتية الاجتماعية والثقافية: قدرت قيمتها بـ21,5 مليار د.ج، شملت المنشآت الصحية وقطاع الشباب والرياضة.

– البنى التحتية الاقتصادية: رصدت لها 147,4 مليار د.ج ضمت: البنى التحتية للنقل، الري، الطاقة.

[1]: بابا عبد القادر، نسمن فطيمة، "**مرجع سابق**"، ص ص: 224-226.

2. في ظل برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005–2009):

كانت حصة المنشآت التحتية الأساسية في هذا البرنامج 1703,1 مليار د.ج أي ما نسبته 40,5% من مخصصات البرنامج وذلك من أجل مواصلة استراتيجية دعم البرامج التنموية لتمويل مشاريع البنية التحتية، إضافة إلى البرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، حيث وزعت هذه المبالغ على القطاعات التالية:

– البنى التحتية التعليمية: رصدت لها 400 مليار د.ج بالإضافة إلى 58,4 مليار د.ج من البرنامجين الإضافيين.

– البنى التحتية الإدارية: خصصت لها 34 مليار د.ج، وجهت جلها لقطاع العدالة، بالإضافة إلى: 11,3 مليار د.ج لبرنامج تنمية مناطق الهضاب العليا.

– البنى التحتية الاجتماعية والثقافية: قدرت قيمتها 145 مليار د.ج بالإضافة إلى: 24 مليار د.ج بالنسبة لبرنامج تنمية مناطق الجنوب، و34,9 مليار د.ج للبرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا.

– البنى التحتية الاقتصادية: حازت على نسبة 38,52% من إجمالي غلاف البرنامج، تم توزيعها على: قطاع النقل 1300 مليار د.ج، الري: 39,3 مليار د.ج، الاتصالات: 16,3 مليار د.ج، الطاقة والمحيط 65,5 مليار د.ج، إضافة إلى: 63,2 مليار د.ج بالنسبة للبرنامجيين التكميليين.

3. في ظل برنامج التنمية الخماسي (2010–2014): حاز هذا البرنامج على أكبر الاعتمادات مقارنة بالبرامج السابقة، وقد نالت مشاريع البنى التحتية على مخصصات معتبرة قدرت بـ: 6448 مليار د.ج أي ما نسبته 31,59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج حيث:

– البنى التحتية التعليمية: حظيت بـ: 1398 مليار د.ج، نال قطاع التعليم العالي على نصف مخصصاته، و852 مليار د.ج لمنشآت قطاع التربية، 178 مليار د.ج لقطاع التكوين المهني، و100 مليار د.ج للبحث العلمي.

– البنى التحتية الإدارية: خصصت لها 1274 مليار د.ج.

– البنى التحتية الاجتماعية والثقافية: رصدت لها 2009 مليار د.ج، وزعت على قطاعات الصحة، الشباب والرياضة والثقافة.

– البنى التحتية الاقتصادية: قدرت القيمة المخصصة لها بـ: 3100 مليار د.ج لقطاع النقل، 200 مليار د.ج للري، 106 مليار د.ج للاتصالات، 350 مليار د.ج للمحيط والطاقة.

4. في ظل برنامج توطيد النمو (2015-2019): مواصلة للجهود السابقة أولت الحكومة اهتماما لمشاريع البنى التحتية لاسيما الاقتصادية منها وذلك بتخصيصها ما قيمته 4300 مليار د.ج، وكذا هذا لتحسين مراتب التنافسية العالمي، كما عمدت الحكومة أيضا على تحسين المنظومة التربوية بإنشاء وتطوير البنى التحتية التعليمية ودعم البحث العلمي بالإضافة إلى إعادة تأهيل الخدمة العمومية بإنجاز الهياكل الإدارية، وأيضا تكثيف التغطية الصحية...، إلا أن انهيار أسعار البترول حال دون ذلك، حيث شهدت مخصصات تمويل الهياكل القاعدية حالات انخفاض متتابعة، أدت إلى توقيف أغلب المشاريع التي كانت مبرمجة خلال هذه الفترة.

والجدول التالي يبين مخصصات تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).

الجدول رقم (3-6): تطور مخصصات تمويل البنى التحتية في الجزائر (2001-2017)

السنة	المنشآت القاعدية (مليون د.ج)	السنة	المنشآت القاعدية (مليون د.ج)
2001	102.727	**2010**	1.727.900
2002	128.215	**2011**	921.198
2003	152.008	**2012**	1.587.927
2004	170.452	**2013**	1.227.042
2005	170.746	**2014**	1.139.648
2006	1.270.021	**2015**	2.005.644
2007	482.836	**2016**	474.011
2008	572.979	**2017**	170.635
2009	1.012.836		

المصدر: بعلة الطاهر، "**أثر الانفاق العمومي على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2018-2019، ص: 196.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق بالشكل الموالي:

الشكل رقم(3-5) تطور مخصصات تمويل البنى التحتية في الجزائر (2001-2017)

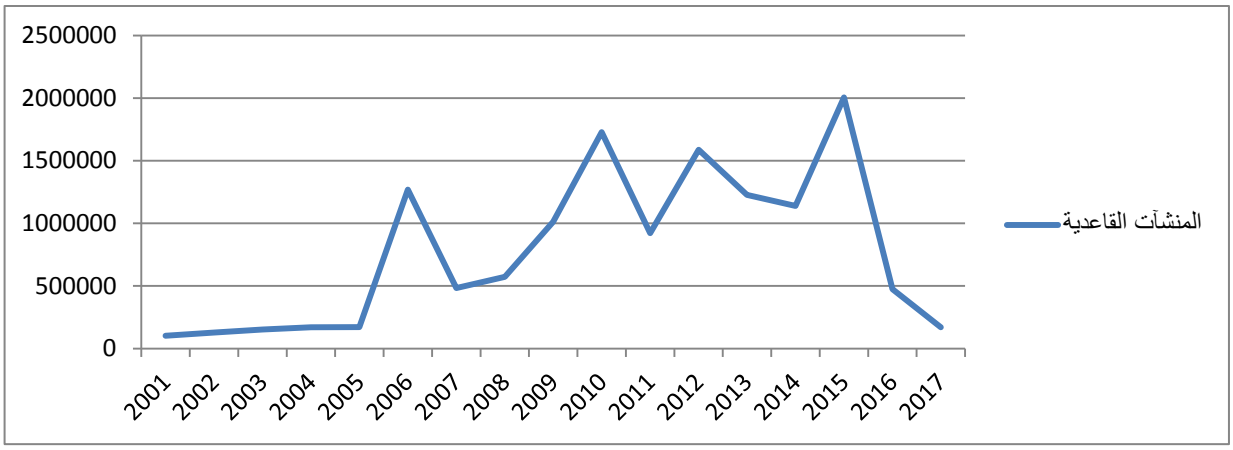

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على الجدول رقم (3-6)

التحليل: من خلال الشكل البياني نلاحظ أن حجم التمويل المخصص لمشاريع البنية التحتية إجمالا في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث تضاعف بين سنتي 2001 و2006 أكثر من 12 مرة، وهذا يرجع للأهمية البالغة التي أعطتها الحكومة للهياكل القاعدية في البرامج التنموية، خاصة في البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، والملفت للانتباه أنه خلال سنتي: 2007 و 2008 تراجعت نسبة مخصصات البنى التحتية، حيث انخفضت حوالي 60% عن سنة 2006، وذلك بسبب انخفاض سعر النفط نتيجة الركود العالمي الناتج عن تداعيات الأزمة العالمية سنة 2008، ليعاود الارتفاع من جديد حتى سنة 2015، وهذا ما يعكس سياسة الدولة في النهوض بقطاع البنية التحتية لما له من أهمية بالغة في جذب استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي وبالتالي دعم وتعزيز النمو الاقتصادي.

أما بعد سنة 2015 نلاحظ تراجع شديد في حجم تمويل مشاريع البنية التحتية، حيث انخفضت من مبلغ 2005644 مليون د.ج سنة 2015 إلى 474011 مليون د.ج سنة 2016 أي بنسبة قدرها 76%، ليواصل الانخفاض من سنة لأخرى، وهذا يرجع إلى ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول التي عرفت تراجع رهيب في الأسواق الدولية، ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي، اتخذت السلطات العمومية إجراءات تقشفية حدت من مستوى الانفاق مقارنة بالسنوات السابقة وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، وأبقوا على المشاريع قيد الانجاز أو تلك التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما يعطي صورة واضحة على انخفاض تمويل الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2016-2017).

وبالنسبة لأنواع البنية التحتية فقد اهتمت الجزائر في برامجها التنموية بالبنية التحتية الاقتصادية والإدارية مقارنة مع غيرها من القطاعات باعتبارها الأكثر تأثيرا على زيادة الناتج الداخلي الخام ومنه رفع معدلات النمو الاقتصادي ولما توفره من خدمات مباشرة وغير مباشرة من خلال توفير المناخ الملائم للاستثمار بتطوير شبكات النقل والاتصال وتسهيل حركية السلع والخدمات وتشغيل اليد العاملة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-6): هيكل مخصصات البنية التحتية في الجزائر(2001-2015)

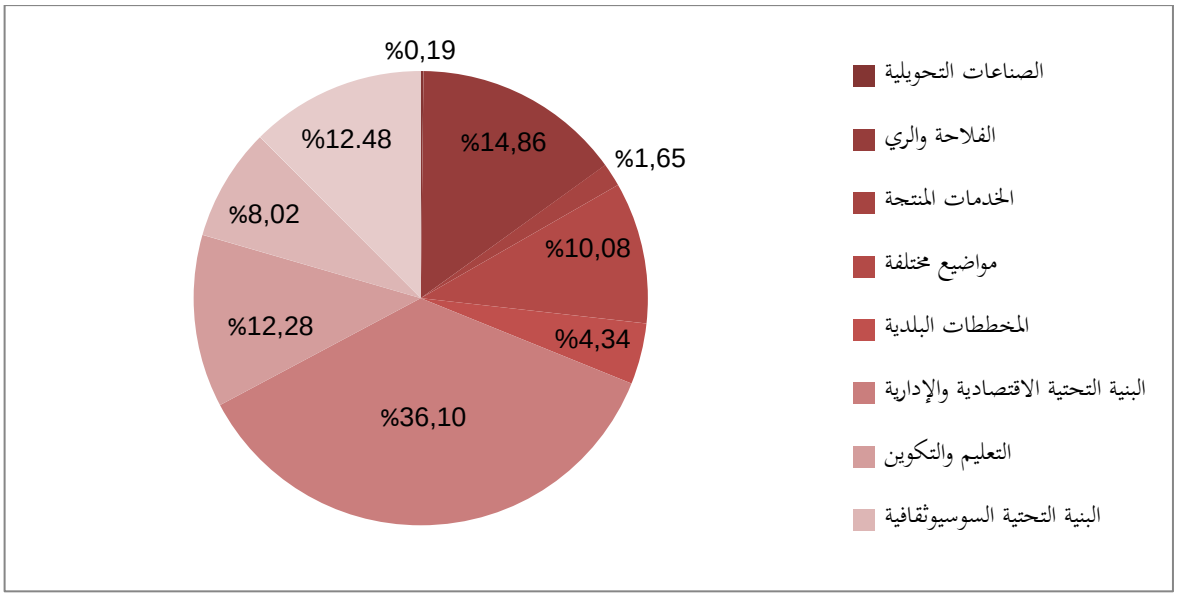

المصدر: فوزي مرابط، **"أثر الاستثمار العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2014-2015، ص: 141.

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة البنية التحتية قد بلغت 68,9% من إجمالي الإنفاق الاستثماري، موزعة على أنواع البنية التحتية والمتمثلة في:

البنية التحتية الاقتصادية والإدارية في الصدارة بنسبة 36,10%، تليها البنية التحتية السوسيوثقافية بنسبة 8,02%، ثم قطاع السكن بنسبة 12,48%، ثم قطاع التعليم والتكوين بنسبة 12,28%.

المطلب الثاني: أهم مشاريع البنية التحتية المنجزة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

عرفت الجزائر منذ سنة 2001 إنجاز أهم وأكبر المشاريع المتعلقة ببناء البنية التحتية الوطنية والتي كلفت الخزينة العمومية أموالا ضخمة قدرت بـ: 531.8 مليار دولار[1]، وتركزت هذه المشاريع بشكل أساسي في القطاعات الرئيسية التالية:

I. **قطاع النقل والأشغال العمومية:** حظي هذا القطاع بالحصة الأكبر من البرامج التنموية ويعبر هذا القطاع عن مجموعة من الاستثمارات في البنية التحتية المتعلقة بـ: الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، والمطارات بالإضافة إلى المنشآت الفنية من جسور وأنفاق، كما يلي:

1. شبكة الطرق: يوجد عدد معتبر من مشاريع البنية التحتية في هذا مجال يتمثل أهمها في:

❖ الطريق السيار (شرق-غرب): تم الانطلاق في انجازه في سنة 2007، يمتد على مسافة 1216 كلم، وبتكلفة إجمالية تجاوزت 11.2 مليار دولار، وهو بذلك يعد الأكبر على المستوى المتوسطي والأفريقي، ويتوزع على ثلاثة أجزاء رئيسية وهي:

- الشرق (برج بوعريريج-الحدود التونسية) على مسافة 399 كلم.
- الوسط (برج بوعريريج-شلف) على مسافة 169 كلم.
- الغرب (شلف-الحدود المغربية) على مسافة 359 كلم[2].

❖ إنجاز الطريق الاجتنابي الثاني للعاصمة: يمتد على مسافة 70 كلم، ويربط بين زرالدة، بودواو، وبومرداس، ويدخل إنجاز هذا الطريق ضمن مجموعة الطرق الاجتنابية المخصصة للعاصمة، بهدف تخفيف ضغط حركة المرور.

❖ استكمال الشطر الجزائري من الطريق الصحراوي الرابط بين تمنراست وعين قزام بالحدود النيجرية، ويمتد طوله على مسافة 415 كلم.

❖ إعادة تأهيل وتطوير 6000 كلم على مستوى شبكة الطرقات البلدية، الولائية والوطنية، وهذا عبر مختلف المناطق: شمال، هضاب عليا وجنوب.

---

[1]: هدى بن محمد، **"مرجع سابق"** ، ص: 60.

[2]: الطريق السيار شرق-غرب، مقال بويكيبيديا الموسوعة الحرة، أطلع عليه يوم: 2020/06/29، على الموقع: (http://ar.wikipidia.org/wiki/الطريق.السيار.شرق-غرب)

❖ طريق سيار الهضاب العليا: تم الانطلاق في انجازه في أكتوبر 2014، يمتد على مسافة 1300 كلم، ويعبر المدن الرئيسية التالية: تلمسان، سعيدة، تيارت، الجلفة، المسيلة، باتنة، بسكرة، أم البواقي، خنشلة، تبسة[1].

❖ إنجاز طرق سريعة حول المدن: الهدف منها تعزيز شبكة الطرق السريعة، وربط الكثير من المدن بالطريق السيار (شرق–غرب) وتتمثل أهمها في:

– الطريق السريع (بجاية–بويرة) على طول 100 كلم، ويربط بين مدينة بجاية والطريق السيار (شرق–غرب).

– الطريق السريع (جيجل–ميلة–سطيف) الرابط بين ميناء جنجن بجيجل والطريق السيار (شرق–غرب).

– الطريق السريع (بوسماعيل–شرشال) على طول 65 كلم.

– الطريق السريع الاجتنابي الثالث للعاصمة: يربط بين مدينتي: الناظورة (تيبازة) وبرج منايل (بومرداس) على مسافة 150 كلم، ويعبر تيبازة، بليدة، وبومرداس.

– الطريق السريع الاجتنابي الرابع للعاصمة: يربط بيم مدينتي: خميس مليانة (عين الدفلى) وبرج بوعريريج على مسافة 350 كلم ويعبر: عين الدفلى، المدية، البويرة، المسيلة، برج بوعريريج.

– إنجاز 07 طرق يقدر طولها بـ: 515 كلم، تربط الطريق السيار (شرق–غرب) بموانئ: وهران، مستغانم، تنس، سكيكدة وعواصم ولايات: الأغواط، الجلفة، تيزي وزو، تيبازة.

– تحويل الطريق العابر للصحراء إلى طريق سريع.

2. شبكة السكك الحديدية: تتمثل أهم المشاريع التي تخص السكك الحديدية والتي تم انجازها في فترة البرامج التنموية فيما يلي[2]:

أ. انجاز خطوط سكك حديدية جديدة تجاوزت 1300 كلم بين: بومدفع–الجلفة (282 كلم)، بني منصور–بجاية (87 كلم)، الجلفة–الأغواط (110 كلم)، سعيدة–تيارت (153كلم)، عنابة–الطارف (80 كلم)، واد تليلات–تلمسان (130 كلم)، مشرية–البيض (130 كلم)، سعيدة–مولي سليسن (120 كلم)، ثنية–برج بوعريريج (158 كلم)، تقرت–حاسي مسعود (151 كلم)، رجم دموش–مشرية (140 كلم).

[1]: طريق سيار الهضاب العليا، مقال بويكيبيديا الموسوعة الحرة، أطلع عليه يوم: 2020/06/30، على الموقع : (http://ar.wikipidia.org/wiki/طريق_سيار_الهضاب_العليا)

[2]: بشوتي أسماء، شويح محمد، **"تأسيس البنية التحتية الجزائرية في ظل البرامج التنموية خلال الفترة (2001–2016)"**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 02، جامعة الجزائر، 2019، ص: 214.

– إعادة تأهيل 800 كلم من خطوط السكك الحديدية غير المستعملة.

– عصرنة 333 كلم من خطوط السكك الحديدية.

– إنجاز ازدواجية 13 خطا للسكة الحديدية في إطار مخطط لعصرنة الشبكة الوطنية للسكك الحديدية.

ب. مترو العاصمة: يعود تاريخه إلى سنة 1970، لمواجهة الانفجار الديموغرافي ومتطلبات النقل الجماعي الحضري للعاصمة، أول انطلاقة لإنجاز المشروع كانت في 1980، ولكن توقف نظرا للصعوبات المالية والأمنية في التسعينات، وانطلقت به الأشغال من جديد سنة 2003، يمتد على مسافة 18.2 كلم بـ: 19 محطة معظمها تحت الأرض: على أن يصل طوله 40 كلم سنة 2025، تم تدشينه رسميا في 01 نوفمبر 2011 حيث يربط بين منطقتي: ساحة الشهداء (نقطة البداية) والحراش وسط–عين النعجة (نقطة النهاية) مرورا بالعديد من المحطات (تافورة، الحامة، ساحة أول ماي، باش جراح...)، وهو بذلك يعتبر المترو الأول مغاربيا والثاني في افريقيا بعد مترو القاهرة[1].

ت. انجاز خطوط جديدة للتليفريك (المصاعد الهوائية) ببعض المدن الكبرى: يوجد نوعان من المصاعد الهوائية وهي التيليفريك عامة وتوجد في العاصمة وتعمل بين عدة محطات، أما النوع الثاني هو المركبات الهوائية وتعمل بين منطقتين أو ثلاثة على الأقل، وتوجد في كل من قسنطينة، سكيكدة، عنابة، تيزي وزو، تلمسان، وهران، سيدي بلعباس، مستغانم، سطيف، باتنة، بجاية، جيجل، الطارف، المدية وبني صاف، وهناك مشاريع قيد الانجاز والدراسة[2].

ث. إنجاز سكك الترامواي في المدن الكبيرة: هو خط سكة كهربائي سريع، تم إنجازه في كل من: الجزائر العاصمة، وهران قسنطينة، سيدي بلعباس، سطيف، حسب الجدول التالي[3]:

[1]: مترو الجزائر العاصمة، مقال بويكيبيديا الموسوعة الحرة، أطلع عليه يوم: 2020/07/01 على الموقع: (http://ar.wikipidia.org/wiki/مترو.الجزائر.العاصمة)

[2]: تيليفريك الجزائر، مقال بويكيبيديا الموسوعة الحرة، أطلع عليه يوم: 2020/07/10 على الموقع: (http://ar.wikipidia.org/wiki/تيليفريك.الجزائر)

[3]: ترامواي الجزائر، مقال بويكيبيديا الموسوعة الحرة، أطلع عليه يوم: 2020/07/04 على الموقع: (http://ar.wikipidia.org/wiki/ترامواي.الجزائر)

الجدول(3-7): مشاريع الترامواي المنجزة في الجزائر

البيانات / المشروع	طول الخط	نقطة البداية	نقطة النهاية	التكلفة الاجمالية	تاريخ الافتتاح الرسمي
ترامواي الجزائر العاصمة	23.2 كلم بـ: 38 محطة	بلدية برج البحري	بلدية حسين داي	35 مليار د.ج	08 ماي 2011
ترامواي وهران	19 كلم بـ: 32 محطة	بلدية السانيا	بلدية وهران	40 مليار د.ج	02 ماي 2013
ترامواي قسنطينة	7.2 كلم بـ: 10 محطات	ملعب بن عبد المالك رمضان	حي زواغي	30 مليار د.ج	04 جويلية 2013
ترامواي سيدي بلعباس	14.7 كلم بـ: 22 محطة	–	–	32 مليار د.ج	25 جويلية 2017
ترامواي ورقلة	9.6 كلم بـ: 16 محطة	حي النصر	المدينة القديمة	40 مليار د.ج	20 مارس 2018
ترامواي سطيف	الخط الأول على مسافة 15.2 كلم بـ: 26 محطة والخط الثاني لم ينجز بعد.	حي الباز (مدينة سطيف)	حي الحاسي (مدينة سطيف)	30 مليار د.ج	08 ماي 2018

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات وزارة الأشغال العمومية والنقل.

3. المنشآت القاعدية البحرية: عرف هذا القطاع العديد من عمليات التوسيع والصيانة سواء لموانئ الصيد أو الموانئ التجارية، حيث تم إنجاز 56 مشروع رئيسي أهمها:

- انجاز 10 مشاريع لتعزيز وترميم المنشآت القاعدية على مستوى 08 موانئ.
- انجاز 04 موانئ ومرافئ صيد، وتوسيع وتهيئة 06 موانئ صيد.
- انجاز 10 مشاريع للجرف تخص 03 موانئ تجارية، وحماية مينائي صيد من الترمل.
- انجاز 15 مشروع لتعزيز أرصفة الموانئ.

- توسيع نهائي للحاويات لميناء وهران[1].

4. منشآت المطارات: تم انجاز 30 مشروع تمثلت أساسا في عمليات استحداث وتوسيع وصيانة للمدارج في مختلف المطارات على مستوى التراب الوطني، حيث تم انجاز[2]: 27900 م من المدارج الرئيسية و11400 م من المدارج الثانوية، بالإضافة إلى اعادة تهيئة 15200 م من المدارج الموجودة، وتوسيع لـ: 600 م من المدارج الرئيسية، تتمثل أهم هذه المشاريع في:

- تعزيز وتطوير مطارات: تبسة، الجزائر العاصمة، إيليزي، جيجل، تيارت، المنيعة، وهران، بشار، عين أميناس، تيميمون.
- اعادة تهيئة مطار مستغانم.
- توسيع الأرضية الرئيسية لمطار سطيف، ومواقف السيارات بمطاري: عنابة والمنيعة.
- أشغال تطهير وحماية لمطارات بجاية، تبسة، وعنابة.
- استلام المدرج الثاني لمطار وهران.
- ترقية 07 مطارات إلى الصنف الأعلى.

II.**قطاع الري والموارد المائية:** تتمثل مشاريع البنية التحتية في هذا القطاع في عمليات توسيع الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، الري، والاستخدام الصناعي. والرفع من الاحتياطات المائية للبلاد وذلك بإنشاء السدود، خزانات المياه، حفر الآبار، واستحداث المحاجر المائية وتحلية مياه البحر، وتتمثل أهم هذه المشاريع في:

- انجاز 52 سدا: 13 سدا منها بطاقة اجمالية تصل إلى 1792 مليون م^3 (سد أورقيس، سد كرادة، سد كدية أسردون، سد كاف إيدير، سد كسير، سد بوقوس، سد شلف، سد بوصابية، سد الدويرة...)، و07 سدود أخرى بطاقة اجمالية 634 مليون م^3 (سد تيلسديت، كدية الرصفة، سد كراميس، سد سيقاق، سد سيدي محمد بن طيبة، سد تيشي حاف، سد واد عثمانية)، وأبرز هذه السدود سد بني هارون بميلة، حيث يعتبر أضخم مشروع في قطاع الري والموارد المائية بسعة تقدر بـ: 960 مليون م^3.
- انجاز 59 محطة تصفية و540 مشروع لتطهير المياه.
- انجاز 31 محطة لتحلية مياه البحر، منها 10 محطات تحلية كبيرة الحجم و 21 محطة تحلية صغيرة الحجم توقف أغلبها باستثناء 3 محطات تم إعادة تحويلها لولايات أخرى، بكل من: أرزيو، مستغانم، عين تموشنت، مقطع وهران، الحامة، فوكة بتيبازة، تنس، سكيكدة، تلمسان، جنات ببومرداس، الشط

[1]: الموقع الرسمي لوزارة الأشغال العمومية والنقل: http://www.mtpt.gov.dz أطلع عليه يوم 2020/07/15.

[2]: "**المرجع نفسه**".

بالطارف، ووادي السبت بتيبازة، تضمن هذه المحطات ما يعادل 2.5 مليون م^3 من المياه الصالحة للشرب يوميا.

- حفر 2425 بئر للمياه، بالإضافة إلى 1470 خزان للمياه، و515 حاجز ومحجر مائي.
- انجاز مشروع النظام المائي مستغانم–أرزيو–وهران (الماو): يعتبر أهم مشروع في هذا القطاع بعد "سد بني هارون" من حيث تعبئة الموارد المائية، وهو مشروع ربط يقوم على نظام نقل المياه من حوض الشلف نحو وهران مرورا بكل من مستغانم وأرزيو، كما يحول جزء من هذه المياه المنقولة لكل من: عين تموشنت، سيدي بلعباس، مغنية وسيق، وهو بذلك يوفر حوالي 115 ألف م^3 من المياه الصالحة للشرب في اليوم.
- انجاز 4 تحويلات بين (تيزي وزو–الجزائر، الحراش–الدويرة، بجاية–أقبو، عين صالح–تمنراست)[1].

III.**قطاع الطاقة:** يعتبر الغاز والكهرباء المصدر الأول للطاقة والأكثر استخداما وقد عرف هذا القطاع تطورات معتبرة في الجزائر خلال فترة تجسيد البرامج التنموية وذلك من خلال توسيع شبكات واستحداث المولدات مما رفع من الطاقة الاجمالية المتاحة للسكان والمؤسسات، حيث انتقل حجم انتاج الكهرباء والغاز من 25029 جيغاواط و62082 مليون م^3 إلى حوالي 76000 جيغاواط و130000 مليون م^3 [2] على التوالي خلال فترة الدراسة، أي أن المعروض من الكهرباء والغاز بجميع أنواعه (طبيعي، مميع، مشترك) قد تضاعف أكثر من ثلاثة مرات، ويفسر هذا الارتفاع بالجهود المبذولة بالنسبة للربط بالشبكات حيث تجاوز عدد السكنات المربوطة بالكهرباء والغاز 9 ملايين سكن ومؤسسة سنة 2017[3].

IV.**قطاع الاتصالات:** عرفت البنية التحتية للاتصالات تقدما ملحوظا خلال الفترة (2001–2017)، حيث قدر عدد زبائن شبكة الهاتف الثابت في سنة 2017 حوالي 3.5 مليون مشترك، في حين بلغ عدد مشتركي الانترنت الثابت نحو 2.9 مليون مشترك.

وقد ساهمت تكنولوجيات الهاتف اللاسلكي في تحسين ربط البلديات الريفية والمناطق المعزولة، بحيث يقدر عدد المشتركين في الهاتف المحمول بـ: 321 041 47 مشترك، في حين بلغ عدد مشتركي الانترنت النقال أكثر من 30 مليون مشترك سنة 2017.

---

[1]: بشوتي أسماء، شويح محمد، "**مرجع سابق**"، ص ص: 213–214.

[2]: قائمة الدول المنتجة للكهرباء والغاز، مقال ويكيبيديا الموسوعة الحرة، أطلع عليه يوم: 2020/07/20 على الموقع: (http://ar.wikipidia.org/wiki/قائمة_الدول_المنتجة_للكهرباء_والغاز)

[3]: هدى بن محمد، "**مرجع سابق**"، ص: 61.

وبالتالي بلغت الحظيرة الاجمالية للهاتف بنوعيه (الثابت والنقال) حوالي 50.5 مليون مشترك بنسبة اختراق قدرت بـ: 121% كما بلغ العدد الاجمالي للمشتركين المسجلين في الانترنت (الثابت والنقال) 33 815 000 مليون مشترك بنسبة اختراق قدرت بـ: 80.08%.

كما تتوفر ألياف بصرية تمتد على مسافة 85514 كلم، وأكثر من 40125 كلم من الموجات الدقيقة، علاوة على ذلك فقد تم الاتجاه حاليا نحو تكنولوجيات أكثر تجديدا كخدمات الجيل الرابع، الذي تم اطلاقه رسميا في أكتوبر 2016، حيث عرفت السنة الأولى من الانتشار تغطية 33 ولاية بمعدل متعامل واحد على الأقل، ليتم تغطية باقي الولايات بهذه الخدمة في أفق 2020[1].

V. مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والثقافية

قامت الجزائر خلال الفترة (2001-2017) بانجاز عدة منشآت قاعدية في قطاع: التعليم والتكوين، الصحة، السكن، والمراكز الثقافية والرياضية حيث تمكنت في مجال التعليم من انجاز 2105 مؤسسة مدرسية، 53 مؤسسة تعليم عالي، و416 معهد ومركز للتكوين المهني، وعلى مستوى الصحة فقد تمكنت من انجاز 1336 مستشفى وعيادة متعددة الخدمات، أما على مستوى السكن تم تسليم أكثر من 3.5 مليون وحدة سكنية وقرابة المليون وحدة سكنية قيد الانجاز، وعرف قطاع الثقافة والرياضة تشييد 461 منشأة من دور ثقافة، مكتبات، متاحف ومسارح، كما تم انجاز 1257 منشأة رياضية من ملاعب، مسابح، ومركبات وقاعات رياضية[2].

المطلب الثالث: خصائص البنى التحتية الوطنية المنجزة في الفترة (2000-2017)

حسب مختلف التقارير التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية أو التي قدمها بعض الباحثين أو حتى بعض المعطيات الرسمية فإن البنى التحتية في الجزائر تتميز بالخصائص التالية:

1. ضعف الجودة: حيث تعتبر من الاختلالات الأساسية التي تعاني منها البنى التحتية في الجزائر، فقد سجل البنك الدولي في تقريره حول تطور الإنفاق العام في الجزائر الضعف التقني والنوعي في عملية الإنجاز وكمثال على ذلك تمت الإشارة لقطاع الموارد المائية لما يعانيه من ضعف الدراسات التقنية المنجزة والقدرة

[1]: محمد أحمد ناصر رئيس مجلس سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسيلكية، ندوة صحفية بمقر وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، الجزائر، 2017. على الموقع: http://www.echoroukonline.com أطلع عليه يوم: 2020/07/22.

[2]: هدى بن محمد، "**مرجع سابق**"، ص: 62.

التنفيذية المحدودة للجهات الحكومية وللمؤسسات المنجِزة على السواء[1]، كذلك من الأمثلة البارزة لسوء الإنجاز مشروع "الطريق السيار شرق–غرب" والذي عرف نقائص كبيرة إذ تم تسجيل انهيارات وتدهور للطريق قبل الانتهاء منه كليا، حيث أن 300 كلم قد أصابها الاهتراء حيث أن أكثر من 30% من إجمالي طول الطريق أعيد صيانتها قبل التسليم الكلي للمشروع.

2.تأخر الإنجاز: ويكون لسببين إما للتأخر في التوريد أو التأخر في الانطلاق من الأساس، والجدول التالي يقدم مقارنة بين فترات الانجاز المحددة مبدئيا وتلك التي استغرقها انشاء المشروع.

الجدول (3–8): التأخر في تجسيد مشاريع البنى التحتية في الجزائر.

المشروع	المخطط المبدئي		المخطط المعدل	
	سنة الانطلاق	سنة الانتهاء	سنة الانطلاق	سنة الانتهاء
طريق العفرون–الحسينية	2003	2006	2003	2006
طريق البويرة–العجيبة	2003	2004	2003	2006
ساحة أديس أبابا	2001	2003	2002	2004
تقاطع شوفالي	2001	2004	2003	2005

Source: Word Bank report,**"Une revue des dépense pibliques"** , N° 36270-DZ, 2007. www.wordBank.org

نلاحظ من خلال الجدول:

بالنسبة لمشروع طريق "البويرة–العجيبة": الانطلاق تم كما خطط له في سنة 2003، بينما الانتهاء كان سنة 2006 أي أنه استغرق ثلاث سنوات بدلا من سنة مثلما كان مخطط له، أما بالنسبة لمشروعي: ساحة "أديس أبابا" و "تقاطع شوفالي" بالجزائر العاصمة فإن الانطلاق تأخر، غير أن فترة الانجاز لم تعرف تأخرا.

وكذلك من الأمثلة المطروحة عن تأخر الانجاز "الطريق السيار شرق–غرب"، حيث بُرمج الانطلاق في الانجاز في سبتمبر 2006 على أن تنتهي الأشغال مع نهاية 2009، والآجال التعاقدية تنتهي في جانفي 2010، غير أنه بحلول هذا التاريخ لم يسلم سوى 25,89% من المشروع، وإلى غاية 2020 لا يزال شطر

[1]: Word Bank report, **"Une revue des dépense pibliques"** , N° 36270-DZ, 2007.

من الجزء الشرقي من المشروع والمقدر بـــ84 كلم (في منطقة الذرعان بولاية الطارف) لا يزال قيد الانجاز[1].

3. ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة: إن القدرات المحدودة لمكاتب الدراسات في مجال دراسة جدوى المشاريع المقامة وتقدير تكاليفها الحقيقية أدى إلى المبالغة في تقدير قيمتها وتجاوزها للمتوسطات العالمية والإقليمية في بعض الأحيان، فعلى سبيل المثال: نجد أن تكلفة إنجاز الكلم من الطريق السيار ذو اتجاهين تصل إلى متوسط يتراوح من 04 إلى 06 مليون أورو في كل من: فرنسا وألمانيا، وتبلغ تلك التكلفة في: إسبانيا، البرتغال، الدنمارك والسويد حوالي 02 إلى 03 مليون أورو، كما بلغت تكلفة الطريق السيار المغربي "مراكش–أغادير" التي تعبر جبال الأطلس الكبير حوالي 2,7 مليون أورو في حين تجاوزت تلك التكلفة في الجزائر 10 مليون أورو، وهذا يعني أنها أعلى من المتوسط العالمي بمعدل يتراوح بين 30% إلى 50% [2].

4. ضعف تحليل التكاليف وضرورة إعادة التقييم: تميزت عملية تجسيد مشاريع البنية التحتية بتجاوز ميزانياتها المخصصات الأولية المخططة، حيث قدر البنك الدولي في الفترة (2000–2004) إعادة تقييم التكاليف للبنية التحتية في قطاع النقل بنسبة 15% من اعتمادات الدفع الأولية، كما أفرزت عمليات إعادة التقييم عن الحاجة إلى 130 مليار دولار لاستكمال البرنامج التكميلي لدعم النمو والتي تم ضمها إلى المخطط الخماسي للتنمية، أما بالنسبة للفترة (2015–2019) فقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 2500 مليار د.ج لإعادة تقييم المخطط الخماسي.

والسمة الغالبة على عمليات إعادة التقييم هي غياب أي وثيقة رسمية توضح أسبابها أو تشرح الاستراتيجية العامة للسلطات العمومية بهذا الخصوص، وتبقى التقارير الصحفية وتصريحات بعض رجال السياسة هي المصدر الوحيد للمعطيات حول حجم المخصصات الموجهة لعملية إعادة التقييم[3].

5. الفساد وضعف الاطار المؤسسي: إن اعتماد سياسات الاستثمار في البنية التحتية ذات مخصصات مالية معتبرة كالتي اتبعتها الجزائر في الفترة (2001–2017) والتي تعتبر من أعلى معدلات الاستثمار العام على المستوى العالمي، يتطلب وجود هياكل وكفاءات إدارية قادرة على استيعاب هذا الحجم من الاستثمار وتوجيهه نحو الأهداف المرجوة.

---

[1]: مقال في يومية النصر، بتاريخ 2020/03/16، على الموقع https://pro.media-dz.com,consulté أطلع عليه يوم: 2020/06/15.

[2]: صالح صالحي، **"مرجع سابق"**، ص: 19.

[3]:Youcef ben abdellah, **"le développement des infrastructures en Algérie"**, communication au collague international, Maroc, 2008.

كما أن المشاكل المتعلقة بارتفاع تكاليف المشاريع، والتأخر في الانجاز، وضعف الجودة ترتبط ببعضها البعض، فضعف الدراسات التقنية يؤدي إلى التأخر في الانجاز وبالتالي ارتفاع التكلفة ورداءة الهياكل المنجزة، وهي حالة تنتج عن مشاكل أعمق تتعلق بضعف أو تغاضي الموارد البشرية المسئولة على الانجاز وسوء تسيير المال العام والفساد ومن ثم ضعف الإطار المؤسسي بشكل عام، وحسب بيان أصدرته منظمة الشفافية الدولية سنة 2017، احتلت الجزائر المرتبة 112 بالنسبة لـ175 دولة، بمؤشر مدركات الفساد بلغ 3,3 من 10، وبالمقارنة مع دول ذات اقتصاد ريعي مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة يلاحظ احتلالها للمراتب 57 و21 على الترتيب وبالرغم من أن هذه الدول تعاني مشاكل هيكلية وعدم فعالية الحوكمة كنتيجة لتدخل السلطات العمومية في الحياة الاقتصادية، إلا أن الجزائر تعاني الفساد أكثر منها[1].

[1] :Transparency International corruption perceptions index 2014, web site : www.transperency.org.

المبحث الثالث: أثر تمويل البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

عولت السلطات العمومية في الجزائر خلال الألفينات على مشاريع البنية التحتية والهياكل الأساسية لتدارك العجز المسجل وتوسيع الاستثمارات في مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل يحفز النمو الاقتصادي ويعطي دفعة قوية للاقتصاد، ولتقييم ذلك نتابع انعكاسات هذه المشاريع على معدلات النمو خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2017)، كما نتطرق إلى تقييم الهيئات الدولية لها.

المطلب الأول: دور مشاريع البنية التحتية في رفع معدلات النمو الاقتصادي الوطني

خلصنا في –المبحث الأول- من خلال تقييمنا لبرامج سياسة الانعاش الاقتصادي في الفترة (2001-2017) أنها أثرت ايجابا على معدلات النمو الاقتصادي، ولكن نظرا لأن معدل نمو قطاع المحروقات يؤثر كثيرا في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم في استقطاب معدلات النمو، فإنه يصعب دراسة أثر الاستثمار في مشاريع البنية التحتية على النمو، هذا ما يقتضي تحييد قطاع المحروقات، لذلك سندرس كل من معدل النمو خارج المحروقات (لأنه يقدم صورة أقرب للصحة حول تطور النمو الاقتصادي)، ومعدل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية (باعتباره استحوذ على أهم مشاريع البنية التحتية)، ومعدل نمو القطاع الفلاحي من أجل المقارنة (باعتباره أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر)، والجدول التالي يبين تطور هذه المعدلات:

الجدول رقم(3-9): تطور معدلات النمو خارج المحروقات ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2001-2017)

السنوات	معدل النمو خارج المحروقات	معدل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية	معدل نمو القطاع الفلاحي
2001	1.6	2.8	13.2
2002	5.4	8.2	-1.3
2003	6.0	5.5	19.7
2004	6.2	8.0	3.1
2005	4.7	7.1	1.9
2006	5.6	11.6	4.9
2007	6.3	9.8	5.0
2008	6.7	9.6	-5.3
2009	9.6	9.2	21.1
2010	6.3	8.9	4.9
2011	6.1	5.2	11.6
2012	7.2	8.2	7.2
2013	7.1	6.6	8.8
2014	5.6	6.8	2.5
2015	5.0	5.3	7.6
2016	3.7	5.0	1.8
2017	2.2	4.4	1.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ويمكن تمثيل معطيات الجدول رقم (3-9) بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-7) تطور معدلات النمو خارج المحروقات ومعدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

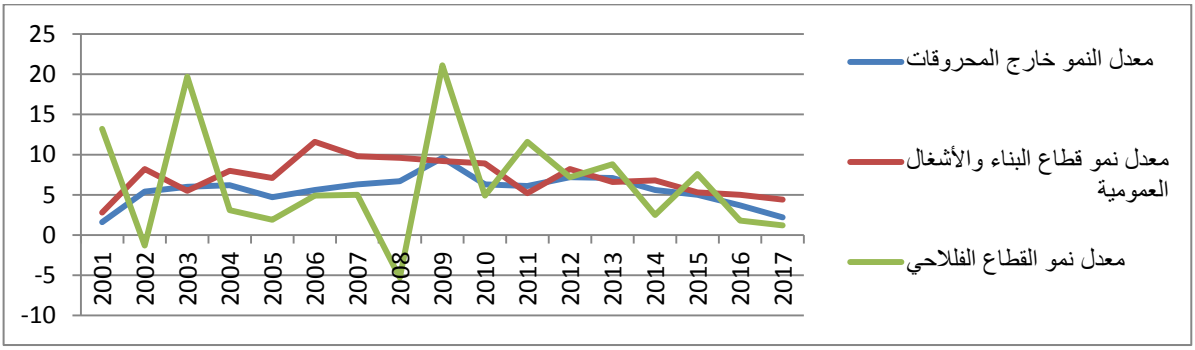

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-9)

من خلال تأمل الجدول رقم (3-9) والشكل رقم (3-7) يبرز لنا:

- شهد معدل النمو خارج المحروقات عموما تطورا كبيرا بين سنتي 2001 و2013 حيث انتقل من 1.6% إلى 7.1%، باستثناء التراجع الطفيف الذي شهده سنة 2002 وسنة 2005، كما أنه عرف أقصى قيمة له سنة 2009 قدرت بـ: 9.6% وذلك راجع للأثر الايجابي للبرامج التنموية آنذاك.

إلا أنه ابتداءا من سنة 2014 تراجع أداء النمو خارج المحروقات لينخفض من 5.6% إلى 2.2% سنة 2017 أي بتراجع قدره 3.4%، ويعود ذلك إلى الصدمة المالية التي تعرضت لها الجزائر كغيرها من البلدان التي تعتمد اقتصادياتها على العوائد النفطية، الأمر الذي أدى بها إلى توقيف برامجها الاستثمارية بسبب اعتماد تمويلها بالدرجة الأولى على الجباية البترولية.

- وبالموازاة مع ذلك عرف قطاع البناء والأشغال العمومية اتجاها مستمرا في النمو، كونه استفاد من أكبر المخصصات المالية ضمن سلسلة المخططات التنموية، لهذا شهد قفزة نوعية رغم تراجعه قليلا في بعض السنوات، حيث انتقل من 2.8% سنة 2001 إلى 8.9% سنة 2010، مع تحقيق رقم قياسي له سنة 2006 بـ: 11.6%، أما في السنوات (2011-2014) فقد شهدت معدلات نمو متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض لتنهار تدريجيا في السنوات اللاحقة وهو ما يعكس نقص حجم التمويل المخصص لهذا القطاع ابتداءا من سنة 2016. كما بلغ متوسط معدل نموه خلال الفترة (2001-2017) حوالي 7.2% وهو أعلى متوسط معدل نمو مقارنة مع قطاع الفلاحة، وذلك نتيجة لارتفاع حجم الانفاق العام الموجه له سواء في شكل برامج هياكل قاعدية ومنشآت أساسية أو برامج سكن.

➢وفي المقابل عرف قطاع الفلاحة معدلات نمو متذبذبة بين الصعود والنزول، حيث عرفت سنتي: 2002 و2008 نموا سلبيا، بينما عرفت السنوات الأخرى تباينا كبيرا تراوح فيها معدل النمو بين: 1.8% و21.1%، مع تسجيل معدلات نمو معتبرة سنة 2003 بـ: 19,7% وسنة 2008 بـ: 21.1%، ويرجع ذلك لسببين هما: تحسن الظروف المناخية بالأساس إضافة إلى الدعم المالي المخصص لهذا القطاع ضمن البرامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، والبرامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية (PNDRA)[1]، كما بلغ متوسط معدل النمو في هذا القطاع حوالي: 6.3% وهذا ما يدل على ضعف مؤشر الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع لارتباط انتاجه بالعوامل المناخية أكثر من العوامل الهيكلية المرتبطة بطرق ووسائل الانتاج.

وبالتالي يمكن القول أن البرامج الاستثمارية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة (2001-2017) قد ساهمت في رفع معدلات النمو خارج المحروقات، ويعود ذلك إلى الأداء الجيد لقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة أكبر من قطاع الفلاحة، حيث يمثل نسبة 16% من القيمة المضافة الاجمالية، كما يحتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بعد قطاعي المحروقات والخدمات[2]، لذا يعتبر أهم قطاع مساهم في النمو الاقتصادي عموما والنمو خارج المحروقات خصوصا في الجزائر.

من خلال هذه المعطيات يمكن التأكيد على صحة التحاليل التي تقول بوجود ارتباط قوي بين تطور نسبة الاستثمارات العمومية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الوطني[3] خلال الفترة (2001-2017).

[1]: بن عزة محمد، "**آثار برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي –تحليل احصائي–، أبحاث مقدمة إلى المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014)**"، جامعة تلمسان، 2013، ص: 17.

[2]: ملحق السياسة العامة للحكومة، مصالح الوزير الأول، الجزائر، 2016.

[3]: عبد القادر قديد وعبد القادر بن يحيي، "**دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي للجزائر على المدى البعيد**"، أبحاث مقدمة للمؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)"، جامعة سطيف، 2013، ص: 14.

المطلب الثاني: تقييم الهيئات الدولية لمشاريع البنية التحتية في الجزائر

اهتمت العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية بتصنيف دول العالم حسب البنية التحتية، حيث أضيفت كمؤشر يؤثر في تصنيف الدول، من هذه الهيئات نذكر:

1. **البنك الدولي**: يرى البنك الدولي أن البنية التحتية تساعد على تحسين الأحوال المعيشية والحد من الفقر، وتشجيع النمو الاقتصادي حيث أضافها سنة 2009 كمقياس جديد إلى بقية المقاييس التي تصنف على أساسها الدول، ويعتمد في ذلك على مجموعة من المؤشرات، والمتمثلة في: الطرق، الطاقة، الاتصالات، المياه...، فحسب تقرير له سنة 2016 اختلفت المؤشرات في الجزائر من بنية تحتية متخلفة إلى بنية تحتية متقدمة حسب كل قطاع، فمثلا: يستخدم الانترنت حوالي 14 لكل 100 شخص في الجزائر، بينما نجد: 48 مستخدم في السعودية، و78 مستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية، و85 مستخدم في ألمانيا، كما أنها تعاني التخلف في مجال السكك الحديدية مقارنة بالدول المتقدمة، حيث يقدر إجمالي خطوط السكة الحديدية في الجزائر بـ: 4691 كلم، بينما تقدر بـ: 66050 كلم في الصين، و 228218 كلم في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل أحرزت مراتب متقدمة في قطاعات أخرى، فمثلا في قطاع الطاقة: حوالي 90% من السكان يحصلون على الكهرباء كما أن 100% من السكان المناطق الحضرية تتوفر لديهم مصدر محسن لمياه الشرب[1].

والجدول التالي يقدم مجموعة من مؤشرات البنية التحتية مع مقارنة الجزائر بمختلف الدول من جميع الأصناف.

[1] :Word bank, Infrastructure, statistics data, 2014, consulté le : 22/07/2020 http://data.word.bank.org/topic/infrastructure

الجدول رقم (3-10): مقارنة مجموعة من الدول حسب مؤشرات البنية التحتية

الدول / المؤشرات	الجزائر	متوسط الشرق الأوسط وشمال افريقيا	دول أعلى من الدخل المتوسط	متوسط دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE
الدخل الوطني للفرد(بالدولار)	3.620	3.825	6.338	33.470
الحصول على كهرباء (% من السكان)	98	87	84	..
استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلو واط ساعة للفرد)	899	1.934	2.582	8.769
تحسين مصادر المياه (% من السكان القادرة على الوصول إليه)	85	89	94	99
مرافق الصرف الصحي (% السكان القادرة على الوصول إليه)	94	80	85	..
إجمالي المشتركين في الهاتف لكل 100 نسمة	71	53	86	..

Source: Comparative Infrastructure Indicators, Private participation in infrastructure projects database, The world bank group, consulté le 22/07/2020. (http://ppi.worldbank.org/explore/ppi_exploreCountry.aspx?countruID=130)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ: وجود تفاوت بين مستويات البنية التحتية في كل من الجزائر، دول متوسط الشرق الأوسط وشمال افريقيا (دول متخلفة)، دول أعلى من الدخل المتوسط (دول نامية)، ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دول متقدمة)، حيث أحرزت الجزائر من خلالها مراتب متقدمة ومراتب متخلفة، فعلى سبيل المثال: حققت مستويات جيدة في البنية التحتية المتعلقة بالكهرباء (98% من السكان يحصلون على كهرباء)، و94% من السكان قادرون على الوصول إلى مرافق الصرف الصحي، بينما حققت مستويات أقل في قطاع الاتصالات بـ: 71 شخص مشترك في خدمات الهاتف لكل 100

شخص، وكذا في استهلاك الطاقة الكهربائية بـ: 899 كيلو واط ساعي للفرد فقط وهي تعتبر قيمة منخفضة مقارنة بباقي الدول.

فرغم الاصلاحات التي باشرتها الجزائر في شتى الميادين وتحسن بعض مؤشراتها الكلية، إلا أن اقتصادها مزال بعيد عن مواكبة اقتصاديات البلدان الاخرى كالبلدان الأوربية، بدليل المركز المتقهقر للجزائر في مثل هذه التقارير الدولية التي تظهر الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري.

2. المنتدى الاقتصادي العالمي: يقسم المنتدى الاقتصادي العالمي* الوضع الاقتصادي في الدول إلى ثلاثة مراحل رئيسية وهي: المرحلة الأولي وتتمثل في الاقتصاد القائم على الإنتاجية كمحرك رئيسي، والمرحلة الثانية وتتمثل في الاقتصاد القائم على فعالية الأداء، المرحلة الثالثة تندرج تحتها الدول التي يقوم اقتصادها على الابداع والابتكار، ويتراوح مجموع النقاط بين 01 و 07، حيث يمثل 01: الأسوء، و07: الأفضل[1].

ويقوم هذا المنتدى بتصنيف الدول حسب مؤشر التنافسية العالمي (Global competitiveness index) كل سنة معتمدا في ذلك على 12 متغير رئيسي أهمهم: متغير البنية التحتية.

*: منظمة دولية غير ربحية مستقلة منوطة بتطوير العالم عن طريق تشجيع الأعمال والسياسات والنواحي العلمية، مقرها جنيف، أسست سنة 1971، وتقيم اجتماعها كل سنة في دافوس بسويسرا ويحضر الاجتماع كبار رجال الأعمال وقادة سياسيون ونخبة من المثقفين والصحفيين من كل أنحاء العالم.

[1]: Schwab and Xavier sala –I- Martin, **"The global competitiveness Rapport 2014-2015"**, Word economic forum, Geneva, Switzerland, 2015, p: 100.

والجدول التالي يوضح المراتب التي تحصلت عليها الجزائر من (2010-2017) وفق تقرير التنافسية العالمي.

الجدول رقم (3-11): أداء الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمية

السنوات	الترتيب حسب متغير البنية التحتية		ترتيب التنافسية العالمية	
	المرتبة	مجموع النقاط	المرتبة	مجموع النقاط
مؤشر التنافسية العالمية (2010-2011)، (من بين 139دولة)	87	3.49	86	3.96
مؤشر التنافسية العالمية (2011-2012)، (من بين 142دولة)	93	3.43	87	3.96
مؤشر التنافسية العالمية (2012-2013)، (من بين 144دولة)	100	3.16	110	3.72
مؤشر التنافسية العالمية (2013-2014)، (من بين 148دولة)	106	3.14	100	3.79
مؤشر التنافسية العالمية (2014-2015)، (من بين 144دولة)	106	3.12	79	4.08
مؤشر التنافسية العالمية (2015-2016)، (من بين 140دولة)	105	3.08	87	3.97
مؤشر التنافسية العالمية (2016-2017)، (من بين 138دولة)	100	3.28	87	3.98

المصدر: بن طيرش عطاء الله، بو سالم أبو بكر، "**تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية للفترة (2010-2017)**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 02، جامعة الوادي، 2017، ص ص: 51-52.

عرف مركز الجزائر تراجعا بين الدول المشاركة في مؤشر التنافسية العالمي من المرتبة 86 من بين 139 دولة في سنة (2010-2011)بواقع 3.96 نقطة، حيث صنفت حسب متغير البنية التحتية في المرتبة 87 بمؤشر 3.49، إلى المرتبة 110 من بين 144 دولة بواقع 3.72 نقطة سنة (2012-2013)، حيث احتلت المرتبة 100 حسب متغير البنية التحتية بمؤشر 3.16، أي بتراجع قدره 23 مرتبة وهي أدنى مرتبة أحرزتها الجزائر في الفترة التي قامت فيها السلطات العمومية بإجراءات في صالح الاقتصاد الوطني وتحسن المستوى المعيشي، أما أفضل مرتبة شهدتها الجزائر في هذه الفترة هي المرتبة 79 في عام (2014-2015)

بواقع 4.08 نقطة، حيث احرزت المرتبة 106 حسب متغير البنية التحتية بمؤشر 3.12، ولكن رغم ذلك فهي مازالت حبيسة مراتب متخلفة مقارنة بما تم انجازه والترويج له حكوميا.

كما صنف التقرير ذاته الجزائر في المرتبة 09 عربيا من حيث تنافسية الاقتصاد الكلي والتي تتأثر مباشرة بالبنية التحتية للبلد، لذلك تعمل الدول على تحسين بنيتها التحتية لكي تحرز مراتب متقدمة في الترتيب العالمي، والجدول التالي يعكس هذا الترتيب[1].

الجدول رقم (3-12): ترتيب الدول العربية من حيث جودة بنيتها التحتية وتنافسية اقتصادها الكلي.

الدولة	الترتيب العالمي للبنية التحتية	ترتيب التنافسية	ترتيب التنافسية عربيا
الامارات	4	17	2
قطر	18	14	1
البحرين	29	39	5
السعودية	30	25	3
سلطنة عمان	36	62	6
الكويت	54	34	4
المغرب	55	72	8
الأردن	70	64	7
تونس	80	92	10
مصر	91	116	12
الجزائر	105	87	9
لبنان	116	101	11

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2016 منتدى الاقتصاد العالمي، وترتيب الدول في الجدول وفقا لترتيبها عربيا في مؤشر البنية التحتية.

[1]: بلغنو سمية، "**مرجع سابق**"، ص: 49.

ومن جهة أخرى أظهر هذا التقرير العوامل التي تعيق ممارسة النشاط الاقتصادي في الجزائر، والمتمثلة في: عدم كفاءة البنية التحتية ومعدلات الضريبة المرتفعة، صعوبة الحصول على التمويل، عدم الاستقرار السياسي، ضعف التأهيل التعليمي للقوى العاملة، البيروقراطية الحكومية، والفساد[1].

مما سبق يتضح جليا مدى التأخر الذي تعرفه الجزائر في مجال جودة البنية التحتية، مع العلم أن المؤشرات السابقة لا تأخذ بعين الاعتبار الوفرة ولا حجم التغطية ومن ثم فإن المساحة الجغرافية الكبيرة لا تلعب دورا في التأثير على هذه التصنيفات، وإنما غياب الجودة في الانجاز هو ما يؤثر عليها.

[1]: Schwab and Xavier sala –I- Marti, **Opcit**, p: 102.

خاتمة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى حصر المسائل التالية:

تميزت الفترة (2001-2017) في الجزائر بانطلاق عدة برامج انفاقية، رصدت لها مبالغ مالية ضخمة والتي كانت تهدف من خلالها إلى إعادة إنعاش الاقتصاد ودعم النمو.

تمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تواجه عدة تحديات لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات.

عملت الحكومة على توجيه أكبر نسبة من الاستثمارات العمومية نحو مشاريع الهياكل القاعدية بهدف الرفع من مستوى البنية التحتية الوطنية لتوفير الأرضية الملائمة لنشاط المؤسسات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي تمثلت في سلسلة من المشاريع الكبرى في جميع القطاعات (الطرقات، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، الطاقة، الاتصالات...) لم تشهدها البلاد من قبل.

هناك علاقة طردية بين تمويل البنية التحتية والنمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة (2001-2017) لكنه محدود وضعيف بالنظر لحجم المخصصات المالية المستخدمة، بالإضافة إلى الاعتماد في تمويلها بالدرجة الأولى على الإيرادات البترولية المعرضة للصدمات من فترة لأخرى، ومن ثم فالنمو الاقتصادي في الجزائر ظرفي وغير مستديم.

أظهرت عملية التقييم لمشاريع البنية التحتية الوطنية أنها تفتقر للفعالية نظرا لـ: الارتفاع الكبير للمخصصات المالية الناتجة عن عمليات إعادة التقييم، ضعف أساليب التسيير، والتأخر عن الفترات المحددة لإنجاز العديد منها.

الخاتمـــــة العـــــامة

خاتمـــــة:

لقد اهتمت هذه الدراسة بالتركيز على العلاقة بين البنى التحتية والنمو الاقتصادي، وذلك في ضوء ما بلغته الدراسات النظرية والأبحاث التطبيقية في هذا المجال، وقد أوضح العرض وجود قدر لا يستهان به من التفاوت أو عدم الاتفاق في نتائج تلك الدراسات فيما بينها وبصرف النظر عن هذا التفاوت وأسبابه فإن هناك إجماع عام على اعتبار أن البنية التحتية ضرورة لا غنى عنها لإحداث النمو والتنمية الاقتصادية للدول، وذلك من خلال اعتبارها عاملا حيويا للتحول الاقتصادي والاجتماعي، فتوافر هياكل قاعدية مثل: خدمات المياه، الطاقة، الاتصالات، الطرق، الموانئ، المطارات... وغيرها بالكم المناسب والجودة الملائمة، يعد من الدعائم الأساسية لدفع عجلة التنمية لاسيما بالدول النامية، ومن أهم العناصر لجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الداخلية والعالمية، من هذا المنطلق تبنت الجزائر- مع بداية الألفية وتعافي أسعار النفط- برامج تنموية بناءة والتي تميزت بأهمية الموارد المخصصة لتطبيقها قدرت بـ: 531,8 مليار دولار خلال الفترة (2001-2017)، وجهت نسبة كبيرة منها لتمويل مشاريع البنية التحتية كأولوية قصوى بهدف تحقيق جملة من الأهداف أبرزها رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق تناولنا في دراستنا الموسومة بـ: **"أثر تمويل البنية التحتية على النمو الاقتصادي الجزائري"** مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وأهم نظرياته ونماذجه ومفاهيم متعلقة بالبنية التحتية، تمويلها، وآليات تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد تطرقنا إلى واقع النمو الاقتصادي الجزائري، التوجهات الانفاقية لمشاريع البنية التحتية في الجزائر، ودورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي الوطني.

نتائج الدراسة:

تم التوصل في إطار هذا البحث إلى جملة من النتائج والاستنتاجات والتي تعتبر اجابات على التساؤلات الفرعية واختبار للفرضيات المطروحة في المقدمة، كما يلي:

- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وقد تطور مفهومه والعوامل المحددة له بتطور النظريات الاقتصادية، حيث ركزت النظرية الكلاسيكية على التراكم الرأسمالي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية الكينزية فركزت على زيادة الادخار ومن ثم زيادة الاستثمار الذي يعتبر اهم دافع لتعزيز النمو الاقتصادي، كما أضافت النظرية النيوكلاسيكية عاملا جديدا والمتمثل في التقدم التقني، إلا أن اعتباره

عاملا خارجيا في نموذج سولو لم يعطي تفسيرا حقيقيا للنمو الاقتصادي وبظهور نظريات النمو الداخلي تم الاهتمام بعامل التقدم من جديد حيث فصلته إلى عوامل جديدة والمتمثلة في: التكنولوجيا وتراكم المعرفة، البحث وتطوير رأس المال البشري، بالإضافة إلى الاستثمار العام في البنى التحتية التي أولى لها بارو اهتماما كبيرا لتفسير النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- ❖ البنى التحتية هي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلي، والمتعلقة بالمرافق والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على انجاز أهدافها، ونظرا لخصائصها وطابعها الاستثماري وباعتبارها مرافق عمومية وجب على الدولة مسؤولية تمويلها من خلال البحث عن موارد مالية لتشييدها.
- ❖ هناك تأثير ايجابي للاستثمار العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي، ويختلف هذا التأثير بين مجموعتي الدول المتقدمة والنامية، لذا ينبغي الحذر من تعميم النتائج التي تصل إليها الدراسات النظرية والتطبيقية، "وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى".
- ❖ إن تبني الحكومة سياسة إنفاقية توسعية ضمن مختلف البرامج التنموية منذ سنة 2001، يبين رغبتها في رفع معدل النمو الاقتصادي الوطني.
- ❖ عرفت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) تحسن ظرفي وغير مستديم، وذلك راجع لارتباطه بالتقلبات في السوق العالمية للنفط.
- ❖ إن توجيه أكبر نسبة من الاستثمارات العمومية ضمن سلسلة البرامج التنموية الممتدة على طول الفترة (2001-2017) نحو مشاريع الهياكل القاعدية (الطرقات، السدود، الاتصالات...) ساهمت في الرفع من مستوى البنية التحتية الوطنية كأولوية قصوى بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تضاعفت مخصصاتها المالية لأكثر من 10 مرات خلال هذه الفترة، "وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية".
- ❖ إن تأثير تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) كان ايجابي على النمو الاقتصادي، إلا أن هذا الأثر يبقى ضعيف ومحدود ومكلف إذا ما قارنا المخصصات المالية المستخدمة مع ما تم تحقيقه من طرف هذا القطاع، كما أن هذا النمو لم يكن نتيجة لتغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي بل هو انعكاس مباشر لعمليات الاستثمار العام في البنى التحتية، "وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة".

– ارتباط استثمارات البنى التحتية في الجزائر ارتباطا وثيقا بمدى توفر الايرادات النفطية مما أدى إلى توقف تمويل وإنجاز هذه المشاريع عند تدهور مستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا ما حدث لمشاريع الهياكل القاعدية المقررة في برنامج توطيد النمو (2015-2019).

– كما أظهر تقييم ومتابعة الهيئات الدولية ضعف كبير في مشاريع البنية التحتية في الجزائر، بسبب سوء التسيير والتخطيط، وضعف دراسات الجدوى المتعلقة بها وهذا ما تسبب في رفع المخصصات المالية نتيجة عمليات إعادة التقييم المتكررة وتأخر انجاز العديد من هذه المشاريع، وكذا تأخر مستوياتها وجودتها عن مثيلاتها في دول العالم.

وعموما يمكن القول أن: مشاريع البنية التحتية المنجزة في الجزائر ضمن سلسلة البرامج التنموية خلال الفترة (2001-2017)، لم تكن في مستوى التطلعات والأهداف المنشودة وتفتقر للفعالية في الكثير من الحالات، حيث عرفت الكثير من المشاريع تعثرات كبيرة أثناء إنجازها أدت إلى تأخرها أو ايقافها، وهذا بسبب سوء التسيير، ضعف التخطيط وقلة الرقابة خاصة. ما نتج عنها استفحال الفساد المالي والإداري في بعض القطاعات الحيوية وبالتالي تبذير وتهريب وسرقة أموال الدولة، ما أدى إلى العجز عن تحقيق نهضة حقيقية وتجسيد اقتصاد حقيقي منوع من شأنه تدعيم ايرادات الدولة إلى جانب الايرادات النفطية، خالق للقيمة ومعزز للنمو الاقتصادي الوطني، **لتبقى اشكالية تحقيق الأهداف المرجوة من مشاريع البنى التحتية في الجزائر أمر بعيد المنال.**

توصيات واقتراحات البحث:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات التي من شأنها تفعيل أثر تمويل مشاريع البنى التحتية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي وطني برقمين، نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ فك ارتباط مشاريع البنية التحتية بالإيرادات البترولية من خلال استحداث أساليب أخرى للتمويل تكون مستقرة ومستدامة كالتمويل عن طريق الشراكة بين القطاع الخاص والعام الذي يرفع من القدرة على تمويل المشاريع كما يرفع كفاءة الاستثمار ويعزز آليات الرقابة.
- ✓ بالنظر إلى حجم المبالغ المالية المرصودة لمشاريع الهياكل القاعدية وجب مرافقة عملية الانجاز برقابة صارمة بالإضافة إلى تبني نظام تقييم دوري لها وتطوير آليات الرقابة والتدقيق والإجراءات المحاسبية.
- ✓ التركيز على الاستثمار في مشاريع البنى التحتية المتكاملة والتي تؤدي إلى المساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري ورفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات.

- ✓رفع المخصصات المالية للبنى التحتية الاقتصادية مع وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.
- ✓الاستفادة من الخبرات والتقدم التقني للدول المتقدمة في التنبؤ بحجم الطلب على خدمات البنية التحتية، وتلبية هذا الطلب في الوقت المناسب، قصد تفعيل دورها في النمو الاقتصادي.

آفاق البحث:

إن موضوع البنية التحتية والنمو الاقتصادي معقد وله أبعاد متعددة، وقد حاولنا في هذا البحث الإلمام بجزء منه ممثلا في أثر تمويل البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ولكن على الرغم من المساهمة التي قدمناها والنتائج المتوصل إليها فإن هناك حاجة إلى المزيد من التعمق والبحث في هذا الموضوع وفتح أبواب وآفاق علمية جديدة من بينها:

* أثر تمويل مشاريع البنية التحتية على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
* دراسة قياسية لتمويل مشاريع البنية التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر.
* أثر تمويل القطاع الخاص لمشاريع البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

هذا ما استطعنا عليه في الوقت الراهن، فإن وفقنا فذلك ما كنا نود ونبتغي وإن جانبنا الصواب فيما سطرناه فلا حيلة لنا فيما كان

"وما تشاءون إلا أن يشاء الله"....والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- أحمد بوراس، "تمويل المنشآت الاقتصادية"، دار العلوم، عنابة، 2008.
- أحمد جبر السالم، أحمد جاسم محمد، "الاستثمار في البنية التحتية"، دار الأيام، الأردن، 2017.
- أسامة بشير دباغ، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
- اسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية-نظريات نماذج، استراتيجيات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- أشواق بن قدور،"تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- بكري كامل، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة، بيروت، 1986.
- جمال حلاوة، علي صالح، "مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع"، عمان، الأردن، 2009.
- حربي محمد موسى عريفات، "مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي-"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- حسام داوود وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة 03، 2005.
- حسين عبد الحميد، احمد رشوان، "التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- الرداوي تيسير، "التنمية الاقتصادية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1985.
- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، "التمويل المصرفي للمشروعات" ، مطبعة العشرى، مصر، 2006.
- روب موريس، ترجمة هشام متولي، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة"، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، لبنان، 1979.
- روبرت بارو، ترجمة نادر إدريس التل، "محددات النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية عبر البلدان"، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- سعيد عبد العزيز عثمان، "قراءات في اقتصاديات خدمات المشروعات العامة –دراسات نظرية، تطبيقية-"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.
- سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة"، دار المناهج، بيروت، لبنان، 2009.
- شوقي بورقبة، "التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، 2013.

- طارق الحاج، "مبادئ التمويل"، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2002.
- عبد الرحمان يسري أحمد، "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- فليح حسن خلف، "المالية العامة"، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2008.
- فليح حسين خلف، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار الكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006.
- محرزي محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- محمد السرتي، علي عبد الوهاب، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2013.
- محمد سيد عابد، **"التجارة الدولية"**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1999.
- محمد صالح تركي قريشي، "علم اقتصاد التنمية"، دار إثراء، الأردن، 2010.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق-نظريات واستراتيجيات التمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي ليثي، "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- محمد ناجي حسن خليفة، "النمو الاقتصادي، نظرية ومفهوم"، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر، 2001.
- محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة، عمان، 2007.
- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-"، دار وائل للنشر، مصر، 2007.
- المرسي السيد حجازي، "اقتصاديات المشروعات العامة-النظرية و التطبيق-"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- مصطفى محمد مدحت، سمير عبد الظاهر أحمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
- منصور يونس، "مبادئ المالية العامة "، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994.

❖ ميشيل تودارو، ترجمة وتعريب محمود حسن حسين، محمود حامد حمود، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، جدة، 2006.

❖ نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، "الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات"، عمان، الأردن، 2006.

❖ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، محمد عبد اللطيف الخشالي، "المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"، دار المناهج، عمان، الاردن، 2017.

مجلات:

❖ الأزهر عزة، سارة ميمي، محمد أمين ميرة، "البنى التحتية مفاهيم وأساسيات"، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 02، جامعة الوادي، 2018.

❖ بشوتي أسماء، شويح محمد، "تأسيس البنية التحتية الجزائرية في ظل البرامج التنموية خلال الفترة (2001-2016)"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 02، جامعة الجزائر، 2019.

❖ بن زاوي محمد الشريف، سلاطني هاجر، "دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الانفاق الاستثماري العام على البنية التحتية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 03، جامعة ام البواقي، 2015.

❖ بن طيرش عطاء الله، بو سالم أبو بكر، "تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية للفترة (2010-2017)"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 02، جامعة الوادي، 2017.

❖ خضر حسان، "خصخصة البنى التحتية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 18، الكويت، 2003.

❖ زكرياء مسعودي، "تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة الوادي، 2017.

❖ سمية بلغنو، "دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة الشلف، 2018.

❖ شهاب أحمد شيحان، "اشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي (دراسة تحليلية تطبيقية)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 02، العراق، 2008.

❖ عبد القادر بابا، فطيمة نسمن، "أثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2014)"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 06، جامعة بشار، 2016.

❖ عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)"، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 02، جامعة ميلة، 2018.

❖ محمد صلاح، "السياسات العمومية الحديثة لبناء و تحديث البنية التحتية –مشروعات البناء والتشغيل و نقل الملكية B O T نموذجا"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 12، جامعة المسيلة، 2014.

❖ محمود محمد داغر، علي محمد علي، "الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

❖ ناجية صالحي، فتيحة مخناش، "واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر وآفاق النمو الاقتصادي (2001-2014)"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 02، جامعة الوادي، 2012.

❖ نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية، لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000-2010)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة الشلف، 2013.

❖ هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جامعة قسنطينة، 2020.

الرسائل والأطروحات:

❖ أحمد زيطوط، "تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

❖ بعلة الطاهر، "أثر الانفاق العمومي على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2018-2019.

❖ بلقلة ابراهيم، "آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2008-2009.

❖ بن قبلية زين الدين، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015-2016.

❖ بناني فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية-"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2008-2009.

❖ جاب الله مصطفى، "قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي-حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2014-2015.

❖ حمداني محي الدين، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

❖ زيرمي نعيمة، "اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: المالية الدولية، جامعة تلمسان، 2015-2016.

❖ شرفي حنان، "دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية وآفاق إصدارها بالجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاسلامية، جامعة قسنطينة، 2018-2019.

❖ ضيف أحمد، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014-2015.

❖ عبد الحكيم سعيج، "الناتج الوطني والنمو الاقتصادي-دراسة قياسية حالة الجزائر-(1974-1999)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

❖ عبد الله بلعيدي، "التمويل برأس المال المخاطر (دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007-2008.

❖ فاروق عبد الحليم محمد شقوير، "كفاءة الانفاق العام على الاستثمارات الهيكلية دراسة تحليلية لاستثمارات البنية الاساسية في مجال النقل في جمهورية مصر العربية مع اشارة خاصة للفترة: 1952-1965"، أطروحة دكتوراه، القاهرة، مصر، 1971.

❖ فوزي مرابط، "أثر الاستثمار العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2014-2015.

❖ قميتي عفاف، "الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية وأثره في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر: 2000-2014"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الاغواط، 2014-2015.

❖ كامل رشيد علي التل، "أثر التعليم على النمو الاقتصادي-حالة الأردن-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 1991.

❖ لطفي زعباط، "المكونات الأساسية لميزانية الدولة وأسباب عجز الميزانية-حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

❖ محمد عبد الحميد محمد فرحان، "التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة-دراسة لأهم مصادرالتمويل-"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السعودية، 2003.

❖ ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007.

الملتقيات والمنتديات:

❖ انساعد رضوان، قمري حليمة، "خوصصة مجال البنى التحتية -تجارب وممارسات دولية-"، الملتقى الدولي الثالث عشر: استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، جامعة الشلف، 2017.

❖ ايمان محمد سليم، "تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية"، مؤتمر قسم الاقتصاد 4-6-ماي 1998، جامعة القاهرة، 2000.

❖ البشير عبد الكريم، دحمان بوعلي، "تطورات نظريات النمو الاقتصادي" منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة الشلف، 2014.

❖ بن عزة محمد، "آثار برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي -تحليل احصائي-، أبحاث مقدمة إلى المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)"، جامعة تلمسان، 2013.

❖ حسن بن أحمد الحسني، "دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء ثم التشغيل ثم الاعادة BOT"، أبحاث مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2005.

❖ صالح صالحي، "تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن(2001-2014)"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، جامعة سطيف، 2013.

❖ عبد الصمد سعودي، حبشي أسماء، "أثر القطاع الصناعي ضمن برامج الاستثمارات العمومية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر (2001-2016)"، الملتقى الدولي "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، جامعة البليدة، 2018.

❖ عبد الفتاح احمد نصر الله، زكي ابو المعطي ابو زيادة، "نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين"، المؤتمر 02، كلية العلوم الاقتصادية، غزة، فلسطين، 2018.

❖ عبد القادر قديد وعبد القادر بن يحيي، "دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي للجزائر على المدى البعيد"، أبحاث مقدمة للمؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)"، جامعة سطيف، 2013.

❖ فوزية خلوط، "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"، مقال بمجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة بسكرة، 2013.

❖ مبارك بوعشة، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية-مقارنة نقدية-"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، 2013.

دراسات تقارير و القوانين:

❖ إسراء عادل الحسيني، "هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية"، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة، مصر، 2012.

❖ بيان اجتماع مجلس الوزراء "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014"، الصادر في 2010.

❖ تقرير التنافسية العالمية 2016 منتدى الاقتصاد العالمي، وترتيب الدول في الجدول وفقا لترتيبها عربيا في مؤشر البنية التحتية.

❖ ربيع نصر، "رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا" جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004.

❖ عبد الله رمضان توفيق، "المفهوم الشامل لرأس المال والنمو الاقتصادي"، مطبوعة جامعية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2012.

❖ فراس حيدر، "تطور البنى التحتية في سوريا خلال 25 عام الماضية وتوجهاتها المستقبلية (الواقع-الاستثمارات)"، ورقة عمل، رقم 27، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2007.

❖ ملحق السياسة العامة للحكومة، مصالح الوزير الأول، الجزائر، 2016.

❖ موجز إعلامي عن الجزائر، صادر عن البنك الدولي في سبتمبر 2010.

روابط الكترونية ومتنديات:

❖ الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ONS.dz

❖ عبد الله بن يوسف، "البنى الارتكازية وتمويلها في الاقتصاد الاسلامي"، دار الكتاب الثقافي، على الموقع: http://Books.google.dz .

❖ مقال في يومية النصر، بتاريخ على الموقع https://pro.media-dz.com,consulté .

❖ البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، 2005، ص: 02 على الموقع:
www.premiersinistre.gov.dz

❖ البنك الدولي على الموقع: http://data.albankaldawli.org

❖ بحث حول النمو الاقتصادي، منتدى المدية، القسم الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، على الموقع: Google.123.st/t542-topic2010Mars.

❖ مجموعة مقالات بويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الموقع:
http://ar.wikipidia.org/wiki

❖ الموقع الرسمي لوزارة الأشغال العمومية والنقل: http://www.mtpt.gov.dz .

❖ محمد أحمد ناصر رئيس مجلس سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسيلكية، ندوة صحفية بمقر وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، الجزائر، 2017. على الموقع:
http://www.echoroukonline.com.

❖ Dictionnaire d'Oxford ,disponible sur: www.askoxford.com.

❖ African Union,"Transport and the Millennium Development Goals", Addis Ababa,Web Site: www.siteresources.worldbank.org.

❖ Transparency International corruption perceptions index 2014, web site: www.transperency.org.

❖ Word bank, Infrastructure, statistics data, 2014, http://data.word.bank.org/topic/infrastructure.

❖ Comparative Infrastructure Indicators, Private participation in infrastructure projects database, The world bank group: http://ppi.worldbank.org/explore/ppi_exploreCountry.aspx?countruID=130

❖ Word Bank report, "Une revue des dépense pibliques" , N° 36270-DZ, 2007. www.wordBank.org.

مراجع باللغة الأجنبية:

- Lindon, Froderie, "Théorie de la croissance", quelques développement récents2 Partie, La redécouverte des rendement croissants de L'OFCE, N° 37, 1991.
- Douglas Harper Historian ,Online Etymology Dictionary, 2000.
- Wiki infrastructure 16-10-2012 ,disponible sur :En wikitionary.
- The Netherlands Scientific Council for Government Policy, infrastructures: time to invest, Amsterdam University Press, Amsterdam, Netherlands, 2008.
- The Global Urban Economic Dialogue Series, Infrastructure for economic development and poverty reduction in Africa, United Nations Human Settlements Programmed, Nairobi, Kenya, 2011.
- Prud' homme Remy, "infrastructure and development", prepared for the Annual Bank Conference on (Development Economics), Washington, 2004
- Agenor, Pierre-Richard,and Blanca Moreno-Dodson, "Public Infrastructureand Growth: New Channels and Policy Implications". World Bank Policy Research Working Paper N: 4064, 2006.
- Agénor, Pierre and Neanidis, "The Allocation of Public Expenditure and Economic Growth", Centre for Growth and Business Cycle Research, Working Paper, N° 69, University of Manchester, 2006.
- Ritva Reinikka & Jakob Svensson ,« Coping with poor public capital », Journal of Development Economics 69, 2002.
- CHUA, H.B, "Regional Spillover and Economic Growth", Centre Discussion Paper N°:700, Economic Growth Center, Yale University, 1993.
- Schwab and Xavier sala –I- Martin, "The global competitiveness Rapport 2014-2015", Word economic forum, Geneva, Switzerland, 2015.
- Youcef ben abdellah, "le développement des infrastructures en Algérie", communication au collague international, Maroc, 2008.
- Rapport: "La situation économique et financière a fin 2001", Ministre de finance.
- ASCHAUER David Alan, "Is public expenditure productive?", Journal of monetary economics, N°: 23,North Holland, 1989.
- Jean Arrous, les theories de la croissance, Edition du seuil Paris 1999.
- Ferreira, P.C, "Inflationary Financing of Public Investment and Economic Growth", Journal of Economic Dynamics and Control, N°: 23, 1998.

الملخص:

تكتسي البنية التحتية التحتية أهمية اقتصادية عظمى لذلك تسعى جل الدول إلى الاستثمار فيها لاعتبارها أهم عامل يمكنه تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، وتدخل هذه الدراسة في سياق اختبار فعالية هذه الأداة بالنسبة للاقتصاد الجزائري في ظل البرامج الطموحة للاستثمار العام في البنية التحتية والتي شرع في تجسيدها منذ سنة 2001 وتهدف دراستنا إلى تحليل أثر تمويل البنية التحتية على النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة (2001-2017) وذلك بالاعتماد على تحليل وصفي واحصائي للتطورات التي عرفها الاستثمار العام في البنية التحتية والنمو الاقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تمويل مشاريع البنية التحتية أثر ايجابا على النمو الاقتصادي الوطني خلال فترة الدراسة لكنه نمو ضعيف ومحدود ومكلف، كما أنه مرتبط بعوائد المحروقات باعتبارها المصدر الأول لتمويل تلك المشاريع.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، البنية التحتية، تمويل، خارجيات، برامج تنموية.

Résumé :

L’infrastructure est d’une grande importance économique donc tous les pays cherchent à investir dans ce secteur, considérant que c’est le facteur le plus important qui peut réussir la croissance économique, et cette étude intervient dans le contexte de tester l’efficacité de cet outil pour l’economie Algerienne publics dans les infrastructures et qui ont débuté en 2001.

Notre étude vise à analyser l’impact du financement des infrastructures sur la croissance économique nationale durant la période (2001-2017), à partir d’une analyse descriptive et statistique de l’évolution des investissements public des infrastructures et la croissance économique.

L’étude a conclu que le financement des projets d’infratructure a impact positif sur la croissance économique nationale pendant la période d’étude, mais qu’il s’agissant d’une faible croissance, limiteé, et coûteuse. Et elle était lieé aux revenus du carburant car elle était la principale source de financement de ces projets.

Les mots clés : Croissance économique, infrastructure, finance, extérieurs, programmes de dévelepement.